



2015

التجزئة الإقتصادية
والتأقلم في أرياف الضفة الغربية

الأمم المتحدة
مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

التجزئة الاقتصادية والتأقلم
في أرياف الضفة الغربية

المنسق الخاص للأمم المتحدة – تشرين الأول 2005

كلمة شكر:

أود أن أتقدم بالشكر إلى العديد من الذين شاركوا في هذه الدراسة ابتداء بفرانسين بيكاب، مديرة المشروع، و صلب فريق الأبحاث في رام الله: نادين حساسيان وأحمد جمعة ورنّا حنون. لم يكن هذا المشروع ليرى النور دون تفاني مجموعة الأبحاث الميدانية الذين قاموا بإجراء الأبحاث والمقابلات في المجتمعات النموذجية المختارة في شمال الضفة الغربية، وهؤلاء هم: نداء أبو طه ومحمد عوده وسعاد أبو كاملة وأمل عبلان ومحمد خضر ومي نزال.

وامتناننا الخاص يعود إلى شون فرغاسون، صاحب فكرة إجراء بحث في شأن التأثير الإقتصادي للتجزئة في الضفة الغربية وإلى طارق أبو الحاج، من برنامج الغذاء العالمي الذي تولى رسم الخرائط وإلى جون تورداي للصور التي تضمنها هذا التقرير، ويعود شكر خاص إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ودائرتي الأيدي العاملة والزراعة لتقديمهما المعطيات الضرورية لهذه الدراسة.

وأنا ممتن إلى الأنداد ممن راجعوا هذا التقرير، صالح كفري (مكتب الإحصائيات المركزي) وأنيرودا بونرجي (البنك العالمي) ورنّا حنون (وزارة التخطيط) وشون فرغاسون (وزارة التخطيط) وكليرمايترو وخوانيتا رودريغز (الجمعية الدولية للصليب الأحمر) لبصيرتهم وإسهامهم في المسودات الأولية لهذه الدراسة، وكما أن هذه الدراسة استفادت خلال مراحلها المختلفة من المعلومات القيمة والمساندة الإدارية التي قدمها عدد من موظفي مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة ومن بينهم متري يونس ومحمد شعبان وموريا ليتل وأرجان فون هويلينجن وماركوس بويون ولين هاستنجز وألكساندر كوستي.

وأخيرا، يعود شكر خاص إلى دائرة التنمية الدولية من المملكة المتحدة التي قامت بتمويل هذه الدراسة بسخاء. وتقتصر مسؤولية محتويات هذا التقرير على مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة.

ألفارو دي سوتو
المنسق الخاص للأمم المتحدة
القدس

المحتويات

4	إجمال الهيئة التنفيذية
11	1. المقدمة
15	2. الإغلاق والتشغيل والتعرض للأضرار على صعيد المجتمع
15	2.1 إغلاق
16	2.2 الإستخدام: تطوره في أرياف الضفة الغربية
20	2.3 الأثر الاقتصادي على صعيد المجتمع الريفي
27	3. أنماط التغيير
27	3.1 التغيير في العلاقات بين المدن والأرياف
30	3.2 التغيير في العلاقات بين المحافظات
31	3.3 التغيير في قابلية نمو القطاعات الاقتصادية
36	4. أنماط التأقلم
36	4.1 إستراتيجية تأقلم المنتجين
39	4.2 الرد حول فقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق
45	4.3 إستراتيجية تأقلم العاملين
51	5. الاستنتاجات والتوصيات
51	5.1 مساعدات قصيرة الأمد للتخفيف عن الفقر في المجتمعات الريفية
53	5.2 الاستفادة من الدروس المستخلصة ومن إيجابيات تأقلم المجتمعات
56	5.3 إيجاد البيئة المساعدة
60	ملحقات

التجزئة الاقتصادية والتأقلم في أرياف الضفة الغربية

إجمال الهيئة التنفيذية

دوافع الدراسة

منذ عام 2000 استفحلت تجزئة متصاعدة لأنماط النشاط الاقتصادي الثابتة في الضفة الغربية ومن ضمنها انهيار العلاقات مع إسرائيل وأيضاً بين المحافظات وبين المجتمعات المدنية والريفية، وتتفحص هذه الدراسة التجريبية التي استندت إلى بحث ميداني واسع مدى التأقلم المحلي في المجتمعات الريفية في شمال وأواسط الضفة الغربية للضغوط والمتغيرات في البيئة الاقتصادية الناتجة عن التجزئة التي تلت عام 2000 وتؤدي إلى استنتاجات عن الوضع الاقتصادي في أرياف الضفة الغربية.

تهدف الدراسة هذه إلى استحداث بعض الآراء من أجل بحث السياسة بين السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني والمانحين والمؤسسات الإنسانية والتطويرية، وتتوقع استخلاص الدروس بالنسبة للأسباب المؤدية إلى سرعة التأثير الاقتصادي وما يمكن عمله للتقليل من مثل هذا الأثر وأيضاً كيف يمكنهم مساندة الجانب الإيجابي لتأقلم المجتمع وإمكانية رفع مستواه مستقبلاً، وأما بالنسبة لهذا الأخير يكمن التحدي في أن يتم عمل ذلك بصورة لا تعزز التجزئة بيد أنها تدعم قابلية تطوير النشاطات الإنتاجية المحلية وإيجاد أعمال محلية جديدة والتقليل من الاعتماد على الأسواق الإسرائيلية وتفتح إمكانيات الاتصال بالأسواق العالمية. ومن المتوقع أن تؤدي الآراء لصياغة السياسة الواردة في هذا التقرير إلى إيجاد اقتصاد فلسطيني أقوى يتمتع باكتفاء ذاتي ويكون في وضع أفضل لاستغلال الظروف المتحسنة، متى وفيما إذا جرى تسهيل الإغلاق، وفعلاً بعد قمة شرم الشيخ، جرى تخفيف نظام الإغلاق ولكن ليس للحد المطلوب بعد، وأما التوقعات الحالية هي أن تخف حدة الإغلاق الداخلي بعد إتمام بناء الجدار بينما سيشدد الإغلاق الخارجي بالنسبة لحركة الجمهور وليس بالضرورة لنقل البضائع.

وكانت أكثر المجتمعات الريفية في الضفة الغربية قد تأثرت من الإغلاق المكثف منذ عام 2000 في أوجه مختلفة، وأثناء القيام بتقييم أثر الإغلاق المتقلب على المجتمعات المختلفة بشكل منتظم تمكنت هذه الدراسة من تحديد ثلاث "فئات اجتماعية" وفقاً للمعطيات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن خصائص الاستخدام قبل عام 2000، وهي: أ) مجتمعات تعاني من بطالة مزمنة ب) مجتمعات تنعم باكتفاء ذاتي نسبي وتقليدياً كانت نسبة الاستخدام في داخلها مرتفعة ج) ومجتمعات اعتمدت

كثيرا على إسرائيل للاستخدام، وبناء على 175 مقابلة تم ترتيبها مع المعنيين الفلسطينيين من المنتظر أن ترسم هذه الدراسة تأثير التجزئة على هذه الفئات الاجتماعية. لقد جرى التدقيق بعمق في احتياجات المجتمعات المختلفة وكيفية معالجتها بالطرق المثلى لبناء مرونة وإمكانية لتطور طويل الأمد، وبهذا العمل تتوخى الدراسة من مساعدة كل من السلطة الفلسطينية والمانحين ومؤسسات التنمية في تهيئ أهداف مساعداتهم.

نتائج مدى الأثر الاجتماعي

يركز القسم الأول من الدراسة على سرد التأثير الذي خلفته العناصر الأساسية لنظام الإغلاق على فئات معينة من المجتمع، وبشكل إجمالي تبين على أن مقدرة تعامل المجتمعات مع الإغلاق والتأقلم مع عواقبه يعتمد أولا على مستوى التنوع الاقتصادي المتوفر وإمكانيات وصولها إلى موارد المواد الأولية والمالية والبشرية وثانيا على درجة اعتمادها على الأسواق الإسرائيلية، وفيما يلي نذكر النتائج الأساسية:

تاريخيا، اعتمدت مناطق أرياف الضفة الغربية على فرص العمل في إسرائيل بشكل يفوق اعتماد أوساط المدن بكثير - لذا فاق أثر فقدان العمل حدة في المجتمعات الريفية، وفي هذه المجتمعات ظهر أسلوبا التجزئة والتأقلم للتغيير الاقتصادي بشكل أوضح، وكان التأثير أكثر حدة في أرياف جنين حيث أن العمل في إسرائيل تدنى من أصل 42% قبل اندلاع الانتفاضة إلى 7% فقط من مجموع الأيدي العاملة اليوم.

المجتمعات التي تعاني من بطالة مرتفعة (الفئة-أ) تفتقر إلى الوسائل الناجعة لمجابهة الفصل عن إسرائيل. ونظرا للبنية التحتية غير المتطورة وإمكانيات استثمار محدودة وغياب النشاط الصناعي والتجاري ومستوى مهارات منخفض، كان لهذه المجتمعات نصيبا محدودا أو عدمه في تحسين القاعدة الاقتصادية لديها. وقامت النساء بأعداد مرتفعة تبحثن عن العمل، ولكن منهن كانت هذه المحاولة الأولى في سعيهن استبدال دخل الرجال المفقود من الأعمال المحدودة التي توفرت قبلا في إسرائيل، ومعظم الأشغال التي توفرت حديثا كانت في القطاع الزراعي وكثيرا ما كانت دون أجر بسبب ازدياد ظاهرة استخدام أفراد العائلة لهذه الأعمال والمشاركة في الناتج.

المجتمعات الاعتمادية (الفئة-ج) معرضة اقتصاديا الآن - تدل هذه الدراسة على أنه رغم مظاهر الثراء الخارجي فالمجتمعات التي اعتمدت بشكل رئيسي على العمل في إسرائيل كانت هي أيضا غير مؤهلة لمواجهة الإغلاق المكثف منذ عام 2000، فنتيجة لوجود أعداد كبيرة من الأشغال المرتفعة الراتب والتي كانت على ما يبدو مؤمنة في إسرائيل، أهمل الاستثمار المحلي في البنية التحتية وفي القدرة على الإنتاج وفي موارد

الأرض والماء وفي التعليم والمهارات. وفي هذا السياق كان على المجتمعات أن تلجأ مؤخرا إلى تربية المواشي لإنتاج الحليب والجبن.

المجتمعات ذات الاكتفاء الذاتي (الفئة-ب) والتي توفرت لديها أنظمة اقتصادية محلية متعددة وأعمال داخلية مرتفعة نسبيا كانت خير من تحمل وطأة الإغلاق - كانت المجتمعات صاحبة الاكتفاء الذاتي النسبي والمستقلة عن إسرائيل قبل عام 2000 أكثر تهيأ للمجابهة، فكان لديها أعمال اقتصادية متفرقة ونسبة مرتفعة من الأشغال المحلية. وبعد عام 2000 تدهور النشاط الاقتصادي في هذه المجتمعات إلى حد كبير ولكن البنية التحتية المحلية المتطورة جيدا والموارد الاقتصادية الموجودة بوفرة والمهارات عالية المستوى بقيت لترتفع مشكلة حاجزا واقيا أمام الآثار السيئة للإغلاق فالتجارة والنشاط في الزراعة المروية أخذت دورا بارزا في هذه المجتمعات، وقد تختبر هذه المجتمعات انتعاشا أسرع فيما إذا جرى تخفيف الإغلاق في الداخل والخارج، وقد يكون الانتعاش محدودا في البداية لان المؤسسات العاملة في مجالات صناعة الأقمشة ونحت الحجارة والتي كانت قد توقفت عن أعمالها أو أنها أثقلت بالديون ربما تحتاج إلى الوقت وإلى الاستثمار قبل أن تبدأ في إيجاد شواغر جديدة وجني الأرباح مرة أخرى.

للجدار تأثير اقتصادي سلبي على جميع المجتمعات المجاورة وبالأخص تلك التي تقع إلى الشرق منه - كان لبعض هذه المجتمعات اقتصاديات محلية متنوعة، وأسواق نابضة تسوق سلعا للزبائن الإسرائيليين وموارد مائية وأراض وافرّة، ومع بناء الجدار لوحظ تطور مثير للانتباه وهو أن مستوى التشغيل في المجتمعات إلى الشرق من الجدار هبط هبوطا يفوق حدة عن المجتمعات إلى الغرب من الجدار، ومعظم المجتمعات التي أثر الجدار عليها، وحتى وإن كانت بأعداد متقلصة، تستمر في الاعتماد على إسرائيل للعمل رغم صعوبات العمل هناك، مما يوحي بعدم إمكانياتهم للتأقلم للاقتصاد المحلي.

نتائج الأساليب المتقلبة

وفي صلب جزئها الثاني، تتفحص الدراسة بتفصيل أدق أساليب التقلبات الاقتصادية التي يمكن ملاحظتها عبر المجتمعات الريفية، وفي الإجمال، تبين الدراسة أن النشاط الاقتصادي يزداد انحصارا في مناطق جغرافية أصغر أي إنها "تتمركز" مما يؤدي إلى نظام لا مركزية أكبر في الإنتاج والتجارة وقيام مراكز جديدة بعيدة عن مراكز المدينة التقليدية. وفي الوقت نفسه وجدت الدراسة تغييرا في أماكن الإنتاج والتجارة بما فيه هجرة العمال إلى مناطق حيث الإغلاق أقل صرامة نسبيا، وبالنهاية وجدت الدراسة أن هنالك تغييرا في نوعية النشاط الاقتصادي الذي تتبعه المجتمعات الريفية بما معناه أن الصناعة الريفية قد تدنت بصورة ملحوظة بيد أن الزراعة أصبحت المستخدم الرئيسي

في معظم المجتمعات الريفية التي تناولتها هذه الدراسة، وأما النتائج الرئيسية فكانت كما يلي:

أنماط جديدة من التجارة والخدمات الريفية تظهر سمات التمرکز بوضوح – لقد جرى تطور نشاط تجاري جديد في مجتمعات ريفية وبلدة صغيرة تقليديا لم تكن تنشط تجاريا، ففتحت حوانيت وخدمات جديدة في مجتمعات ريفية ومدن صغيرة بسبب معضلة الوصول إلى المراكز المدنية وبسبب إدراكها بأن في ذلك تكمن إستراتيجية البقاء، وبالإضافة نشأت "أوساط تمرکز" جديدة لخدمة الريف ومجتمعات البلدات الصغيرة المحيطة، فمثلا بيتا في محافظة نابلس وقباطية في محافظة جنين هما "وسطا تمرکز" تكمن فيهما إمكانية الاستمرار كمحور ريفي حتى وإن خفف الإغلاق.

يظهر التمرکز أيضا على مستوى المحافظات – شهدت رام الله، وهي محور مدني معروف، بعض التوسع بسبب تحول بعض المشاريع التجارية وهجرة العمال المؤقتة من الشمال إلى المدينة، ويكمن هذا بادئ ذي بدء في أن الإغلاق أقل صرامة هنا ولذلك ثبت مستوى الرواتب فيها وتبعاً لذلك ثبتت القوى الشرائية، فمن المتوقع، حتى باستمرار بناء الجدار، أن يستمر هذا التحرك على مستوى المحافظة إن لم يحصل تخفيف لحدة الإغلاق الداخلي.

أصبحت الزراعة مُلَيّن الصدمات للإغلاق – الزراعة وتربية المواشي اللتان اعتبرتا جزءاً ثانوياً من سوق العمل قبل عام 2000 أصبحتا حالياً ثلث العمل في المجتمعات الريفية النموذجية المختارة، فالزراعة وتربية المواشي قد خففتا بالفعل من تأثير الإغلاق على العائلات وحمت الاقتصاد من التدهور الكامل، غير أنه نظراً لمحدودية الأراضي والإمكانات المائية يعتبر الاستثمار والعمل في هذا الحقل رداً مؤقتاً للأزمة.

نتائج التأقلم – يستطلع القسم الثالث من التقرير كيف حاول سكان الريف التأقلم مع الإغلاق ومع الإمكانات الاقتصادية المنقبضة ومع التجزئة، وإجمالاً وجدت الدراسة أنه رغم أن كان التأقلم متيناً في بعض الأحيان لم تكن إستراتيجيته كافية لاسترداد مستوى الرفاه وتأمين العمل للذين سادوا في الفترات السابقة أو لتذليل ضغوط التجزئة المستمرة، وكان الاتجاه الرئيسي للتأقلم نحو استقلالية أكبر وتمرکز للنشاط الاقتصادي ولإيجاد بدائل لمستويات الاتصال الطبيعية ولإيجاد دور متزايد للمرأة في مكان العمل رغم أن كان ذلك غالباً في أعمال غير مدفوعة الأجر، وأما النتائج الرئيسية فكانت كما يلي:

تقليص المجازفة الاقتصادية عن طريق التمرکز يصبح عامل تأقلم أساسي للمنتجين في الريف – فبشكل متزايد يخفف المنتجون المجازفات عن طريق عدد من الإجراءات مثل تنويع مصادر الدخل وتقليص السفريات وشراء اللوازم من الضفة الغربية بدلاً من

المزود الإسرائيلي، وتقليص الدفعات النقدية ، وإستبدال الأيدي العاملة المأجورة بأيدي أفراد العائلة وازدياد الاعتماد علي الحسابات الدائنة والاتجاه نحو زراعة المون الأساسية.

الطرق البديلة للحفاظ على بعض الاتصالات مع الأسواق التقليدية في إسرائيل، لذا غزة وجنوب الضفة الغربية تحميا بعض القطاعات الاقتصادية من الغرق - فلا زالت بعض المؤسسات الريفية قادرة على ممارسة نشاطها الاقتصادي عن طريق المقولة الثانوية مع الشركات الإسرائيلية، وهذه فقط هي بعض المصالح الريفية التي استمرت في تشغيل أعداد كبيرة نسبيا من العمال، فقص الحجارة والنسيج والقثاء (نبات الخيار) باتت كلها سلع التصدير الرئيسية لدى المجتمعات الريفية في شمال وأواسط الضفة الغربية، واستمرت تتمتع بالوصول إلى الأسواق الإسرائيلية ويعتمد عليها إلى حد كبير لتوفير الأشغال، وبالإضافة إلى ذلك، ازداد اعتماد الفلاحين على تجار أو وسطاء أكثر مما كان عليه الحال قبل عام 2000 للوصول إلى الأسواق خارج المحافظة، ولقد ضعفت قوى المساومة الفردية بالنسبة للتجار حيث أن أعدادا متزايدة من المنتجين يتبارون في الوصول إلى الأسواق النائية ولذا يتمكن التجار من دفع الأسعار إلى الأدنى.

عدد أكبر من النساء يعملن ويبحثن بجد عن عمل للتعويض عن دخل الرجال المفقود - لقد أصبح عمل النساء أكثر قبولا بشكل عام، فالأزمة الاقتصادية منحت النساء الفسحة لأن تشاركن في مجالات العمل العامة وفي اتخاذ القرارات في المنزل، بيد أن الرجال أدركوا بأن الأزمة تمكنهم من التسامح في قبول مساعدة النساء الاقتصادية، وأقرت النساء بأنهن يعتزمن الاستمرار في العمل حتى وإن تحسنت الأوضاع مما يدل على أن المساواة في العلاقات بين الجنسين قد يكون لها أثر طويل الأمد، فدور النساء الاقتصادي المتعاظم قد يشكل أثرا ايجابيا لهذه الأزمة الاقتصادية.

ضروب كثيرة من التأقلم تفضي إلى مضامين اقتصادية سلبية - هيمن على التغييرات الأخيرة الوضع المتنقل من العمل بأجر إلى عمل أفراد العائلة دون مقابل أو إلى العمل المستقل، فأشكال الاستخدام الجديدة هذه تدل على ازدياد الأعمال غير الرسمية وازدياد عدم استقرار الأعمال والخروج عن سياسة التعامل بالدفعات النقدية، وأيضا هجرة الأعمال والعمال من شمال الضفة الغربية إلى رام الله قد تساهم في خلق تفاوت جغرافي في الدخل وفي الفرص الاقتصادية.

ضروب أخرى من التأقلم قد تفضي إلى إيجاد أسس لبناء القدرات المحلية وإيجاد أعمال محلية وتقليص الاعتماد على إسرائيل - أولا، ازدياد الطلب للمنتجات المحلية واللوازم الزراعية مثل الأسمدة، فهذا الضرب المحلي من "البديل للاستيراد" له أثر إيجابي في تعزيز الاكتفاء الذاتي الفلسطيني وزيادة الإنتاج المحلي، ثانيا، ظهور أوساط

جديدة "متمركزة" للحصول على منتجات وخدمات ريفية يساهم في تطوير فرص عمل بديلة وهي قد تقلل من التفاوت الاقتصادي على المدى القريب والبعيد فيما إذا استغلت بشكل سليم، ثالثاً، مشاركة النساء في سوق العمل بشكل أوسع لهو تقدم اجتماعي مرموق رغم أنه لم يكن مستهدفاً، وإن جرت مساندته بشكل صحيح سيضع الأسس لزيادة تمكين النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد.

ملخص الإستنتاجات الإجمال والتوصيات:

الاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة يتلخص في أنه يمكن فقط إيجاد تطوير ريفي دائم عن طريق معالجة الأسباب الكامنة وراء كون المجتمع عرضة للصدمات الاقتصادية، والضروب الاقتصادية التي تطورت في سنوات الاحتلال لم تسمح لتأقلم كاف لمجابهة عدم إمكانية وصول العمال الفلسطينيين والمنتجات الفلسطينية إلى إسرائيل ولذلك يجب مجابهة الاعتماد الحالي على إسرائيل بتفعيل تكامل أوسع للمجتمعات الريفية في مجالات التطوير الاقتصادي الشامل للمناطق الفلسطينية عن طريق تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز تطوير المهارات وتحسين مستوى البنية التحتية والحصول على الموارد المالية والبشرية.

والاستنتاج الرئيسي الثاني للدراسة هو أنه يجب على صانعي السياسة ومانحي المساعدات إسداء عناية فائقة لمعرفة أية سياسة تأقلم أو إستراتيجية مواجهة تستحق الدعم، وبيد أن المجتمعات الريفية المحلية المختارة لهذه الدراسة تدل على أن جهودها المبذولة للتأقلم تستحق مساندة السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، غير أن معظم استراتيجيات المواجهة المستخدمة لا تخدم مصالح الانتعاش الطويل الأمد، وكيفما كان الحال فلأن إستراتيجية التأقلم والمواجهة آلت إلى الاستنفاد فبعض الخطوات القصيرة المدى لتخفيف المعاناة أصبحت ضرورية أيضاً مثل تلك الجهود الطويلة الأمد الرامية إلى تحسين النشاطات الاقتصادية الهادفة في المجتمعات الريفية.

وتبعاً لذلك، يوصي هذا التقرير بإتباع أسلوب تعامل من ثلاث نقاط للعناية بالاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية في المجتمعات الريفية:

1. دعم التأقلم الاقتصادي في محاولة للتخفيف عن جزء من وطأة المعاناة السلبية في المدى القريب، ويوصي هذا التقرير بصفة خاصة بذل جهد آني لتحسين البنية التحتية حيث أن ذلك سيشمل إيجاد أعمال جديدة وحقق أموال نقدية داخل المجتمع بيد أنه في نفس الوقت يعزز النشاط الاقتصادي المتمركز،

2. الشروع في مداخلات هدفها التأكد من أن إمكانيات التأقلم الاجتماعي الايجابية والدروس المستخلصة من تحليل مدى تعرض المجتمع للأضرار تتحول وتستغل في أسلوب تنمية مناسب على المدى البعيد. والتوصيات المعينة هنا تتركز على الجهود من أجل: 1) تنويع النشاط الاقتصادي بادئ الأمر عن طريق الشروع في إدخال صناعات قيمة مثل صناعات الأغذية في الحقل الزراعي، 2) تعزيز تنمية المهارات، 3) رفع مستوى قاعدة الموارد المحلية، وبالإضافة يوصى بدعم مشاركة النساء مع الأيدي العاملة ومساندة تمركز بعض المهن والاتجار وزيادة استخدام الطاقات المحلية في عملية الإنتاج بغية تقوية العوامل الايجابية من التأقلم.

3. تهيئة الظروف لبيئة قادرة على الاستيعاب من أجل الاستثمار الكامل لإمكانية وجود اقتصاد فلسطيني قابل للاستمرار، ويوصي هذا التقرير بصفة خاصة هنا أن تواصل جميع الأطراف المعنية في تعزيز الاتصال بالأسواق وبالتشغيل إذ أن ذلك هو مفتاح الانتعاش على المدى البعيد، وأخيرا يوصي التقرير بأن الاستخدام الناجع والاستراتيجي لمثل هذا المناخ الملائم يتقرر إلى حد كبير بقدرة الفلسطينيين على رسم رؤيا واضحة تواكبها إستراتيجية طويلة الأمد لبنية سليمة للاقتصاد الفلسطيني القابل للاستمرار.

تجزئة اقتصادية والتأقلم في أرياف الضفة الغربية

1. المقدمة

تهدف هذه الدراسة التي مولتها دائرة التنمية الدولية¹ الوصول إلى إدراك أعمق للتغيرات في البيئة الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية منذ تجدد النزاع وتكثيف الإغلاق² في أواخر عام 2000، والدراسة هذه تتفحص مدى تحول الضفة الغربية من نظام اقتصادي فعال نسبياً، وحتى وإن كان معتمداً على الخارج، إلى مجموعات اقتصادية متجزئة ومتمركزة وكيفية تأقلمها من أجل الحفاظ على ديناميكية أساسية، وهذا العمل استند إلى بحث شامل تخلله ما يزيد على 175 مقابلة ميدانية متعمقة جرت في 30 مجتمع نموذجي مختار بالإضافة إلى مشاورات مع السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني ومع المانحين والمؤسسات التنموية والإنسانية، وكانت مسودة الدراسة النهائية قد خضعت لمراجعة عدد من المؤسسات "الأنداد" المشاركة فيه.³

والدراسة تركز على مناطق الريف الشمالية والوسطى من الضفة الغربية وتم اختيار المجتمعات النموذجية هذه من خلال دراسة المعطيات الإحصائية لمستويات المجتمعات لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي كانت قد تم جمعها من جميع أنحاء الضفة الغربية عام 1997، وشكلت هذه المعطيات خطأ أساسياً لمقارنة التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية المحددة، وبعد ذلك جرى بحث ميداني في ثلاثين قرية وبلدة صغيرة من الضفة الغربية في محافظات رام الله ونابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية على مدى يزيد على ستة أشهر ما بين شهر أيار وتشرين أول من عام 2004⁴ وجرى البحث في أربع مراحل لجمع المعلومات عن: (1) التغيير الاجتماعي-الاقتصادي في داخل المجتمع وعلاقاته الخارجية، (2) القطاعات الرئيسية المنتجة في المجتمع، (3) تجارة السلع المنتجة محلياً، (4) سلوك المنتجين والعمال.

"التجزئة الاقتصادية" تعرف بأنها، منذ عام 2000، تنطوي على انهيار العلاقات الاقتصادية بين مناطق جغرافية وبين صانعي الاقتصاد. بشكل محدد، التجزئة الاقتصادية في هذا التقرير تعني انهيار العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية

¹ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير ليست بالضرورة آراء دائرة التنمية الدولية لكنها آراء مؤلفي هذا التقرير.

² لوصف مفصل عن الإغلاق راجع قسم 2.1.

³ وزارة التخطيط ومكتب الإحصائيات المركزي الفلسطيني ومكتب التنسيق للشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

⁴ أنظر الملحق رقم 1 لتفاصيل منهجية الدراسة، ولمعينة لائحة المجتمعات الثلاثين التي خضعت للمسح، أنظر الملحق رقم 2.

وإسرائيل وأيضاً في داخل تخوم الضفة الغربية أي ما بين المحافظات وما بين المجتمعات الريفية والمدنية، وبالإضافة وجدت الدراسة أن هنالك انهيار علاقات بين أصحاب العمل والعمال وبين المنتجين والأسواق على صعيدي الإنتاج والتزويد، وأسلوب التجزئة الاقتصادية في الضفة الغربية تمخض عن تفاعل ثلاث عوامل رئيسية في سياسة الإغلاق الإسرائيلية: أ) إغلاق أسواق العمل الإسرائيلية في وجه عمال الضفة الغربية ب) تقليص العلاقات التجارية مع إسرائيل وتبعاً لذلك مع أسواق أجنبية أخرى ج) تشويش في الشبكات الاقتصادية التقليدية في داخل الضفة الغربية. فالمجتمعات تأقلمت بالنسبة لهذا الواقع الجديد بتنويع مصادر دخلها بعيداً عن سوق العمل الإسرائيلي وتمركز النشاط الاقتصادي من بين أمور أخرى.

والهدف الرئيسي لهذه الدراسة مضاعف:

أ) الكشف عن أسس قابلية مجتمعات الضفة الغربية الريفية أن تكون عرضة للضرر الاقتصادي وتقييم كيف ساعدت إجراءات الإغلاق على إظهار هذه القابلية الكامنة.

ب) الكشف عن كيف اختارت المجموعات الريفية التأقلم للتجزئة الاقتصادية، وتقييم ما إذا كانت أنماط هذا التأقلم تفيد التنمية الاقتصادية الإنشائية طويلة الأمد.

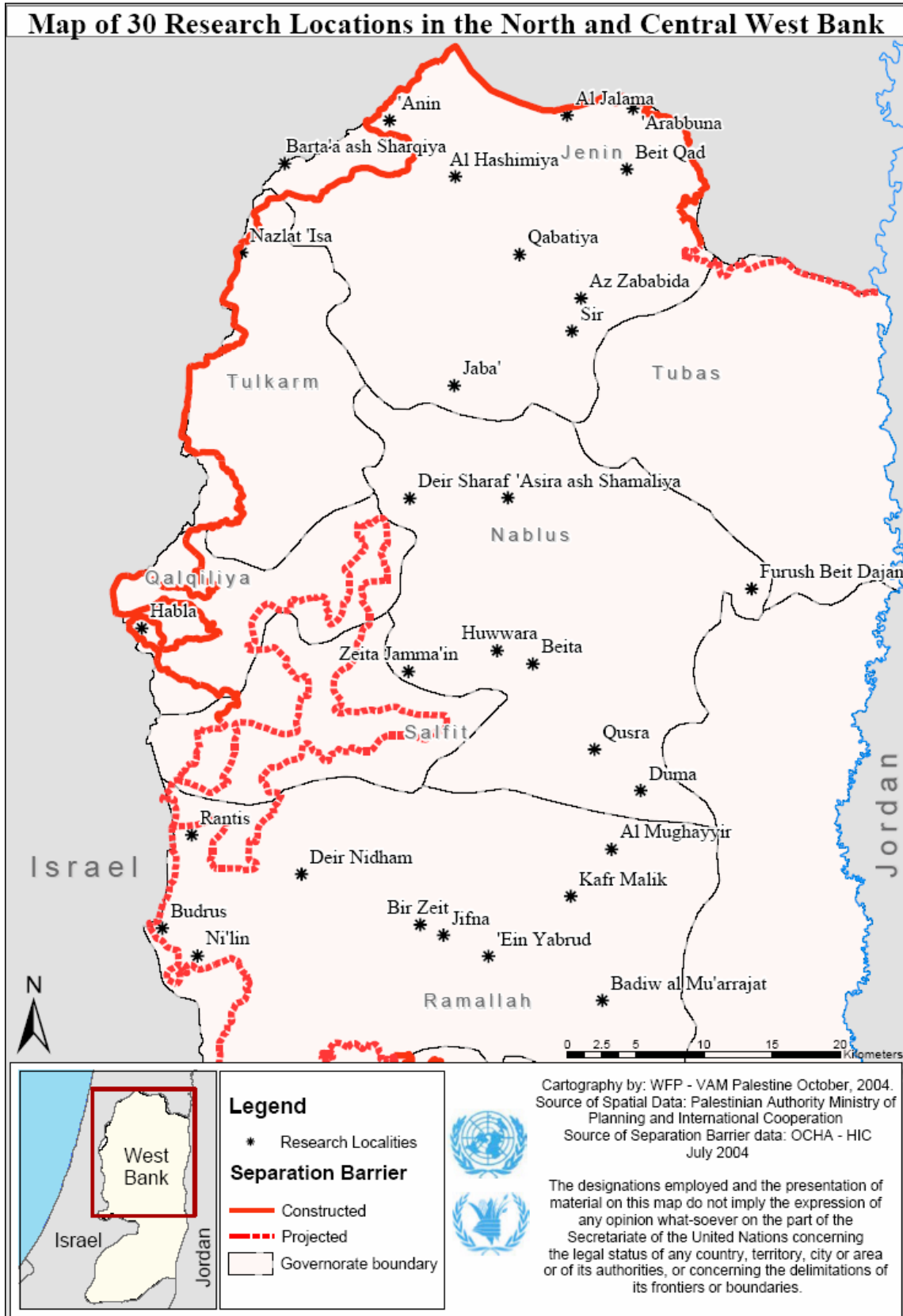
وأعدت هذه الدراسة بغية إثارة آراء تتناولها مباحثات السياسية في أوساط السلطة الفلسطينية والقطاع الفلسطيني الخاص والمانحين والمؤسسات الإنشائية والتنموية.

ونظمت هذه الدراسة في أربع مكونات، فالجزء الأول يبحث في ماهية الإغلاق وكيف كان أثره على الوضع الاقتصادي في مجتمعات الضفة الغربية الريفية مع تركيز خاص على الاستخدام كونه الجهة التي تأثرت مباشرة من الإغلاق، وبالإضافة يبين القسم الأول كيف أن التطورات التاريخية لهذه المجتمعات جعلتها بشكل أو بآخر عرضة للصدمات الخارجية كالإغلاق، ويستخدم هذا القسم تقنية جماعية لوصف التغييرات في ميزات الاستخدام ويحلل أنماط التعرض الناتج عن ذلك.

و يتفحص الجزء الثاني أنماط التغيير على صعيدين، أحدهما جغرافي والثاني على صعيد القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأما الجزء الثالث يحدد مستوى التأقلم الجماعي وبشكل خاص "تمركز" النشاط الاقتصادي وأنواع العمل الجديدة والجهود المحلية لزيادة إمكانية الإنتاج المحدود في حقل الزراعة وتربية الماشية إلى الحد الأقصى.

والجزء الرابع والأخير يتناول المضامين السياسية التي تنطوي عليها الاستنتاجات الرئيسية لهذه الدراسة، ويلقي الضوء على عدد من الجوانب الايجابية للتأقلم الاقتصادي ويتحدى المجتمع الدولي بأن يعمل على مساندة هذه النواحي الايجابية دون تعزيز أسلوب التجزئة بحد ذاته، ومثل هذه الإجراءات ستزيد من فرص العمل وتعزز الإنتاج المحلي وتزيد من وفرة البضائع والخدمات في المدى الآني بيد أنها تهيئ المجال لتنمية الاقتصاد الريفي على المدى البعيد.

وأخيراً، استنتاجات هذه الدراسة مدعمة بعدد من نصوص مستفيضة أساسية وملحقات تقنية التي تبين الأسس المنهجية للدراسة وتعطي معلومات مدرجة في لوائح عن العمل وأساليب التأقلم وتبين نتائج المسح.



خريطة تبين 30 موقعا اختير للبحث في شمال وأواسط الضفة الغربية - *مواقع البحث

2. الإغلاق والتشغيل والتعرض للأضرار على صعيد المجتمع

2.1 الإغلاق

كخطوة أولى لتقدير تأثير الإغلاق والطريقة التي تأقلمت فيها المجتمعات الريفية يجب أن نفهم جيدا فكرة الإغلاق وكيف تم تطبيقها على الضفة الغربية، وكلمة إغلاق تستخدم لوصف تطبيق إجراءات من شأنها أن تحد أو تمنع حركة الناس والبضائع سويا في داخل منطقة الضفة الغربية وأيضا عبر الحدود بين كل من الضفة الغربية وإسرائيل والأردن، وأما الإجراءات المستخدمة في الضفة الغربية للحد من التحرك تتخذ أشكالا متعددة مثل أوامر منع التجول، حواجز عسكرية ثابتة أو "متنقلة" وحواجز طرق وأكوام ترابية وبوابات وخنادق ومحطات نهائية متراصة الواحدة تلو الأخرى للبضائع المشحونة من بلدة إلى بلدة أو من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وذلك مع وجود نظام تصاريح يمكن من تدقيق من يسمح له ومن لا يسمح له اجتياز الحاجز العسكري، وأما إجراء الإغلاق المستجد والذي أدخل إلى الضفة الغربية حديثا هو الجدار الذي صمم لمراقبة حركة الجمهور والبضائع من الضفة الغربية إلى إسرائيل إلى الحد الأقصى.

إجراءات الإغلاق أدخلت بادئ ذي بدء بطريقة منهجية بعد التوقيع على معاهدة أوسلو وأخذت حداثتها تتصاعد تدريجيا من ذلك الوقت، وبعد أن بدأت الانتفاضة الثانية أصبح الإغلاق وضعاً ثابتاً في حياة الجماهير الفلسطينية، وأثناء عملية الدرع الواقي في النصف الأول من عام 2002 كثف الإغلاق وفي كثير من الأحيان إلى مستوى المجتمعات وفي أوقات التوتر الشديد ارتقى إلى مستوى البيوت الفردية (منع التجوال)، ومنذ ذلك الوقت تأرجحت بعضا حدة إجراءات الإغلاق المطبقة وفقا لتقييم جيش الدفاع الإسرائيلي للتهديدات الأمنية، وعلى أية حال، في معظم الأحوال استمر الإغلاق على مستوى حيث لا يسمح للناس بالتنقل بحرية بين القرى أو بين القرى وأقرب مركز مدني إلا إذا كانوا قد حصلوا على تصريح يحدد ساعات النهار التي يسمح لهم خلالها تجاوز الحاجز العسكري، ومنذ قمة شرم الشيخ في شباط عام 2005 اتخذت إسرائيل عددا من الإجراءات من شأنها التخفيف عن الظروف المعيشية اليومية للفلسطينيين وهي في المقام الأول إزالة بعض الحواجز العسكرية وحواجز الطرق والأكوام الترابية، وهذا مما سهل بعضا الحركة داخل الضفة الغربية (ولكن لم يكن له أي أثر ملموس بالنسبة للحركة عبر حدود الضفة الغربية).

وأما بالنسبة للحياة اليومية فالإغلاق قيد الناس في البقاء داخل مجتمعاتهم مع فرص محدودة للسفر إلى مراكز المدن القريبة أو حتى إلى القرى المجاورة، والمنتجات المصنوعة خارج المجتمع تتواجد بشكل متقطع وبكميات ضئيلة، والعاملين الذين كانوا

يعملون بأجر خارج مجتمعاتهم واجهوا صعوبات في الوصول إلى أماكن عملهم وكثيرا ما اضطروا إلى البقاء بعيدا عن عائلاتهم لفترات مطولة أو حتى أنهم اضطروا التوقف عن العمل كليا، وأصحاب العمل الذين واجهوا صعوبات في الإبقاء على العاملين الخبيرين أو في إيصال بضائعهم إلى الأسواق اضطروا إلى تقليص أعمالهم أو الانتقال من أماكنهم أو إغلاق أعمالهم، وطالما اضطرت المدارس إلى استبدال المدرسين الذين لم يتمكنوا من الوصول بعد إلى مدارسهم بمدرسين غير متمرسين وفي كثير من الأحيان اضطرت إلى تحديد الساعات التي تفتح المدرسة أبوابها فيها وبالأخص خلال أشهر الشتاء حيث أن المستحقات لم تعد تدفع، وكثيرا ما اضطرت العائلات للتنازل عن حصول المساعدات الطبية من الدرجة الثانية أو الثالثة لعدم تمكنهم من الوصول إلى المستشفيات أو العيادات الطبية المتواجدة في المراكز المدنية.



مركز منتهى البضائع "ظهرا لظهر" في بيتونيا (الصورة: جون تورداي)

2.2 الاستخدام: تطوره في أرياف الضفة الغربية

منذ عام 1967 أصبح الاقتصاد الفلسطيني أكثر اندماجا مع واعتمادا على إسرائيل، وهذا الاندماج الاقتصادي في آخر الأمر اتخذ شكلا رسميا بعد التوقيع على بروتوكولات باريس التي هي جزء من عملية أوسلو للسلام.

وكان لهذا الاعتماد المتبادل في الاقتصاديات أثر إيجابي وسلبي معاً، وأحد الإيجابيات وفرة فرص الأعمال المرتفعة الأجر نسبياً داخل إسرائيل، وأهم ما نلاحظ بين هذه العواقب السلبية هو اختفاء الكثير من الصناعات المحلية (حيث أنها لم تتمكن من منافسة الإسرائيليين الذين يصلون بحرية إلى السوق الفلسطيني) واطراد حصر البضائع في تلك التي تتطلب مهارات أدنى، وهجرة جزء كبير من الأيدي العاملة إلى إسرائيل، (لتفاصيل أدق للتطورات التاريخية التي رسمت الاعتماد المتزايد على الاقتصاد الإسرائيلي راجع الملحق رقم 6)

ففي السبعينات والثمانينات عمل ما يقارب على ربع الفلسطينيين في أعمال دخلها جيد نسبياً وفي عام 1988 اعتمدت مجتمعات ريفية بأسرها اعتماداً كلياً على العمل في إسرائيل، وبينما كان للأعمال الإسرائيلية المرتفعة الأجور أثر إيجابي في أنها كانت رأسمال ينصب في الاقتصاد الفلسطيني، فجاذبية أجر العمل المرتفع نسبياً في إسرائيل دفع الناس إلى التنازل عن التعليم وبالتالي فقدت الجماهير الفلسطينية مهاراتها مما قضى على تنمية فرص العمل المحلية.

يعيش تقريباً 52% من سكان الضفة الغربية (757621 نسمة) في 322 قرية وبلدة صغيرة (باستثناء مخيمات اللاجئين) تعداد سكانها يتراوح بين 500-10000،⁵ وقبل عام 2000 كان ثلث السكان العاملين الريفيين تقريباً يعملون في القطاع المعماري في إسرائيل بصورة عامة وما تبقى من عاملي أرياف الضفة الغربية عملوا في الزراعة والصناعة داخل الضفة الغربية، وكان عدد فلسطيني أرياف الضفة الغربية الذين عملوا في إسرائيل أكبر من الذين عملوا في القطاع الخاص الفلسطيني (الملحق رقم 3، لوائح رقم 1 و 2 و 3 و 4).

وكانت قمة الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل بين أعوام 1998-1999 بعد ثلاث سنوات من النمو المتواصل، وبازدياد التوتر عام 1999 وتجدد النزاع وتكثيف الإغلاق الخارجي والداخلي بعد أيلول عام 2000 شهد الاقتصاد الفلسطيني هبوطاً حاداً، ورغم أن الإغلاق لم يكن ظاهرة مستجدة بشكل أو بآخر منذ عام 1967، فكانت سرعة وحدة تطبيقه في أيلول-تشرين أول عام 2000 والدرجة التي وصلت إليها شدته شيئاً فشيئاً مع انقضاء الزمن تعني تغييراً كاملاً في الظروف الاقتصادية والذي شكل صدمة للنظام الاقتصادي الفلسطيني لا سابقة له.

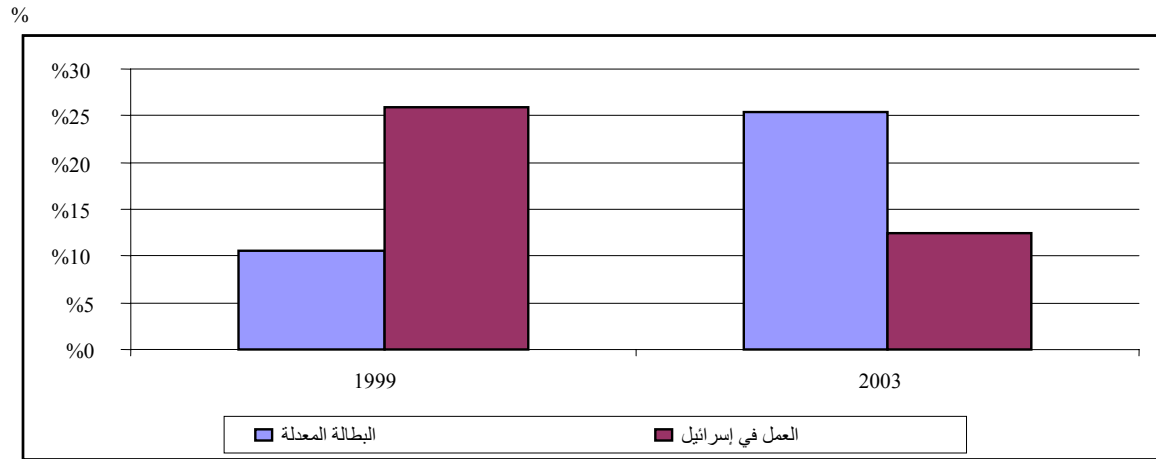
طوق جيش الدفاع الإسرائيلي الحدود الخارجية للضفة الغربية من أجل الحفاظ على سلامة المواطنين الإسرائيليين من الهجمات الفلسطينية مما حد بصرامة الفرص

⁵ حسابات مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة اعتمدت إحصائيات التعداد السكاني لمكتب الإحصائيات المركزي الفلسطيني لعام 1997.

للفلسطينيين من أن أ) يدخلوا إسرائيل للعمل ب) شراء المواد الزراعية والبناء والصناعة ج) بيع المنتجات المحلية في الأسواق الإسرائيلية وبالتالي في معظم الأسواق الخارجية، والإغلاق الخارجي حد بشدة الاتصالات القائمة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبالإضافة في محاولة للحفاظ على المستوطنات والطرق التي يستخدمها المستوطنون وعلى أمن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي كان الإغلاق الداخلي قد حد بصورة متزايدة حركة البضائع والمواطنين بين مناطق المدن والريف وبين المحافظات وفي بعض الأحيان حتى بين القرى المجاورة، فالأثر الاقتصادي للإغلاق كان فوراً وفي بادئ الأمر كان يلاحظ في قطاع العمل بوضوح أكبر.

وفي الربع الأخير من عام 2000 تدنى العمل الفلسطيني في إسرائيل بصورة حادة وبشكل خاص تدنى في المجتمعات الريفية (أنظر الملحق رقم 4- الشكل رقم 1)، وفي سياق السنوات التالية ريثما تصاعد النزاع وجرى تطبيق الإغلاق بصرامة أكبر توالى انخفاض عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وأما انخفاض الدخل من الأعمال في إسرائيل مقترنا بخسارة المنتجين المحليين للأسواق رفع أثمان الصفقات التجارية وأضاف إلى الصعوبات التي يواجهها العمال في الوصول إلى أماكن عملهم ونتج عن ذلك ارتفاع غير مسبق للبطالة في أرياف الضفة الغربية، وارتفعت إحصائيات البطالة من 10% في عام 1999 إلى 25% في عام 2003 (الشكل رقم 1)⁶

شكل رقم 1: النسبة المئوية لفلسطينيي أرياف الضفة الغربية العاملين في إسرائيل مقارنة بنسبة البطالة المعدلة في أرياف الضفة الغربية



المصدر: معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأيدي العاملة

⁶ ووفقاً للبنك العالمي شهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً وطيداً وانخفاضاً في الفقر والبطالة عشية الانتفاضة، (البنك العالمي - خمسة عشر شهراً - الانتفاضة، إغلاق وأزمة اقتصادية فلسطينية - تقييم، آذار 2002)، ورغم انتعاش بسيط حدث عام 2003 لم يتكرر العامل الذي كان سبب الانتعاش عام 2004 (أنظر البنك الدولي - الانفصال - الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات - حزيران 2004).

انخفاض التشغيل في إسرائيل كان أشد حدة في أرياف جنين حيث أن نسبة العمل في إسرائيل كانت قد انخفضت من 41.6% في عام 1999 إلى 6% في عام 2003 (أنظر اللائحة رقم 1 فيما يلي ولزيادة التفاصيل أنظر اللائحة رقم 2)، وجزء كبير من محافظة جنين يتأخم إسرائيل وكانت لها صلات تقليدية قوية مع السكان الفلسطينيين المجاورين داخل إسرائيل نفسها، وقاعدة جنين الاقتصادية كانت متواضعة تقليديا والراتب المحلي منخفض نسبيا (الملحق رقم 4، لائحة رقم 1)، واجتماع هذه العوامل معا جعل العمل في إسرائيل جذابا بصفة خاصة لسكان أرياف جنين قبل عام 2000.

اللائحة رقم 1: الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل بالنسبة للاستخدام الكلي: 1999-2003 (نموذج من ثلاث محافظات في الضفة الغربية)

الربع الأخير من عام 2003 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)	الربع الأخير من عام 1999 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)	
6.0%	41.6%	أرياف جنين
7.9%	17.6%	أرياف نابلس
7.6%	15.9%	أرياف رام الله

المصدر: مكتب الإحصائيات المركزية الفلسطينية – معلومات غير منشورة

وبازدياد قيود التنقل إلى إسرائيل وفي داخل الضفة الغربية نفسها أخذ العمال يعتمدون على العمل القريب من أماكن سكنهم، وحاول الفلسطينيون استبدال الأعمال المفقودة في إسرائيل والمستعمرات بعمل في المحافظة التي يقطنون فيها، ومن ضمن هذه الأعمال الجديدة المحلية تقع نسبة كبيرة منها في إطار الأعمال غير مدفوعة الأجر التابعة للعائلة أو في إطار الأعمال المستقلة، وهذا النمط عام ولكنه يظهر بوضوح أكبر في المجتمعات الريفية في جنين (الملحق رقم 5، اللائحة رقم 1).⁷

أكثر الأعمال الجديدة تقع في مجال التجارة والزراعة، وهي تلبي الحاجة الآنية وتؤمن دخلا لفترة قصيرة بحيث أنها تفي بإحتياجات معيشية كثيرا ما تكون غير واقعة ضمن التبادل بالنقد، وفي جميع القطاعات الاقتصادية نسبة العاملين المصنفين كعاملين مستقلين أو أصحاب عمل في ارتفاع، وكذلك معظم القطاعات (باستثناء قطاعي الصناعة والنقل) تظهر اتجاها موازيا للعمل دون أجر/ عمل أفراد العائلة، وأما نسبة العمال مدفوعي الأجر يتدنى في جميع القطاعات، وربما يلاحظ هذا الاتجاه بشكل أكبر

⁷ هنالك العديد من الأمثلة حيث أن المزارعين أو أصحاب المصانع يهون خدمات العمال الذين يتقاضون أجرا ويستبدلونهم بأفراد من العائلة والمزارعون وأصحاب المصانع يلجئون إلى بيع بضائعهم بالمفرق بدلا من الجملة وهؤلاء العاطلين عن العمل يلجأون إلى زراعة المون الأساسية أو إلى فتح مخازن صغيرة.

في القطاع الزراعي حيث أصبح العمل المدفوع الأجر أكثر ندرة (الملحق رقم 5، اللوائح رقم 2 و3)⁸

وعلى أي حال، رغم هذه الجهود للتأقلم يجب أن نعلم جيدا أن العمل في المناطق الفلسطينية تدنى إجمالا بشكل ملحوظ وبالأخص في المجتمعات الريفية (أنظر مرة أخرى الشكل رقم 1 أعلاه) وثبت الآن فقط على هذا المستوى بعد خمس سنوات تقريبا من ابتداء الانتفاضة.

2.3 الأثر الاقتصادي على صعيد المجتمعات الريفية

وفي محاولة لتقييم الأثر المتقلب للإغلاق على مختلف المجتمعات بصورة منتظمة تمكنت هذه الدراسة من تشخيص ثلاث "أنماط اجتماعية" معتمدة على إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لخصائص العمل قبل عام 2000، وقبل الانتقال إلى بحث أكثر عموما عن أنماط التأقلم مع الأزمة الاقتصادية في ريف الضفة الغربية يركز هذا القسم على الثغرات المعينة والأثر الذي اختبره كل من هذه الأنماط الاجتماعية.

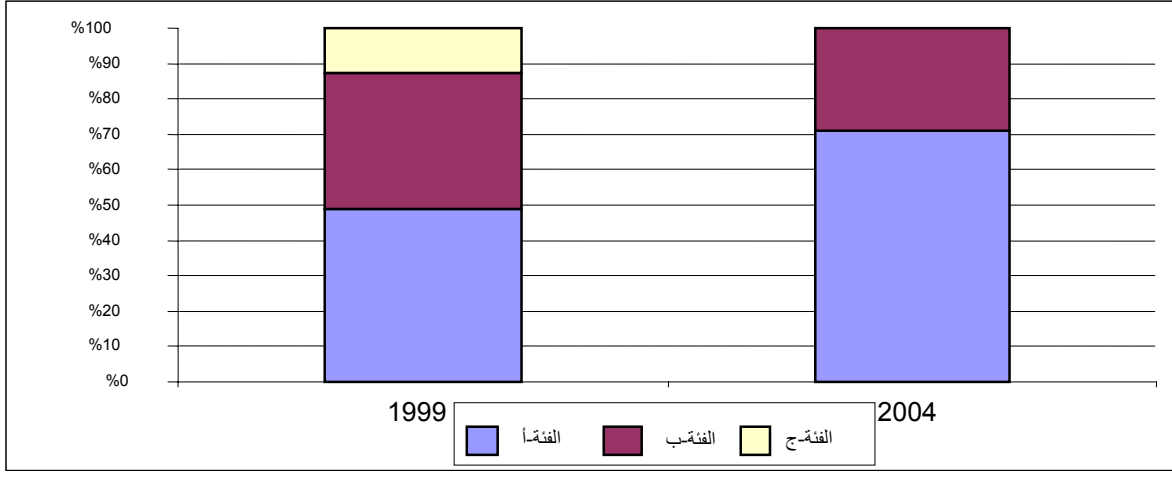
ويقدر بأن 198 مجتمعا قد اعتمد على العمل في إسرائيل لمدة تزيد على 30 سنة من مجموع 332 مجتمعا ريفيا وبلدة صغيرة في الضفة الغربية، وأن 157 منها انخفض مستوى العمل فيها قبل عام 2000 وهؤلاء القلائل الذين عملوا كانوا يعملون بصورة رئيسية في إسرائيل (الفئة-أ)، وكان 41 مجتمعا يتمتع تاريخيا بمستوى تشغيل مرتفع غير أنهم اعتمدوا على إسرائيل أيضا لأعمالهم (الفئة-ج)، ولهذا كان خيط الحياة لهذه المجتمعات سوق العمل الإسرائيلي مدة تزيد على 30 سنة، ولأنهم اعتمدوا على عمل سهل المنال وبمهارات متدنية عبرت هذه المجتمعات في عملية تراجع تطويري نتيجة قلة الحاجة لمهارات الأيدي العاملة وقلة الحوافز لإنشاء بنية تحتية لاقتصاد محلي وموارد مستقلة عن إسرائيل (الملحق رقم 6)، بالمقابل كان 124 مجتمعا إضافيا ينعم بنسبة عمل مرتفعة تاريخيا في محافظاتهم (الفئة-ب)، ومنذ عام 2000 مثيل هذه المجتمعات الصامدة بدت أوضاعهم أفضل نسبيا من المجتمعات الأخرى بسبب تعدد البدائل الاقتصادية والاعتماد الأدنى على إسرائيل.

وببلوغ عام 2004 انزلت معظم المجتمعات الريفية إلى مستوى عمل متدن (الفئة-أ) واندثرت نهائيا تلك المجتمعات التي كانت تنعم سابقا بنسبة عمل مرتفعة بسبب العمل في

⁸ استنادا للمعطيات بالنسبة للأيدي العاملة في مكتب الإحصائيات المركزي الفلسطيني هبطت نسبة العمل مدفوع الأجر بين الربع الأخير من عام 1999 والربع الأخير من عام 2003 من 20.4% إلى 4.2% في قطاع العمل الزراعي، وارتفعت نسبة عمل أفراد العائلة دون أجر من 40.2% إلى 53% وارتفعت الأعمال المستقلة من 38.6% إلى 42%.

إسرائيل (الفئة-ج)، وهبط عدد المجتمعات ذوات الاكتفاء الذاتي النسبي (الفئة-ب) إلى 75% من مجموع ما قبل عام 2000 (أنظر الشكل رقم 2 أدناه).

الشكل رقم 2: توزيع المجتمعات بموجب التصنيف أ و ب و ج



المصدر: معطيات "الاقتصاديات المتجزئة" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

أربع مؤشرات قياسية استخدمت عبر فئات المجتمعات هذه لإعطاء زيادة في تفاصيل أنماط التغيير والتأقلم: (1) العمل (2) عمل النساء (3) الموارد المتوفرة و (4) القدرة على المجابهة (الملحق رقم 7 يبين أرقاما مفصلة ولوائح تساند التحليل أدناه).

المجتمعات ذوات العمل المتدني تقليديا، على الغالب كانت في إسرائيل (الفئة-أ)

نسبة العمل في هذه المجتمعات كانت متدنية تقليديا قبل نشوء الانتفاضة، غير أن معظم هذه الأعمال القليلة كانت داخل إسرائيل وبناء عليه كانت مرتفعة الأجر بمعايير الضفة الغربية، وبعد أيلول عام 2000، في الواقع، ارتفع مستوى العمل داخل بعض المجتمعات حيث أن السكان استبدلوا الأعمال القليلة ومرتفعة الأجر الإسرائيلي بعمل أجره أدنى غالبيته في الزراعة المروية طبيعيا داخل المجتمع، وتأتي أعمال النساء التي كانت تقليديا أكثر تدنيا في مثل هذه المجتمعات قبل عام 2000 أتت كجزء من هذا النمط فشهدت ازديادا حادا إذ أن النساء حاولن التعويض عن خسارة دخل الرجال.

وفي هذه المجتمعات لا توجد بنية تحتية ضرورية للتنمية الاقتصادية بسبب قلة النشاطات الصناعية والتجارية المحلية واعتمادها على العمل في إسرائيل قبل الانتفاضة، فهناك إكراه للعودة إلى الزراعة المروية طبيعيا التي قد تعطي دخلا موسميا محدودا وتلبي الاحتياجات الغذائية الأساسية جزئيا. وبشكل عام لم تكن هذه المجتمعات

مؤهلة بما يكفي لمجابهة التجزئة الاقتصادية ولم تكن تمتلك المهارات المتقدمة وامتلكت القليل من الأرض والماء لإنشاء ظروف معيشية مغايرة فعين بيرود وزيتا وجماعين وسير والهاشمية هي نماذج لمثل هذه المجتمعات من الفئة-أ.

المجتمعات التي كان مستوى الأعمال المحلية فيها مرتفعا ومتنوعا تقليديا (الفئة-ب)

تمتعت هذه المجتمعات، تاريخيا، بمستويات أعمال مرتفعة نسبيا، في داخل المجتمع، وتطورت اقتصاديات محلية متعددة، ومنذ عام 2000 دخلت نصف مجتمعات الفئة-ب والتي كانت مشمولة في النموذج، دخلت فئة البطالة المرتفعة بالدرجة الأولى بسبب توقف الإنتاج والتجارة، ولكن نظرا لوجود مستويات مهارات أكثر تقدما في هذه المجتمعات استطاع عدد نسبي أكبر من النساء الحصول على دخل من القطاع العام، وفي نفس الوقت كما لوحظ داخل مجتمعات "البطالة المرتفعة" أخذ عدد أكبر من النساء في مباشرة أعمال الزراعة والتجارة بعد عام 2000 للاستعاضة بدخل أزواجهن المفقود مما أدى إلى ارتفاع نسبة تشغيل النساء بشكل عام.

عموما، تتمتع هذه المجتمعات بموارد بشرية أوسع، وارتفاع نسبة العمل في المدن في أوساط هذه المجتمعات يوحي بأن الدراسة العليا التي حصلوا عليها تجعلهم أكثر منافسة في سوق العمل في المدينة مما ساعدهم على تنويع قاعدة دخلهم بالمقارنة لفئات أخرى من المجتمعات، وتوفرت لهم موارد اقتصادية وبنية تحتية لتطوير متاجر وورش عمل ومصانع صغيرة، فهؤلاء هم أقل المجتمعات تعرضا وسينعمون بانتعاش أسرع في حال تخفيف الإغلاق الداخلي والخارجي، وفي بادئ الأمر سيكون الانتعاش محدودا إذ أن المصالح التي توقفت عن العمل أو غرقت في الديون ستكون بحاجة إلى بعض الوقت وإلى الاستثمار قبل أن تتمكن من إيجاد أعمال جديدة أو جني الأرباح من جديد، فجفنا وبيرزيت وبلدة بيتا والزبابة وجبع هي أمثلة نموذجية للمجتمعات من الفئة-ب، والصناعات المثالية التي جرى تطويرها حتى الآن في مثل هذه المجتمعات من الفئة-ب تضم الأنسجة ونحت الحجارة وورش المعادن.

المجتمعات ذوات الأعمال المرتفعة تقليديا في إسرائيل (الفئة-ج)

هذه مجتمعات تمتعت بعدد مرتفع نسبيا من الأعمال قبل عام 2000 ومعظمها كان في إسرائيل، وكان الفارق بين الأوضاع ما قبل عام 2000 وما بعده أكثر حدة في هذه المجتمعات إذ كان عليها أن تمر بنقلة جذرية في إستراتيجية الدخل، فأعداد كبيرة انتقلت من أعمال مدفوعة الأجر في إسرائيل إلى تربية المواشي المحلية وهو نمط تبعته النساء أيضا.

ومستوى التعليم في هذه المجتمعات هو الأدنى وحتى أنه أدنى مما في تلك المجتمعات التي كانت تعاني من بطالة مرتفعة قبل عام 2000 إذ إن السكان أثروا الدخل الأكثر ارتفاعا في إسرائيل وضحوا في نيلهم العلم والتدريب مما ترك لهم قدرات قليلة، ولهذه المجتمعات بنية تحتية ضعيفة (على سبيل المثال - شبكة المياه) بسبب عدم الاستثمار أو عدم الحصول على تصريح من الإدارة المدنية أو السلطة الفلسطينية لبناء الشبكات هذه⁹، والاعتماد على إسرائيل في العمل يعني أيضا أنه تاريخيا لم يبذل إلا القليل من النشاط للإنتاج المحلي مما حط من نمو التجارة المحلية ومن بناء البنية التحتية للصناعة، وبسبب دنوهم من إسرائيل ومن المستوطنات كان الكثير من هذه المجتمعات قد عانت من ضغوط استملاك الأراضي أيضا، فالمغير وفروش بيت دجن وبيت قاد وعرابنا هي أمثلة نموذجية لمجتمعات الفئة-ج.

واعتماد هذه المجتمعات على إسرائيل حد من إمكانيات تطورها مما جعل إمكانياتهم للتأقلم بعد عام 2000 جد ضئيلة، فالثراء النسبي الذي نتج عن الأعمال مرتفعة الأجر في إسرائيل وفي المستعمرات قبل عام 2000 لم يكن قابلا للتحويل إلى موجودات يمكن استخدامها في الإنتاج المحلي، وسكان هذه المجتمعات الذين أنفقوا دخلهم قياسيا على بضائع استهلاكية مستوردة من إسرائيل وبمقياس الظواهر الخارجية كانوا يتمتعون برخاء نسبي لم يتبقى لديهم، بحلول عام 2004، إلا القليل من بدائل العيش المحلية.

في الواقع، رغم المظاهر الخارجية "للمجتمعات ذوات العمل المرتفع" من هذه الفئة (أي الفئة-ج) فإنها تشارك في أوجه شبه كثيرة مع تلك "المجتمعات ذوات العمل المنخفض" (أي الفئة-أ) المفصلة أعلاه، وأحدها هو الاعتماد التقليدي على إسرائيل والآخر هو الصفة المشتركة في أن كليهما مستوى منخفض قياسي في التنوع الاقتصادي الداخلي، وتوحي هذه الاستنتاجات إلى أن المجتمعات التي تمتعت بمستويات مرتفعة من العمل في إسرائيل قبل عام 2000 أصبحت الآن منخرطة في طبقة "العمل المنخفض" باطراد، وإن بقيت الأوضاع على حالها الآن ولم تزد قدرات هذه المجتمعات على الإنتاج سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية فعالة.

وبالإضافة إلى فئات المجتمعات الرئيسية الثلاث المبينة هنا عرّفت هذه الدراسة على فئتين فرعيتين أخريين (أنظر أيضا الملحق رقم 1 ورقم 2)، فالأول (الفئة-د أي المجتمعات التي تعاني من الجدار الأمني) يهدف إلى تبيان تغيير خارجي إضافي أثر على النمو الاقتصادي بينما الثاني (الفئة-ه أي أوساط التمرکز الجديدة) يعكس نوعا خاصا جدا من التأقلم في مواجهة آثار الإغلاق السلبية.

⁹ مرارا يكمن السبب في أن معظم المجتمعات من الفئة-ج تخضع للإدارة الإسرائيلية (منطقة-ج)

المجتمعات التي تأثرت بالجدار الأمني (الفئة الفرعية - د)

وبالإضافة إلى فئات المجتمع الثلاث موضوع البحث أعلاه تفحصت هذه الدراسة أثر الجدار على المجتمعات المجاورة له وخلصت إلى بعض المقارنات الهامة، كان للمجتمعات التي تأثرت بالجدار¹⁰ أعلى نسب من العمال في إسرائيل قبل عام 2000، وفي عام 2004 لا زالت هذه المجتمعات تعتمد على العمل في إسرائيل ضعفي مجتمعات أخرى شملت هذه الدراسة،¹¹ وأما المجتمعات الواقعة إلى شرقي الجدار ابتليت بانخفاض عدد العمال أكثر حدة من غيرها (الملحق رقم 8)، وبمعزل عن الصعوبات المتزايدة في الحصول على عمل في إسرائيل هناك عوامل أخرى تتسبب في انخفاض عدد العمال: تدمير المتاجر المحلية والورش والمصانع الصغيرة التي كانت في الماضي مورد للزبائن الإسرائيليين من أجل بناء الجدار أو أن أهملها أصحابها إذ أن الزبائن الإسرائيليين توقفوا عن الحضور، وأيضا الوصول إلى الأراضي المنتجة أصبحت أكثر تعقيدا، وساعات العمل غير المنتظمة والإجراءات التعسفية على البوابات في شمال الضفة الغربية كان لها أثر ضار كبير على المزارعين والعمال الذين وقعت أراضيهم أو أماكن أعمالهم غربي الجدار والتجار لا يستطيعون السفر بعد إلى هذه المناطق.¹²

¹⁰ أصبح الجدار كاملا الآن في شمالي الضفة الغربية وهو في طور البناء في أواسط وجنوب الضفة الغربية، وفي بعض الأحيان يفصل الجدار (وأحيانا يحيط) مجتمعات من الضفة الغربية ويمنع أو يعيق الوصول إلى الأراضي وأماكن العمل والأسواق (تقرير السكرتير العام الصادر وفقا لقرار الجمعية العمومية رقم إس-13/10 (الجمعية العمومية لهيئة الأمم/إس-248/10، 24 تشرين ثاني 2003 صفحة 6-7). وبناء على دراسة لطريق الجدار كما دققته ونشرتها حكومة إسرائيل في شباط 2005 يقع بالتقريب 10.1% من الضفة الغربية وشرقي القدس الذي يأوي 49400 فلسطينيا من الضفة الغربية بين الجدار والخط الأخضر (مكتب هيئة الأمم لتنسيق الشؤون الإنسانية - الدراسة التمهيدية: الأثر الإنساني لطريق الجدار المقترح في شباط 2005، 22 آذار 2005).

¹¹ أربعة عشرة بالمائة من السكان الذين تأثروا بالجدار والمشمولون في هذه الدراسة يعملون في إسرائيل والمستوطنات في عام 2004 بينما 6 بالمائة من السكان في جميع المجتمعات الأخرى المشمولين في هذه الدراسة يعملون في إسرائيل، "الاقتصاد المتجزئ" معطيات المنسق الخاص للأمم المتحدة.

¹² أنظر "أثر الجدار الفاصل الإسرائيلي على المجتمعات المتضررة في الضفة الغربية" تقرير منابعة مقدم إلى مجموعة السياسات الإنسانية والطوارئ وأيضا لجنة التنسيق للمساعدات المحلية، تجديد رقم 3، 30 تشرين ثاني 2003 صفحة 8.



الجدار قرب بيتونيا (صورة لجون تورداي)

وأخيراً، هنالك تحول في نمط عمل النساء في المجتمعات من الفئة-د، وعلى سبيل المثال في حبلا (محافظة قلقيلية) فاق عمل النساء تعداداً عن عمل الرجال بنسبة 65 إلى 35. ويفسر ذلك بأنه أسهل للنساء الحصول على تصاريح للوصول إلى الأراضي الزراعية في القسم الغربي من الجدار، وبالإضافة كثيراً ما تستخدم النساء التصاريح للسفر إلى

إسرائيل للعمل كعاملات تنظيف وعاملات زراعات، وعند تشغيل نساء من المجتمعات القريبة من الحاجز أي من مجتمعات الفئة-د فأكثر الاحتمالات أنهن سيعملن خارج مناطق سكناهن بسبب قلة الفرص للحصول على دخل في مجتمعهن.¹³

¹³ وعلى سبيل المثال، في عرابنا (محافظة جنين) كانت نسبة تشغيل النساء منخفضة قبل الانتفاضة، لكن في عام 2004 أصبحت النساء تشكل نصف الأيدي العاملة في المجتمع تقريبا، وأكثر من ثلث هذا التشغيل حاصل في ورشة أنسجة في مجتمع قريب.

3. أنماط التغيير

3.1 التغيير في العلاقات بين المدن والأرياف

تمركز التجارة

يشتمل التمرکز على ازدياد التجارة في الأرياف والبلدات الصغيرة، وعلى النشاطات التجارية الحديثة المتعلقة بذلك وفي مقدمتها الزراعة القريبة من المسكن، غير أن المتاجر الريفية والمتاجر في البلدات الصغيرة التي تسوق البضائع الأساسية وتلبى طلبات الزبائن داخل المجتمع آخذة في الازدياد بينما المتاجر التي تباع البضائع للفلسطينيين وللإسرائيليين قد أقفلت أبوابها، ومعظم متاجر الريف والبلدات الصغيرة ما هي إلا رد مؤقت للحد من حركة التنقل بين الريف والبلدات الصغيرة وبين المراكز المدنية، ولكن بعض المتاجر ستستمر على المدى البعيد وبذلك ستجني أرباحا جديدة متوسطة وتؤمن عملا في المجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة.

نشوء هذا الأسلوب غير المتمركز للأوساط التجارية ينطوي عادة على الصفات التالية:

- **المتاجر المحلية تحل محل الاعتماد التقليدي على المراكز المدنية:** المتاجر والخدمات التي كان السكان يبحثون عنها في المراكز المدنية مثل الأدوات المنزلية والأدوية والمستحضرات الطبية ومواد البناء أصبحت متوفرة محليا (الملحق رقم 9، لائحة رقم 1)، وهذه الزيادة نابعة عن ازدياد الطلب التي سببتها القيود المفروضة على الوصول إلى المراكز المدنية¹⁴ وعدد الأشخاص الأكبر الذين يرغبون في إنشاء متجر محلي.

- **الاعتماد على الدخل المكتسب خارج المجتمع:** يلاحظ ازدياد عدد المتاجر والخدمات بشكل أكبر في المجتمعات التي عدد من عاملها يعملون خارج المجتمع¹⁵ وأيضا في المجتمعات التي أصبحت المراكز الجديدة للتمركز وهكذا أيضا تجلب الزبائن من خارج المجتمع نفسه مثل بلدة بيتا وقباطية، ويعود ذلك إلى أن المتاجر والخدمات تعتمد على الدخل المكتسب من الخارج ويواجهون تحديدات مما تشجع التجارة المحلية.

¹⁴ على سبيل المثال، المسافة من فروش بيت دجن إلى نابلس ازدادت 13 كيلومترا نتيجة الإغلاق، ومدة السفر ازدادت 95 دقيقة والتكلفة ازدادت 35 شاقلا جديدا، ونتيجة لذلك حول السكان وجهتهم إلى طوباس كمركز مدني معتمد للبضائع والخدمات والعمل.

¹⁵ مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة أجرى تجربة إحصائية تبين منها أن المجتمعات التي تحظى نسبيا بعدد أكبر من العاملين خارج المجتمع ينعمون بزيادة أكبر في عدد المتاجر الموجودة محليا.

- **أقل عددا من المتاجر تخدم الزبائن الفلسطينيين-الإسرائيليين:** احد عشر مجتمعا ممن اتخذوا كنموذج اختبروا انخفاض عدد المتاجر والخدمات المتوفرة (الملحق رقم 9، لائحة 2)، ويبدو هذا الانخفاض جليا بنوع خاص في المجتمعات حيث كانت تجارتها موجهة نحو الفلسطيني-الإسرائيلي الذي بات لا يتمكن من الوصول إلى الضفة الغربية، وفي المجتمعات التي تعاني من الجدار مثل عنين ونزلة عيسى التي كانت مراكزها التجارية قد دمرت ببناء الجدار.

نشأة مراكز محلية جديدة

بالإضافة إلى ازدياد التجارة غير المركزية ومنافذ الخدمات التي تخدم البلدات والمجتمعات الريفية، شهدت بعض الأماكن تمركزا للنشاطات الاقتصادية. وهذه "المراكز الريفية" الجديدة أي المجتمعات من الفئة-ه شهدت أعلى نسبة في ازدياد المتاجر الجديدة والخدمات وهي تتشارك في صفتين رئيسيتين:

- **تحل محل المركز المدني التقليدي:** يأتي الفلسطينيون إلى هذه المراكز الريفية الجديدة بدلا من المحور المدني السابق لإنفاق نقودهم و"مراكز التجمع" هذه تتميز عن المجتمعات الأخرى التي شهدت بعض التوسع التجاري لأن بعض الزبائن تأتيها من المجتمعات القريبة وليس فقط من داخل المجتمع، وبعض المؤسسات التجارية انتقلت من أماكن أخرى من الضفة الغربية إليها وكما أنها تستخدم عمالا من خارج المجتمع المحلي.

- **المراكز الجديدة معظمها رد فعل مؤقت للإغلاق:** تطور التجارة المحلية والخدمات في بعض المراكز الريفية تبدو كأنها مؤقتة، وفي معظم "مراكز التجمع" تلي التوسع بعض التقلص، فمثلا عندما أزيل حاجز صردا بين رام الله وبير زيت عاود المشترون السفر إلى رام الله لشراء حاجياتهم بدلا من الذهاب إلى بير زيت، فبعض المتاجر في بير زيت التي كانت تلبي احتياجات المجتمعات المحيطة بها أغلقت أبوابها وبقيت غيرها ممن كانت تلبي احتياجات المجتمع المحلي، وهذا يدل على أنه رغم كون المراكز الريفية لا تحل محل المحاور المدنية تبقى هنالك حاجة لتطوير محدود للمتاجر المحلية والخدمات.

رغم أن معظم المراكز تكون مؤقتة فإن البعض الجديد منها يمكن أن يصبح دائما، وهذه الدراسة وقفت على مثالين، الأول هو قباطية في محافظة جنين، فكانت مدينة جنين تاريخيا مركز سوق مناسب للفلسطينيين-الإسرائيليين الذين كانوا يسافرون إلى الضفة الغربية لشراء السلع المحلية. على أية حال، انتقلت الأسواق الزراعية من مدينة جنين إلى قباطية عام 2002 بسبب الإغلاق والاجتياح العسكري المتكرر ومنع التجول،

الأمر الذي أعاق إمكانيات النشاطات التجارية. ورغم أنه بحلول عام 2004 قل منع التجول في مدينة جنين وزال عدد كبير من الحواجز العسكرية فالمؤسسات التجارية والسوق الزراعي لم يعودوا إلى المدينة ولكنهم استمروا في البقاء في قباطية، ونظرا لمداخل قباطية الستة عشر من المنتظر أن يكون الإغلاق فيها مستقبلا أصعب للتحقيق، وكما يسهل الوصول إلى سوق قباطية الجديد من مدينة جنين بالنسبة لزبائن الضفة الغربية.

والمثال الثاني هو بلدة بيتا في محافظة نابلس، تقليديا كانت نابلس محور التجارة في الضفة الغربية ولكنها اختبرت إغلاقا أوسع ومنع تجول وحضور عسكري يفوق على باقي مدن الضفة الغربية، ويعتقد أنه من غير المتوقع أن تخف حدة الإغلاق في نابلس في المستقبل نظرا لوجود 13 مستعمرة و25 نقطة استيطان في المحافظة.¹⁶ وبلدة بيتا بموقعها الجيد بين رام الله وسلفيت أصبحت البديل المناسب لنابلس، فتوسعت التجارة وبشكل مرموق توسع سوقا الجملة للخضار والماشية، والصناعة ازدادت بسبب انتقال صناعتي قص الحجارة والنسيج إلى بلدة بيتا¹⁷. وعقب فقدان السكان لأعمالهم في إسرائيل التفتوا إلى أراضيهم¹⁸ وفتحوا المتاجر.¹⁹ ومن المنتظر أن يكون تركز هذه الأسواق والأشغال الوقاية الطويلة الأمد التي اتخذها أصحاب العمل خوفا من إجراءات أمنية إسرائيلية مستقبلية فيما يتعلق بالعودة إلى نابلس.



سوق نابلس (الصورة: جون تورداي) سوق بلدة بيتا (الصورة: جون تورداي)

¹⁶ تعداد المستوطنات ونقاط الاستيطان أخذت عن حركة السلام الآن (الخريطة، نيسان 2004).

¹⁷ مؤسسات نحت الحجارة انتقلت من نابلس إلى بلدة بيتا لتدنو من جماعين حيث المحاجر، وورش النسيج التي لها تعهدات ثانوية مع إسرائيل انتقلت من نابلس إلى بلدة بيتا من أجل الحصول على المواد من إسرائيل ولتأمين وصول العمال:

¹⁸ في عام 2004 تم بناء 15 دفيئة جديدة والسكان المحليين شرعوا في تربية الماشية.

¹⁹ بلدة بيتا اختبرت ازدياد أكبر عدد من المتاجر بين جميع المجتمعات التي خضعت للدراسة حيث أن 193 متجرا جديدا نشأ منذ بداية الأزمة.

وعلى العموم، إنه من غير الواضح فيما إذا كان "التمركز" الذي يعني اعتمادا أكبر على السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في المجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة سيبقى قائما. وقد يكون تطور بدائل الأعمال والخدمات المحلية في المجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة إيجابيا إن استغل لأن يصبح تنمية مستدامة على المدى البعيد وسيؤدي هذا إلى التقليل من الفوارق بين المراكز المدنية والريفية حيث أن هذه الأخيرة تنعم بفرص اقتصادية جديدة.

3.2 التغيير في العلاقات بين المحافظات

كان للإغلاق وتجزئة الترابط الاقتصادي التقليدي الأثر في إحداث تغييرات في العلاقات الاقتصادية بين المحافظات في شمال وأواسط الضفة الغربية. وبصورة مرموقة، نمت مدينة رام الله نتيجة تدني الحياة الاقتصادية في نابلس وجنين. وبشكل معين تمت ملاحظة الأنماط التالية:

- **اجتذاب الأجور الأكثر ارتفاعا في رام الله:** انتقل عمال نابلس وجنين إلى رام الله بسبب سوء الآفاق في شمال الضفة الغربية، فالأجور اليومية في شمالي الضفة الغربية تدنت ريثما في أواسط الضفة الغربية استمرت ثابتة نسبيا (الملحق رقم 4، لائحة رقم 1).
- **اجتذاب الآفاق الفضلى للأعمال في رام الله:** المشاريع التجارية انتقلت من شمالي الضفة الغربية إلى رام الله بسبب القوى الشرائية الأكبر لسكان رام الله.²⁰

²⁰ أفادت غرفة تجارة نابلس أنه ما بين 150-200 تاجر وصناعي انتقلوا إلى رام الله من نابلس (اجتماع معزوز المصري في 04/03/12)، وغرفة تجارة جنين أفادت أيضا ازدياد عدد المشاريع التجارية التي انتقلت إلى رام الله بسبب هبوط القوى الشرائية في جنين وأن العرب الإسرائيليين لم يتمكنوا من الوصول بعد إلى أسواق جنين (اجتماع في 04/03/17). وأفادت غرفة تجارة رام الله أن المشاريع التجارية من المحافظات الأخرى وبالأخص من الخليل ونابلس وجنين انجذبت إلى رام الله بأعداد متزايدة نظرا لتوفر أعداد مرتفعة نسبيا من العمال الأجيرين في المدينة الذين يحتاجون إلى المزيد من السلع والخدمات (اجتماع صالح العوده في 04/3/7).



محل عصير جنين الموجود حاليا في رام الله (صورة: جون تورداي)

إنه من غير الواضح فيما إذا ستصبح لهذه العلاقات المستحدثة بين المحافظات استمرارية، ففي الوقت الحاضر انتقل المحال التجارية إلى رام الله يتيح لها الاستمرار بالعمل ولكنها تكون عرضة إلى أن تساهم في إيجاد فوارق في الدخل والفرص الاقتصادية بين شمال وأواسط الضفة الغربية (الملحق رقم 10، لائحة رقم 2).

3.3 التغيير في قابلية نمو القطاعات الاقتصادية

أخذت أنواع النشاطات التجارية التي يتعاطاها الناس تتبدل، فكثير من الصناعات الصغيرة أغلقت أبوابها بالأخص في المجتمعات التي كانت تزود الأسواق الفلسطينية-الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه ازداد الاعتماد على الزراعة وعلى تربية الماشية المحدودتي النطاق، كما أخذ سكان الريف في الاعتماد على الزراعة كرد سريع للأزمة، وعلى العموم يدل هذا النمط على أن هنالك تحول من نشاط صناعي إلى زراعي في الضواحي الريفية للضفة الغربية، وهذا القسم يتفحص بعض الأوجه الفضلى لهذا التحول.



نحاتي الحجارة أثناء عملهم في حوارة (الصورة: جون تورداي)

الصناعة

الصناعة الريفية هبطت بشكل ملحوظ: قبل أيلول عام 2000 كانت النشاطات الصناعية على نطاقها المحدود تؤمن للمجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة عملاً مأجوراً وساهمت في الانتعاش. وعند حلول عام 2004 ثلثي المجتمعات التي تفحصناها لم تكن لها أية نشاطات صناعية تذكر، ورش الألمنيوم والحدادة والنجارة ومحال النسيج ونحت الحجارة التي كانت تسوق نتاجها مباشرة إلى الفلسطينيين-الإسرائيليين لا تتمكن من ذلك بعد، فنتج انخفاض في التشغيل في القسم الصناعي وبالأخص في صناعة النسيج وفي المجتمعات المتأثرة بالجدار (ملحق رقم 11، لوائح رقم 1 و 2)، وعلى العموم كان عدد الفلسطينيين العاملين في الصناعة داخل 30 مجتمعا تفحصناه قد انخفض بنسبة 65% تقريبا، وبالمقارنة، كان انخفاض النشاط الصناعي بمراكز المدن أقل حدة في المرتبة الأولى لأن المجتمعات المدنية بطبيعتها تتطلب سوقاً أوسع للمنتجات الصناعية مما هو عليه بالنسبة للمجتمعات الريفية.

الزراعة

وبالمقارنة، نما دور الزراعة في المجتمعات الريفية وفي البلدات الصغيرة ليشغل إلى ما يزيد على ثلث الأيدي العاملة في المجتمعات التي تفحصناها، والزراعة التي لم تكن الشاغل الرئيسي في المجتمعات التي تفحصناها قبل الانتفاضة أصبحت هكذا في 18 مجتمعا،²¹ وبمنظرة حيوية لا يعني ذلك أن الزراعة انتعشت مطلقا: ففي معظم المجتمعات حيث باتت الزراعة المُشغل الرئيسي لم تطرأ في الواقع زيادة في نشاطات القطاع نفسه، لكن الزراعة ببساطة منيت بتقلص أصغر من القطاعات الأخرى، والنشاط الزراعي في هذه المجتمعات ما هو إلا لدعم الاستهلاك ألبيتي.²²

زراعة الخضراوات (المروية)

وفي المجتمعات حيث ازداد التشغيل الزراعي كان ذلك في زراعة الخضراوات²³ على نطاق ضيق إلى حد كبير، وازداد عدد الفلسطينيين الذين يمارسون الزراعة على نطاق ضيق مستخدمين الأيدي العاملة من بين ذويهم، والمزارعين الذين يعملون على نطاق واسع ولا يمكنهم الاستمرار في دفع أجور العمال أخذوا يبيعون أو يؤجرون أراضيهم أو ينهمكون في صفقات لمشاركة المحاصيل مع الفلسطينيين الذين لا يمتلكون أراض (الملحق رقم 12، لائحة رقم 2). وهذا التحول نحو قاعدة زراعية للعيش اشتملت على قيود جديدة وتحديات، وأثمان التجهيزات ارتفعت تبعا لارتفاع أسعار النقل، وازدادت المنافسة (جرى نقاشها أدناه في القسم المعنون "التعاقد الثانوي")، والتجار والوسطاء أخذوا يحتكرون الوصول إلى الأسواق وإلى مواد التجهيزات في بعض المجتمعات المنعزلة (أنظر المربع أدناه).

زراعة الزيتون (ري طبيعي)

وأما زراعة الزيتون لم تختبر نشاطا متزايدا يوازي ذلك الذي في الزراعة المروية، ولكن بعبارات نسبية بات مصدرا أكثر أهمية للعمل.²⁴

وعلى أية حال، عدم التمكن من الوصول إلى الأسواق في غزة وإسرائيل وهبوط القوى

²¹ ووفقا لتعريف مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني زراعة المون مشمولة كنوع من العمل. أنظر أيضا الملحق رقم 12، (لائحة رقم 1) لوصف أكثر تفصيلا لدور الزراعة في المجتمعات الريفية.

²² وفي المجتمعات الـ 18 حيث باتت الزراعة النمط الرئيسي للتشغيل تجد أن 56% من سكان المنازل يتعاطون الزراعة فقط لأغراض الاستهلاك ألبيتي وليس للبيع. و 54% من سكان المنازل يتعاطون الزراعة لهدفين العيش والبيع.

²³ المعطيات الإحصائية تبين ازديادا في إنتاج زراعة الخضراوات. وبفس الوقت مساحة الأراضي المزروعة بقيت شبه ثابتة (الملحق رقم 12، لائحة رقم 3).

²⁴ ازدادت نسبة العمل في زراعة الزيتون في المجتمعات من الفئة ب وخصوصا في نابلس ومجتمعات الجدار، والمجتمعات الأخرى لم تشهد ازديادا لكونهم لا يملكون الأرض لاستيعاب أيدي عاملة إضافية.

الشرائية المحلية وطبيعة العمل الموسمية (أنظر المربع أدناه) يعني أن زراعة

العمل في زراعة الزيتون

نظرا لتدني أسعار الزيتون وفقدان الأسواق الفلسطينية-الإسرائيلية والنقص في الاستهلاك المحلي يشير إلى أن إعطاء اهتمام متزايد لزراعة الزيتون لهو دليل على قلة وجود فرص اقتصادية، وبينما أنه يعطي عملا للعاطلين عن العمل الجدد فهو لا يعطي الكثير من منطلق تأمين العمل، والعمل موسمي لا يتعدى الشهرين من أعمال القطف المكثف بالإضافة إلى بعض أعمال الحراثة والتقليم ونثر السماد، وربما يكون تفسير العودة إلى زراعة الزيتون تحت الظروف المناوئة الحالية هو أكثر منه الحفاظ على الظواهر والحفاظ على المركز الاجتماعي من أن يكون مصدرا للعمل وللدخل.

الزيتون لا يمكن أن تكون مصدرا بديلا كاف للدخل ، وعلى ذلك وجدت الدراسة أن المزارعين توقفوا عن استثمار أراضيهم وهم غير راضين عن حرثها وتسميدها وبذلك يحدون من إمكانيات نتاجها المستقبلي.



إنتاج الجبن في المغرب (الصورة: جون تورداي)

الماشية

استثمر الفلسطينيون رأسمال أكبر في الماشية²⁵ نظرا لقلّة الأراضي الزراعية المروية في محافظتي جنين ونابلس بنوع خاص (الملحق رقم 13، لائحة رقم 1). ورافق استثمار الرأسمال الجديد ارتفاعا في إنتاج الحليب والجبن في جميع أنحاء الضفة الغربية (الملحق رقم 13، لائحة رقم 2)، ويقوم عدد أكبر من الفلسطينيين بإنتاج الحليب والجبن في محاولة لكسب دخل من الماشية، وازداد إنتاج اللحوم أيضا ولكن بصورة أقل من تلك بسبب قدرة الشعب المتدنية على شراء الأغذية المكلفة فبقي هامش الربح محدودا، ومن الضروري أن تكون تكلفة تربية المواشي المرتفعة قد أعطت ربحا متدن نسبيا فيما إذا قورنت في الزراعة النباتية (الملحق رقم 13، لائحة رقم 3)، وكانت هوامش الدخل المتدني قد تقلصت أكثر بالنسبة للمنتجين نظرا لهبوط سعر اللحوم والجبن في الأسواق المحلية (الملحق رقم 13، لائحة رقم 4).²⁶

²⁵ إنتاج المواشي بات الدخل الرئيسي في المجتمعات التي كانت قد اعتمدت كثيرا على إسرائيل وعلى المستوطنات للعمل (الفئة-ج).
²⁶ ازدياد النشاط في تربية الماشية يعزى بنوع خاص إلى العائلات التي ابتدأت بتربية بعض الخراف والماعز لتساعد على حاجتهم للقوت. وأما المزارعون الأكثر يسرا وأصحاب المؤسسات الكبرى استثمروا مزيدا من رأس المال في مزارعهم في بداية الانتفاضة على أمل بيع المزيد من المنتجات للتعويض على الأسعار التي تدنت وفقدان موارد الرزق الأخرى. وعلى أية حال بعد مرور عدد من السنوات قلصوا مساحة مزارعهم بعد أن وجدوا أن استراتيجية توسعهم لا تجدي نظرا للتكلفة المرتفعة وهبوط الأسعار لمنتجات الحليب واللحوم في الأسواق المحلية.

4. أنماط التأقلم

4.1 إستراتيجية تأقلم المنتجين

وبنفس الطريقة التي "تمركزت" فيها المتاجر الصغيرة ومقدمي الخدمات عن طريق التوسع المباشر داخل البلدات الصغيرة والمجتمعات الريفية، فهكذا كان للإنتاج الصناعي والزراعي والتسويق أن يخضع لعدة تغيرات جغرافية واقتصادية بغية مقاومة التجزئة الناتجة عن الإغلاق، وهذا القسم يتفحص الطرق الثلاث المستخدمة في سياق تنفيذ ذلك.

تمركز الإنتاج والاتجار

في الصناعات الريفية، برز نمط في انتقال أماكن العمل بغية اختصار السفر، فمصالح نحت الحجارة اقتربت من المحاجر، وورش النسيج انتقلت من إسرائيل ومراكز المدن في الضفة الغربية إلى أرياف الضفة الغربية وبلداتها من أجل التغلب على مشكلة وصول العمال إلى أماكن عملهم،²⁷ وتمركز مختلف أوجه الإنتاج يعتبر إيجابيا من حيث أنه يقلل من مصاريف التنقل ويضمن الحصول على مواد أولية بأثمان منخفضة كما يحد من المجازفة. وعلى أية حال يكمن الخطر في استنزاف المجتمعات المجاورة لعقبات الإغلاق كل نشاطاتها الاقتصادية التي بالفعل انتقلت إلى أماكن يسهل التحرك فيها مما يؤدي إلى بطالة وفقر مرتفعي المستوى في تلك المناطق التي سبق وأن كانت تعج بالنشاط الاقتصادي.

أعداد متزايدة من أسواق الماشية والزراعة انتقلت من مراكز المدن إلى مجتمعات ريفية وبلدات صغيرة مختارة، والنتيجة كانت خسارة الحركة التجارية لتجار وعمال المدن في أسواق المدينة، وقد تكون الطرق إلى الأسواق الجديدة بالنسبة للمزارعين غير مباشرة وبتكلفة أكبر، وأضف إلى ذلك أن اتفاقيات الأسعار والتسليف المبرمة منذ زمن بعيد بين المزارعين والتجار في المدن قد تزعزعت بحيث أن أصبح على المزارعين بناء علاقات جديدة مع تجار الريف وقد تكون بشروط أقل فائدة.

²⁷ وعلى سبيل المثال، في برطعة الشرقية (محافظة جنين) هنالك أربع ورش نسيج، واثنان منهما كانتا قد نقلتا إلى برطعة من إسرائيل في أواسط عام 2000 نتيجة للقيود على التحرك. وحتى قبل أن شددت إسرائيل إجراءات الإغلاق في أيلول عام 2000 أفاد أصحاب الأعمال أن متطلبات التصاريح جعلت وصول العمال إلى ورشهم في إسرائيل صعبة. وفي الجملة، أيضا في محافظة جنين ثلاث من مجموع أربع ورش انتقلت إلى أواسط المجتمع بسبب الإغلاق. فواحدة انتقلت من صتدلة في إسرائيل عام 2002 نتيجة لبناء الجدار الذي جعل وصول العمال إلى الورشة صعبا. وورشتان أخريان انتقلتا من مدينة جنين إلى الجملة عام 2003 حيث أن وصول العمال إلى الجملة كان أسهل فترة إغلاق المدينة.

وهناك اعتماد أكبر على اللوازم المحلية للإنتاج الزراعي. ونتج ذلك عن ازدياد المصاريف والصعوبات في الحصول على اللوازم من إسرائيل (الملحق رقم 14، لائحة رقم 1) وعلى سبيل المثال، استبدل المزارعون الأسمدة الكيماوية المرتفعة الثمن في إسرائيل بالسماذ العضوي المنتج محليا دون تكلفة (أنظر المربع أدناه)، وهكذا أيضا شرعوا في شراء أفراخ الدجاج والبذور والنباتات المحلية بدلا من المستوردة من إسرائيل، وفي كل هذا أثر ايجابي في ازدياد الاكتفاء الذاتي الفلسطيني ودفع عجلة الإنتاج المحلي.

وأما ما خرج عن هذا النمط فهو تربية الماشية، حيث أن مزارعي الماشية يواصلون شراء العلف الإسرائيلي لأنه أقل تكلفة من العلف الفلسطيني (الملحق رقم 14، لائحة رقم 1)،²⁸ ولقد تشكلت شبكة تجارية حول العلف الإسرائيلي حيث أن المزارعين الكبار شرعوا بالتوريد للمزارعين الصغار. ويشترى المزارعون الصغار العلف من داخل المجتمع لتخفيض مصاريف النقل. وبالنسبة للمزارعين الكبار باتت تجارة العلف فرصة للتنويع في نشاطات أخرى وبهذا يقلصون مخاطر الاعتماد على الزراعة. بيد أن استخدام اللوازم المنتجة في إسرائيل في حقل الماشية ثابت، فما تبدل هو أن كان المزارعون يشترون العلف من مراكز المدن قبل الانتفاضة، غير أن اليوم أخذ المزارعون الكبار هذا الدور على مستوى المجتمع الريفي (أنظر الملحق رقم 14، لائحة رقم 2).

استخدام الأسمدة العضوية في زراعة الزيتون

ففي 14 حالة من مجموع 27، أفاد المزارعون بأنهم يستبدلون السماذ الكيماوي بالسماذ العضوي إما بشكل كامل أو جزئي بسبب أثمان الأسمدة الكيماوية المرتفعة وعدم توفرها، والأسمدة العضوية تتوفر عادة من مزارع الدواجن والماشية دون مقابل، وفي دير شرف (محافظة نابلس) ازدياد الطلب على السماذ العضوي المحلي حدا بمزارعي الدواجن أن يتقاضوا بعض النقود لما كان يعتبر سابقا ناتج ثانوي مكلف.

تجنب الاقتصاد الذي يستخدم التبادل النقدي

²⁸ الدراسة التي أجراها مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة وجدت على أن المنتجين الإسرائيليين يبيعون بقايا العلف التي نفذ تاريخها لتجار الضفة الغربية بأسعار منخفضة.

وبازدياد البطالة وانخفاض النشاط الاقتصادي تقلص النقد المتداول شيئاً ما داخل الاقتصاد الفلسطيني، فبينما أن الطلب المحلي المتقلص امتص بعض النقص في وفرة النقد اضطر المنتجون إلى الاستعاضة ببديل لاستخدام النقد كطريقة للدفع أو التعويض.

كان هنالك ارتفاع في العمل غير مدفوع الأجر عندما حاول المنتجون تخفيض التعامل الذي يتم بواسطة النقد إلى الحد الأدنى، والمزارعون في حقل الزراعة النباتية الذين اعتمدوا عموماً على العمل المدفوع الأجر قبل الانتفاضة استبدلوا ذلك الآن بتشغيل أفراد العائلة دون أجر (الملحق رقم 15).²⁹

شعبية المشاركة في المحاصيل تتصاعد، المزارعون مالكو الأراضي يعتمدون بازدياد على ترتيبات المشاركة في المحاصيل وبخاصة في إنتاج الزيتون، فبدلاً من العمال المأجورين يدفعون للعائلات غير المالكة جزءاً من المحاصيل مقابل عملهم، وهذا الخيار الذي أصبح أكثر شعبية عند ابتداء الانتفاضة بات أقل جاذبية بعد مرور أربع سنوات نظراً لصعوبة بيع المحصول. وهذا الترتيب هو غير مرض لأصحاب الأراضي إذ إنهم يقدمون جزءاً أكبر من المحاصيل لمشاركي المحاصيل.³⁰

وبسبب نقص النقد اعتمد المنتجون بازدياد على الحسابات الدائنة لشراء لوازم المزارع، وعلى أية حال ازدادت هذه العلاقات الدائنة توتراً، فبات الفلاحون ومزارعو المواشي الذين اعتمدوا على الاستدانة من موردي اللوازم مهددين بوقف إمكانية حصولهم على الدين إن لم يكن قد توقف ذلك فعلاً.³¹

وللمرة الأولى باشر المزارعون والمصنعون في الاعتماد على المقايضة والدفع بالمثل للبضائع نظراً لقلة النقد كي يسدوا أثمان لوازم الإنتاج، والأمثلة على ذلك تتضمن: مقايضة المزارعين للحيوانات الحديثة الولادة مقابل الحصول على اللوازم التي لم يعد في مقدورهم شراؤها على الحساب الدائن، ولاحقاً الألمنيوم يجهزون أطراً لشبابيك مقابل اللوازم المطلوبة وصابغو جلود الحيوانات يقايضون الجلود مقابل الأحذية.

تقليص المخاطر

²⁹ الاستثناء الوحيد لهذا جاء في تربية المواشي التي شهدت القليل من التغيير إذ أن القطاع اعتمد عمل العائلة قبل الانتفاضة، والتشغيل في الصناعة شهد اليسير من التغيير حيث أنه يصعب استبدال المهارات المدفوعة الأجر في هذا القطاع.

³⁰ مشاركة المحاصيل ازدادت من ثلث المحصول إلى ثلثيه منذ عام 2000 حيث أن أصحاب الأراضي يواجهون صعوبات أكبر في تأمين عمال يوافقون على دفعات غير نقدية.

³¹ على سبيل المثال في نعلين بمحافظة رام الله كان هنالك قبل الانتفاضة 20 مزرعة دجاج كبيرة (في كل مزرعة 15000-35000 فرخه)، ففي عام 2004 لم يتمكن المزارعون من الحصول على الفراخ بحساب دائن واضطروا إلى الدفع النقدي. وحالياً ما يبقى سوى سبعة مزارع دواجن.

ونظرا للمخاطر المتعلقة بالعيش الذي يعتمد على الزراعة يحاول المزارعون أن يبدلوا أو ينشئوا مصادر متعددة للدخل من أجل تقليل هذه المخاطر، والأمثال المأخوذة عن هذه الدراسة تشتمل على: تحويل المحاصيل المزروعة خصيصا للأسواق الإسرائيلية (الفلفل الحلو و نبات الخبيزة والسبانخ) إلى محاصيل تحتاجها أسواق الضفة الغربية (البندورة) وزراعة محاصيل حقلية وتبغ بين أشجار الزيتون لزيادة الدخل الزراعي من



زراعة متنوعة – أشجار اللوز والدفينات وزراعة مروية (الصورة: جون تورداي)

الأعمال المدفوعة الأجر في المجتمعات القريية، وقلع أشجار الحمضيات لاستبدالها بنبات الخضروات التي يمكن جنيها طيلة السنة، والتحول إلى الزراعة الأقل تكلفة (الدفينات بمقابل الزراعة الطليقة) حتى وإن كانت تدر ربحا أقل وتأجير وبيع قسم من الأراضي من أجل الحصول على المال النقدي.

4.2 الرد حول فقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق

كما ذكر أنفا أثر الإغلاق على قدرة المستهلك شراء البضائع من أماكن بعيدة عن سكنه، فانتشار المتاجر الصغيرة والخدمات مباشرة في المجتمعات الريفية كان الرد على ذلك، وهكذا بات الأمر أكثر صعوبة للمنتجين الريفيين في الوصول إلى الأسواق خارج

محافظاتهم، وأما أكبر الأسواق التقليدية المفقودة فهي إسرائيل وغزة وجنوب الضفة الغربية.

وفي داخل إسرائيل، شكل الزبائن الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين سوقا هاما لمنتجات الضفة الغربية مدة عشرات السنوات، وكان قد طلب أصحاب المتاجر إلى المزارعين المحليين في محافظتي نابلس وجنين ألا يحضروا إلى السوق أيام السبت لشدة انشغالهم مع الزبائن الإسرائيليين،³² إذ توجه اليهود والفلسطينيون الإسرائيليون إلى الضفة الغربية لشراء بضائع منخفضة الثمن أو للاستفادة من الخدمات المختلفة كتصليح السيارات والأدوات المنزلية والنجارة وتطبيب الأسنان التي تدنت أسعارها عن الأسعار في إسرائيل بشكل ملحوظ.

وبعد الانتفاضة الأولى (1987-1993) توقف عدد كبير من الإسرائيليين اليهود عن القيام بهذه الحملات الشرائية غير أن الفلسطينيين الإسرائيليين استمروا السفر إلى الضفة الغربية بأعداد كبيرة، وفي السنوات الأولى للانتفاضة الثانية تقلص الطلب عبر الخط الأخضر بشكل إضافي حيث أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قيدوا الفلسطينيين-الإسرائيليين من نقل البضائع من الضفة الغربية إلى إسرائيل،³³ وعلى أية حال واصل التجار الفلسطينيين-الإسرائيليون السفر لأن فوارق الأسعار كانت جديرة بالتأخير المتوقع على الحواجز العسكرية.

وبناء الجدار أضاف صعوبات لإبقاء علاقات منتجي الضفة الغربية مع الزبائن الإسرائيليين، ووضع الجدار حدا للعدد الضئيل من الفلسطينيين-الإسرائيليين الذين واصلوا السفر إلى الضفة الغربية، كما قطع حبل الحياة لمجتمعات بأسرها مثل عنين ونزلة عيسى مع المجتمعات الفلسطينية-الإسرائيلية والتجار،³⁴ وتقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة أفاد أن 224 متجرا واقعا بالقرب من الخط الأخضر قد دمر في نزلة عيسى لتمكين بناء الجدار بيد أن 18 متجرا على مسافة أبعد منه بقوا سالمين، وفي عنين دمر 10 متاجر من أصل 67 وأن 32 متجرا كان قد أغلقها أصحابها لعدم توفر العمل، والتجار الفلسطينيين-الإسرائيليون يحتاجون الآن إلى تقديم طلب للتصاريح إلى

³² وفقا للدراسة التي أجريت في قرية دير الأسد القرية الفلسطينية-الإسرائيلية في الجليل قدر بأن 70% من السكان النساء كانوا يتسوقون بالعادة في جنين (ت- فورت، 2001، التسوق في جنين: النساء والمنازل والسياسيين في الجليل، المدينة والمجتمع 12 (2): 211-243).

³³ على سبيل المثال، أفاد مجيب على الأسئلة من نعلين (محافظة رام الله) أن الفلسطينيين-الإسرائيليين أجبروا على التخلي عن بضائعهم على الحواجز قبل العبور إلى إسرائيل.

³⁴ المقابلات مع منتجي المواشي في عرابونة (محافظة جنين أظهرت أن الجدار أوقف تجارة اللحوم المباشرة مع المجتمعات الفلسطينية-الإسرائيلية، ففي عام 2004 بيعت كمية أقل من اللحوم بطريقة غير مباشرة في إسرائيل عن طريق التجار الفلسطينيين-الإسرائيليين الحائزين على تصاريح والذين عملوا كوسطاء إذ كانوا يشترون اللحوم من المجتمعات ويعيدون بيعها في إسرائيل. وفي نزلة عيسى في محافظة طولكرم منتجي الخضار أفادوا بأن خسارة الزبائن الفلسطينيين-الإسرائيليين مع بناء الجدار أدى إلى فائض في الخضار وهبوط في الأسعار، وبالنتيجة خفض المزارعون كميات نبات السبانخ والفلل الحلو المزروع، وفي عنين حيث أن زيت الزيتون هو أهم سلعة منتجة محليا لم يتمكن السكان بغد بناء الجدار من نقل الزيت إلى السوق الرئيسية في أم الفحم لأنهم لا يتمكنون من الحصول على تصاريح تجارية تسمح لهم بالمرور عبر بوابة الجدار.

السلطات الإسرائيلية للمتاجرة بالسلع التي يوجد لها سوق في إسرائيل كالحجارة والقثاء (نبات الخيار) والبندورة.

وهذا القسم يتفحص بدقة أكبر الأمثلة كيف أن المنتجين من الشمال وأواسط الضفة الغربية حاولوا التأقلم مع الصعوبات المتزايدة في الوصول إلى الأسواق.

التعاقد الثانوي

في بعض المجتمعات، ابتداء الرجال والنساء ممن عملوا سابقا في إسرائيل يعملون الآن في زراعة القثاء (نبات الخيار) لحساب متعهدين إسرائيليين، فمؤسسات أرياف الضفة الغربية التي تتعاقد تعاقدًا ثانويًا مع شركات إسرائيلية باتت الوحيدة حاليًا بين مؤسسات المجتمعات الريفية التي استمرت في تشغيل أعداد كبيرة نسبيا من العمال،³⁵ وترتيبات التعاقد الثانوي مع إسرائيل حظيت باهتمام متزايد لأنها تولد أشغالا للمجتمعات الريفية فيما كانت اقتصاديات الضفة الغربية تنقلص، ولكنها لا تخلو من مجازفات كبيرة.³⁶

واحد أمثلة المجازفة كان إنتاج القثاء (نبات الخيار) في جنين، تضاعف إنتاج القثاء (نبات الخيار) لأسواق صناعة المخلل الإسرائيلية بترتيبات التعاقد الثانوي مع الشركات الإسرائيلية منذ أيلول عام 2000، وعلى أية حال اعتمد هذا الإنتاج على السوق الإسرائيلية التي هي كانت متقلبة فتقلصت طلبات شركات التخليل الإسرائيلية بسبب انخفاض السياحة وحاجة المطاعم (الملحق رقم 16، اللوائح 1 و 2).

وبالإضافة، ترتيبات العقود الثانوية رفعت مستوى المنافسة مع المحافظات الأخرى التي تتعامل معها الشركات الإسرائيلية، بينما كانت محافظة جنين قبل الانقفاضة تنتج تقريبا ثلاث أرباع القثاء (نبات الخيار) المعد للأسواق الإسرائيلية، وبحلول عام 2003 كانت حصة سوق جنين قد انخفضت إلى أكثر من نصف ما تشتريه الشركات الإسرائيلية بقليل. (أنظر المربع أدناه والملحق رقم 16، اللوائح 3 و 4). وزيادة المنافسة على الأسواق الإسرائيلية سببت بالتالي هبوط أسعار القثاء (نبات الخيار).³⁷

³⁵ واقع الحال هو أن معظم المؤسسات المتوسطة الحجم في الضفة الغربية تدين في بقائها للتعاقد الثانوي مع إسرائيل وهذا يظهر إلى إي مدى تأقلمت الصناعة الفلسطينية تجاه سياسة الإغلاق الإسرائيلي، ووفقا لتقرير مؤتمر التجارة والتنمية لهيئة الأمم المتحدة فإن العقود الثانوية تؤدي بعض الخدمات (مثلا دفعات مسبقة، تدريب أثناء العمل، ومورد أكثر تأمينا للوالم العمل، آلات ومعدات) ولكنها كانت ضارة لتطور المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم، إن الشركات الإسرائيلية هي التي تضع الحد لتطور إمكانيات الإنتاج لهذه المشاريع وتجاربها الإدارية وبذلك تحد من تطور الإنتاج إلى أن لا يتعدي كونه نشاطا مكثفا للعمل (المشاريع الفلسطينية الصغيرة ومتوسطة الحجم، صفحة 13 و 18).

³⁶ فمثلا قلة البناء في إسرائيل كان له أثر سلبي على صادرات الحجارة المقطوعة في الضفة الغربية ونتج عن ذلك تقليص عدد ساعات العمل، والعقود الثانوية الإسرائيلية مع ورش النسيج في الضفة الغربية تقلصت بسبب عدم الوثوق بإمكانيات شركات الضفة الغربية في تلبية الطلبات في وقتها المحدد وهي تزرع تحت ظروف الإغلاق.

³⁷ في عام 2000 كان سعر القثاء (نبات الخيار) في قباطية 1.90 شافلا جديدا للكيلو الواحد وفي عام 2004 أصبح سعر الكيلو الواحد 1.5 شافلا جديدا.

زراعة القثاء (نبات الخيار) في محافظة جنين

زيادة عدد المزارعين، قلة الطلب:

في محافظة جنين زاد عدد زارعي القثاء (نبات الخيار) فوق مساحات صغيرة من الأرض، وزراعة الخيار باتت شعبية لأن الخيار استمر في الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية، وبنفس الوقت انخفض محصول الخيار في المحافظة، وذلك بسبب أن قل الطلب عليه في إسرائيل وفي الأسواق المحلية وازدياد المنافسة من المحافظات الأخرى إذ أن الكثيرين أخذوا يزرعون الخيار لأن الإنتاج وجد طريقا جيدة نسبيا إلى الأسواق، وحيث أن أعدادا متزايدة من الفلسطينيين العاطلين عن العمل لجئوا إلى زراعة الخيار ازدادت كميات المحصول وهكذا استطاعت المصانع الإسرائيلية تخفيض أسعار الشراء.

شروط المزارعين للصفقات ضعفت:

وقبل أيلول عام 2000، كان مزارعو محافظة جنين الحائزين على تعاقد ثانوي مع مصانع التخليل يوردون الخيار لهم مباشرة، ومنذ أيلول عام 2000 أصبح وصول المشتريين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية صعبا، فهنا تدخل الوسطاء لإبقاء الصلة بين المزارعين ومصانع التخليل، وعلى أية حال إنهم لا يمنحون العقود إلا لهؤلاء المزارعين الذين يشترون اللوازم منهم بأسعار تفوق ما كانت عليه سابقا.

دور الوسطاء في تسهيل الوصول إلى الأسواق

وبما أن وصول المنتجين إلى الأسواق مباشرة قد تضائل، أخذ الوسطاء ومنهم تجار الجملة وغيرهم من السماسرة دورا أكبر في إيصال السلع إلى الأسواق في جميع أنحاء الضفة الغربية وإسرائيل، وبعملهم هذا زادوا حصتهم في السوق (أنظر المربع أدناه)، وبحيازتهم بعض الموارد التي يستخدمونها ومن ضمنها هوية مقدسية أو ك فلسطينيين من الضفة الغربية لهم صلات خاصة داخل السلطة الوطنية وفي الغرف التجارية ومع تجار إسرائيليين أو في مكتب تنسيق المحافظة الإسرائيلي الأمر الذي يسهل عليهم الحصول على تصاريح.

التجار المزدهرين

اثنان من تجار الجبن وزيت الزيتون بالجملة ممن أجريت مقابلات معهم، استطاعا توسيع حصتهما في السوق لأنهما يتمكنان من الوصول إلى كل الأسواق في الضفة الغربية رغم قيود التحرك، ومنذ أيلول عام 2000 اشترى بالفعل كميات أكبر من محاصيل المزارعين، فمثلا يسوق تاجر الجبن الآن 100 طنا سنويا مقابل 30 طنا فقط قبل عام 2000، وهذه الزيادة نتجت عن إن المزارعين الذين تمكنوا سابقا من بيع محاصيلهم مباشرة لتجار المفرق وللمستهلكين أنفسهم في جميع أنحاء الضفة الغربية أخذوا يعتمدون على تجار الجملة كالوسيلة الوحيدة للوصول إلى الأسواق النائية في جميع أنحاء الضفة الغربية.

وهذان تاجرا الجملة مدينان في نجاحهما إلى خبرتهما الطويلة في التجارة التي أمنت لهما صلات جيدة في إسرائيل والضفة الغربية، وليس كمثل معظم التجار فهما يستطيعان دفع أجور نقل مرتفعة لتجارتهن في محافظات أخرى في الضفة الغربية وفي إسرائيل – يستأجران سائقي شاحنات يحملون تصاريح أو هويات مقدسية لتسليم البضائع لمشتريها.

وطراً على ذلك أثر سلبي واحد، وهو تآكل شروط المنتجين للتجار، فإلى جانب أنهم اضطروا إلى اللجوء إلى تجار الجملة بسبب عدم قدرتهم في الوصول إلى الأسواق النائية كانت قدرتهم على المساومة قد ازدادت ضعفا لأنهم يتنافسون الآن في الوصول إلى الأسواق الصغيرة بأعداد أكبر، والمنافسة هذه بين المنتجين تساعد التجار على دفع الأسعار إلى الأدنى تاركة المزارعين المنعزلين دون بديل سوى القبول بالأسعار المنخفضة التي يعرضها التجار (أنظر المربع أدناه).

زراعة الخضار في الجملة وقباطية

وقبل بناء الجدار كان للجملة التي هي في محافظة جنين الشمالية سوق خضار منتعش، ولكن بما أن مزارعي الجملة لم يعد بإمكانهم الوصول إلى أسواق إسرائيل وهم على مسافة كبيرة من قباطية، حيث يتواجد الآن سوق الخضار الجديد، أصبحوا عرضة للمساومات بسبب عزلتهم هذه. إنهم يصلون متأخرين إلى سوق قباطية بسبب طيلة مدة السفر إليه لذا يضطرون إلى بيع منتجاتهم بسعر أدنى من الذي حصل عليه مزارعو قباطية والمجتمعات الدانية الذين يصلونه باكرا.

واعترض مزارعو الجملة بأن أسعار اللوازم أعلى من تلك التي توجد لدى المجتمعات التي تتمتع بصلات أفضل إذ أن التجار يستغلون عزلتهم ويطالبونهم بأسعار متضخمة، والمشاكل التي يستأجرها مزارعو الجملة لزراعة البذور تطلب منهم أسعارا أكثر ارتفاعا مما في المجتمعات الأخرى مثل قباطية حيث توجد منافسة أقوى بين المشاتل.

4.3 إستراتيجية تأقلم العاملين

وبنفس الطريقة التي تحولت فيها أنماط الاستهلاك والإنتاج والاتجار نتيجة للإغلاق والتجزئة الاقتصادية التي تلتها، هكذا أيضا حل تغيير في أنماط العمل التقليدية، وكمثل أي تحويل آخر فهذه التغييرات في العمل تعكس جهود المجتمعات الريفية في الضفة الغربية للتعامل والتأقلم مع صعوبات المحيط الاقتصادي المهيمن، وهي مثل تحويلات أخرى تقصيناها أعلاه يتخللها بعض الجوانب الإيجابية بمقابل خلفية متردية.

دور النساء المتعاضم

والأثر الايجابي الكامن لهذه الأزمة الاقتصادية هو أن عددا أكبر من النساء أخذن يبحثن فعليا عن العمل مما كان عليه الوضع سابقا بغية تغطية دخل الرجال المفقود.³⁸ ورغم أنه في الغالب تكون الأرامل وغير المتزوجات هن اللواتي يخضن التجارة والعمل خارج المجتمع فإن عمل النساء – بالعادة في الزراعة والتجارة والتطريز والنسيج في داخل وخارج المجتمع – أصبح أكثر قبولا في الأوساط الاجتماعية، وحقيقة إن الأزمة الاقتصادية زودت النساء بحيز مواتي للاندماج أكثر في الحياة العامة واتخاذ القرارات في المنزل، وبينما يشعر الرجال أن الأزمة سمحت لهم تقبل مساعدة النساء الاقتصادية، وفي معظم الأحوال تعمل النساء داخل المجتمع وتتقاضين دخلا منخفضا نسبيا،³⁹ ومع ذلك رغم أعباء العمل المتزايدة تبدي النساء بعض الشعور بالقوة وثقة إضافية بسبب دورهن الجديد، وتقيد النساء أنهن تتوين الاستمرار في العمل حتى وإن تحسنت الأوضاع مما يدل على أن علاقات الجنسين الأكثر تساويا لها أثر طويل الأمد.

³⁸ وبالمقارنة لنتائج أبحاث مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة جاءت معطيات مكتب الإحصاءات المركزية الفلسطينية لتبين أن لا زيادة توجد في تشغيل النساء، ويمكن تفسير ذلك بأن دراسة مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة ركزت بالتحديد على الأعمال التي تتولاها النساء بما فيها العمل غير الرسمي، وجرى توظيف عاملات ميدانيات لإجراء المقابلات مع النساء اللواتي تجاوبن وتقيدن بالتعليمات المشددة لإتياع أسلوب المسح الذي يميز جنس العاملين.

³⁹ النساء العاملات في النسيج يتقاضين أدنى دخل في الضفة الغربية (ما بين 2-6.5 شاقلا جديدا في الساعة)، ويقال أن الأجور انخفضت خلال الانتفاضة بسبب وجود عدد أكبر من النساء الباحثات عن العمل، والاستثناء الوحيد هو في عمل التطريز حيث يمكن أن يصل الرح إلى 600 دولارا للفستان الواحد.



نساء أثناء العمل في برطعة الشرقية (الصورة: جون تورداي)

الاعتماد المستمر على العمل في إسرائيل وعلى أسواقها

الأجور الإسرائيلية تستمر في اجتذاب العمال، والعمل في إسرائيل ما زال يعتبر على أنه أحد أفضل الخيارات الموجودة، وعلى أية حال وضع الإغلاق قيوداً، كما جرى بحثها في الفصل 2، مما يجعل ذلك خياراً صعباً للأكثرية، وهؤلاء المحظوظون الذين يحملون التصاريح يواجهون أيضاً تأخيراً على بوابات الجدار وعلى الحواجز العسكرية مما يصعب عليهم الوصول بالوقت إلى أعمالهم (أنظر المربع أدناه)،⁴⁰ وبالإضافة، يضطر العمال السفر على طرق بديلة أطول كلما تغلق بوابات الجدار علماً بأن ساعات عمل هذه البوابات قد لا تكون متناغمة وساعات العمل اليومية في إسرائيل.⁴¹

والجدار يقلل أيضاً من دخول العمال والتجار دون تصاريح إلى إسرائيل،⁴² وأما هؤلاء الذين لا يحملون التصاريح وينجحون في الدخول إلى إسرائيل يجدون أن الوضع قد ساء بالنسبة للأجر وظروف العيش، وبالإضافة، محاولة دخول إسرائيل دون تصريح تعني أجور سفر أعلى بسبب ضرورة الالتفاف حول حواجز الإغلاق، والمجازفة بأن

⁴⁰ أنظر "وقع الجدار على المجتمعات في الضفة الغربية: التحديث لمجموعة الأعمال الإنسانية وسياسات الطوارئ ولجنة تنسيق المساعدات المحلية، أيلول عام 2004، التحديث الرابع.

⁴¹ يوم العمل في إسرائيل يمتد من الساعة صباحاً إلى الرابعة من بعد الظهر، التأخير أو إغلاق البوابات يعني وصول العمال قياسياً متأخرين إلى أعمالهم.

⁴² مشاركو فرقة التركيز من عُسرة (محافظة نابلس) أفادوا أن حوالي 150 عاملاً دخلوا إسرائيل دون تصاريح وأن 50 دخلوا بتصاريح قبل أيلول عام 2004، وفي عام 2004 دخل 40 عاملاً دون تصاريح و20 عاملاً دخلوا بتصاريح.

يقبض⁴³ عليك وتردد أصحاب العمل الإسرائيليين في تشغيل عمال غير قانونيين خوفا من التعدي على القوانين الإسرائيلية ودفع غرامات،⁴⁴ وأصر مشاركو

الالتفاف حول الحاجز

عنين مجتمع صغير يقع بالقرب من الخط الأخضر في محافظة جنين، وقبل بناء الجدار كان للسكان هناك علاقات تجارية وتشغيل قوية مع إسرائيل إذ أن المسافة بين عنين وأم الفحم هي كيلومتر واحد فقط، وكان يمر يوميا حوالي 10.000 عامل فلسطيني آخر عبر عنين في طريقهم لإسرائيل. الزبائن الفلسطينيون-الإسرائيليون التفتوا حول الحواجز العسكرية وأية عوائق طبيعية لشراء سلع متدنية الثمن من عنين، والجدار الآن عزل عنين كليا عن المجتمعات العربية الإسرائيلية المجاورة، ثلاث من أربع ورش نسيج أغلقت أبوابها تاركة سبعة نساء عاملات فقط من أصل 120 امرأة عاملة.

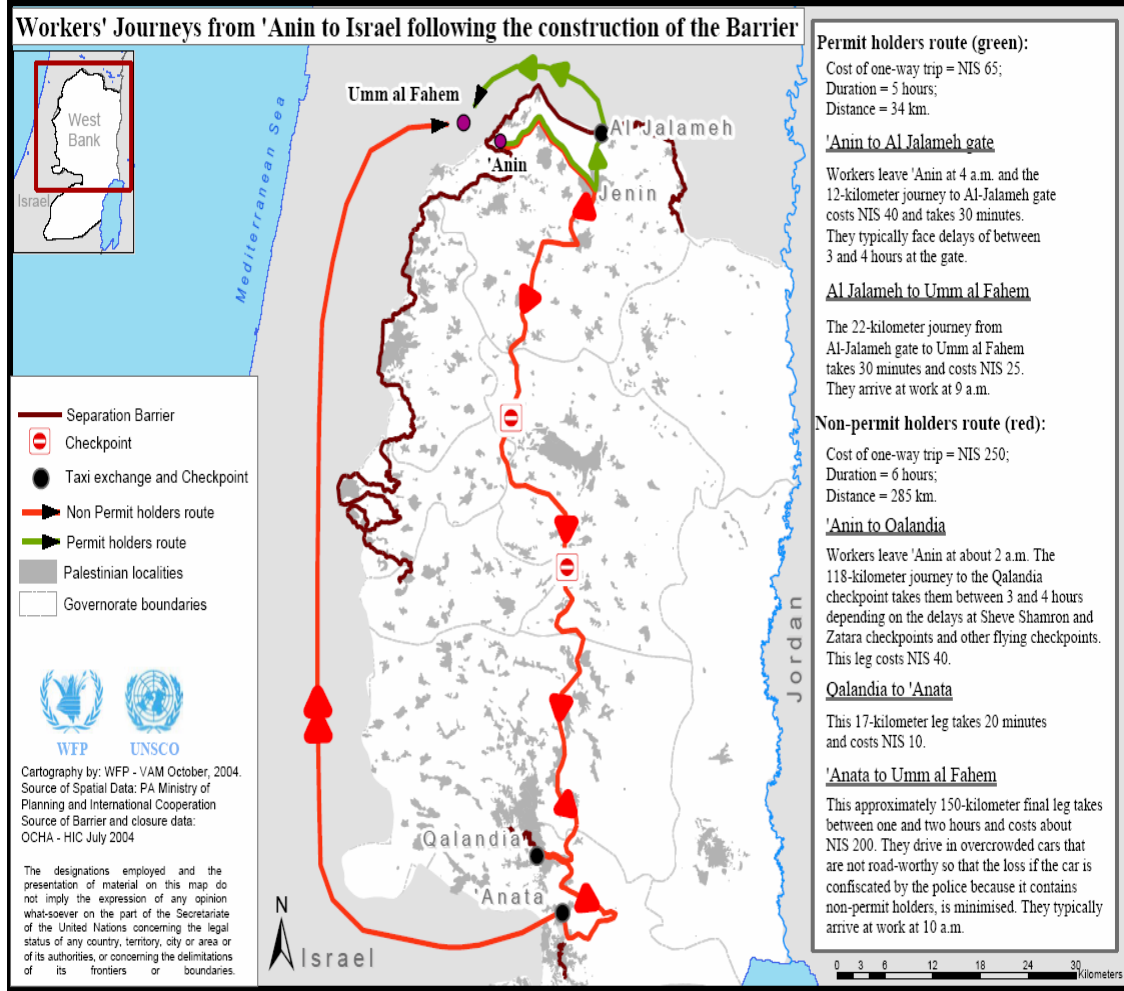
لقد توقف تدفق العمال عبر عنين كليا، اثنا وعشرون عاملا يحملون التصاريح يدخلون الآن إسرائيل عبر بوابة الجلعة في شمال-شرق محافظة جنين، وحوالي 50 إلى 70 عاملا من عنين يسافرون إلى إسرائيل عن طريق القدس لأنهم لا يستطيعون الحصول على تصاريح لدخول إسرائيل عبر بوابة الجلعة، والعمال يبيتون في أم الفحم قياسيا مع أقارب فلسطينيين-إسرائيليين لأسابيع عدة في كل سفرة لتغطية نفقات التنقل وكسب ما يكفي للعودة إلى البيت، ومعدل الأجرة اليومية لعامل بناء ماهر هو 150 شاقلا جديدا.

ووفقا لمجلس القرية صادر الإسرائيليون 1000 هيكتار من الأراضي الزراعية لبناء الجدار، ومنها 700 هيكتار مزروعة باللوز والزيتون، ويسمح للسكان بالوصول إلى أراضيهم بما مجموعه أسبوعين في السنة عبر بوابة عنين الزراعية (بوابة مختلفة عن بوابة الجلعة التي يستخدمها العمال) التي تفتح أبوابها مدة أسبوع واحد لقطف الزيتون في الربيع وأسبوع واحد للحرث في الربيع، ومدة هذين الأسبوعين يفترض فتح البوابة مرتين يوميا ما بين الساعة 7 صباحا – 9 صباحا وما بين الساعة 5 مساء – 7 مساء ولكن في الواقع يواجه أصحاب التصاريح إعاقة على البوابة، ويقدم المزارعون طلبات للتصاريح للوصول إلى هذه الأراضي، وفي أسبوع ربيع عام 2004 أفاد مكتب التنسيق الفلسطيني في المحافظة أن 35 من السكان قدموا طلبات للتصاريح وحصل عليها 11 شخصا فقط.

⁴³ مشاركو فرقة التركيز أفادوا بأنه إذا ضبط أحد في إسرائيل دون ترخيص يمنع من دخول إسرائيل لمدة خمس سنوات ويجازف بان يوقف مع دفع غرامة تتراوح بين 1000-3000 شاقلا جديدا للواحد.

⁴⁴ لتفاصيل تطور نظام التصاريح لدخول إسرائيل، أنظر أ. هس، سياسة إسرائيل في الإغلاق، سياسة شمول غير مجدية وقمع، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 123، ربيع 2002.

فرقة التركيز على أنهم يفضلون دخول إسرائيل بتصاريح لكن أصبح الحصول عليها أكثر صعوبة.⁴⁵



تبين الخريطة سفر العمال من عنين إلى إسرائيل بعد بناء الجدار - الخط الأخضر طريق أصحاب التصاريح ثمن الرحلة باتجاه واحد 65 شاقلا مدتها 5 ساعات والمسافة 34 كم. من عنين إلى بوابة الجلمة: يخرج العمال من عنين في الرابعة صباحا ومسافة 12 كم إلى بوابة الجلمة تكلف 40 شاقلا في 30 دقيقة والتأخير على البوابة يتراوح بين 3 إلى 4 ساعات، من الجلمة إلى أم الفحم تحتاج مسافة 22 كم من الجلمة إلى أم الفحم 30 دقيقة بثمن 25 شاقلا ليصلوا إلى العمل في التاسعة صباحا، الخط الأحمر طريق من لا يحملون التصاريح ثمن الرحلة باتجاه واحد 250 شاقلا مدة السفر 6 ساعات والمسافة 285 كم، من عنين إلى قلنديا يغادر العمال عنين في الساعة الثانية صباحا ويحتاج السفر

⁴⁵ في عنين (محافظة جنين) أفاد مشاركو فرقة التركيز التي تعمل في صناعة البناء الإسرائيلية أن على صاحب العمل أن يقدم طلب تصريح في مكتب العمل في إسرائيل، ومكتب التنسيق الإسرائيلي في المحافظة يدرس الطلب، ومن أجاب على الاستيضاح أفاد أن ما بين نصف وثلثي العمال يسافرون إلى إسرائيل دون تصاريح، كثيرا ما يكون ذلك بعدما أن رفضت طلبات تصاريحهم على خلفية أمنية، وإذا ووفق على الطلب وجب على صاحب العمل أن يدفع مبلغ 767 شاقلا جديدا بالشهر إلى مكتب العمل كرسوم تدقيق الطلب والضريبة، وقياسيا صاحب العمل يحسم هذه الرسوم من أجر العامل، ولتفاصيل الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في الحصول على تصاريح والدخول إلى إسرائيل أنظر "أوضاع العمال في المناطق العربية المحتلة، تقرير المدير العام، الملحق" مؤتمر العمال الدولي، الجلسة 92، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2004 ض 11.

مسافة 118 كم إلى 3 أو 4 ساعات تبعا للتأخير على حواجز شافيه شمرون وزعترة وغيرها من الحواجز المتنقلة وثمان السفر 40 شاقلا ومن قلنديا إلى عناتا مسافة 17 كم تحتاج إلى 20 دقيقة بثمان 10 شاقلا ومن عناتا إلى أم الفحم رحلة تقارب 150 كم وهي القسم الأخير للسفرة تحتاج إلى ما بين الساعة والساعتين بثمان قدره 200 شاقلا، ويسافرون في سيارات ممتلئة فوق حمولتها الطبيعية و ليست آمنة على الطريق لتفادي خسارة كبيرة في حالة أن أوقفها البوليس واحتجزها لكونها تحمل عمالا غير مرخصين، ويصلون إلى العمل قرابة الساعة العاشرة صباحا

معظم العمال يمكنون حاليا في إسرائيل لفترات مطولة، قد تصل إلى الشهر لأن السفر اليومي مكلف ويستغرق وقتا وينطوي على مجازفة، ومشاركو فرقة التركيز الذين لم يكن بحوزتهم تصاريح لدخول إسرائيل لكن رغم ذلك عملوا هناك أفادوا أنهم ينامون في الحقول، والدفينات والمصانع والمحال العامة لأنه ليس لهم مكان آخر يبيتون فيه. ولا عجب أن من لا يحمل تصريحاً يتقاضى أجرا أقل من حاملي التصاريح،⁴⁶ ومن لا يحمل تصريحاً قد يتعرض إلى مخاطر أخرى: أصحاب العمل يؤخرون دفع الأجور أو قد لا يدفعون البتة أو أنهم ينظمون كما قيل مظاهرات للبوليس للتأكد من عدم دفع الأجور.



عمال عائدون من إسرائيل (الصورة: جون تورداي)

⁴⁶ مثلا عمال من دوما في نابلس أشاروا أن الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات دون تصاريح يتقاضون 80-100 شاقلا جديدا في اليوم بينما العمال الذين يحملون تصريحاً يتقاضون 180-200 شاقلا جديدا في اليوم، كثيرا ما يتردد أصحاب العمل في طلب التصاريح للعمال الفلسطينيين لأن حاملي التصاريح يتقاضون أجرا أعلى.

عمل مستقل في المجتمع

العمل المستقل هو البديل الذي يتيح للعمال تجنب العقبات التي تواجه المسافرين يوميا إلى أعمالهم غير أنها لا تكاد تدر عليهم دخلا كافيا لتغطية المصاريف اليومية،⁴⁷ والضرب الشعبي للعمل المستقل هو إنشاء متجر صغير أو الاشتغال في تجارة ثانوية، وعلى أية حال استمرارية هذه الإستراتيجية مشكوك في أمرها حيث أنها تجمع الديون المطلوبة من الزبائن وتزيد المنافسة مع المتاجر الأخرى وتخفض الحاجة إليها عندما تحسن طريقة الوصول إلى المراكز المدنية.⁴⁸ ويكون حظ هؤلاء الذين ينشئون ورش صغيرة لنحت الحجارة وللألومنيوم أوفر إذ إنهم يستثمرون في المهارات وفي الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية.

العمل بأجر في مناطق أخرى من الضفة الغربية

فرص العمل في الضفة الغربية صعبة المنال وغير مغرية، وثمان التنتقل مرتفع والعمال كثيرا ما يمكثون في مكان عملهم لعدة أسابيع في كل سفرة، ويقال أن ساعات العمل أطول والأجر أقل مما كان عليه قبل الانتفاضة، وهؤلاء المهاجرون من شمال الضفة الغربية والذين يعملون الآن في رام الله ونابلس يشكون من عزلتهم في المدينة.

أثر تغيير نمط العمل على سكان البيت

النساء والبنات يتحملون عبء تغيير نمط العمل، فعبء النساء تزايد إذ إنهم يدمجون العمل الذي يؤمن دخلا مع تحديات تأمين عيش العائلة اليومي، وتخرج البنات من المدارس عندما تقل النقود ويتولين مسؤوليتا رعاية الأطفال وأعمال المنزل لمساندة الأمهات. وأفادت فرق التركيز أن العلاقات داخل البيت أصبحت متوترة عندما يعمل رب البيت بعيدا عن البيت لفترات طويلة، وقيل أن أداء الطلاب قد تدهور والعلاقات الاجتماعية تفوضت إذ أن الذين هاجروا لم يعد في مقدورهم الالتزام بمسؤولياتهم الاجتماعية.

⁴⁷ تظهر فرص العمل المستقل بجلاء في المجتمعات التي ترتفع فيها الأعمال داخل المجتمع (الفئة ب).

⁴⁸ مثلا في حبله (محافظة قلقيلية) بناء نفق بين المجتمع ومدينة قلقيلية في النصف الثاني من عام 2004 كان يعني أن الزبائن استأنفوا شراء حاجياتهم في المدينة حيث أن الأسعار والخيار أفضل والعديد من المتاجر الحديثة أغلقت أبوابها.

5. الاستنتاج والتوصيات

للتغييرات الاجتماعية-الاقتصادية الملموسة في مجتمعات الضفة الغربية والبلدات الصغيرة المستطلعة أثر على السياسة الإنسانية والتنمية، والمعضلة التي يواجهها صانعو السياسة هو كيف يمكن مساندة إستراتيجية التأقلم الشعبي دون تعزيز التجزئة الاقتصادية، ومن جهة أخرى المتجاوبون من المجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة ينظرون إلى تأقلمهم وإجراءات التغلب على الأوضاع هي تطورات إيجابية جديرة بالمساندة من قبل المانحين ووكالات الإنماء/الإنسانية، ومن جهة أخرى، تريد السلطة الوطنية بالتعاون مع مسانديها الدوليين تجنب تقوية التغييرات البنوية غير القابلة للاستمرار اعتقاداً منها أن الإغلاق سيزول وأن ظروف الاتصال ستتحسن من الوجهتين الداخلية وعبر الحدود.

وتوصي هذه الدراسة أن تقوم السلطة الفلسطينية والقطاع الفلسطيني الخاص والمجتمع الدولي مع التعاون الضروري من إسرائيل، بدعم أسلوب عمل من ثلاث نقاط:

1. دعم تأقلم المجتمع في محاولة للتخفيف عن الأثر السلبي الذي نتج عنه الفقر على المدى القريب،

2. الشروع في إجراء تداخلات هدفها التأكد من أن القدرات الإيجابية لتأقلم المجتمع والعبر المستخلصة من تحليل ضعف المجتمع تتحول وتستخدم تجاه عملية تنمية قابلة للاستمرار على المدى البعيد،

3. خلق الظروف لبيئة منفتحة بغية الاستغلال الكامل لإمكانية ترسيخ اقتصاد فلسطيني قابل للبقاء والاستمرار.

5.1 مساعدات قصيرة الأمد للتخفيف عن الفقر في المجتمعات الريفية

جرى إهمال المجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة نوعاً ما نتيجة تركيز الدعم لمناطق المدن ومخيمات اللاجئين، وضمن إطار عمل أوسلو قام المانحون في المرتبة الأولى بتمويل المشاريع في المدن الرئيسية في الضفة الغربية وغزة التي كانت تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة على حساب المشاريع في المناطق الريفية، التي كانت قد أهملت كثيراً.⁴⁹

⁴⁹ هذا التمرکز عزز بشكل غير مقصود تجزئة الأرض الفلسطينية (أنظر أن ليمور – السياسة الدولية للمساعدات في الأراضي الفلسطينية – شبكة الممارسات الإنسانية، 2004 المتوفر على العنوان التالي: <http://www.odihpn.org/report.asp?ID=2669>)، ولاحظ البنك

ولهذا يجب إبداء انتباه أكبر إلى توجيه المساعدات الإنسانية على أساس مقومات الحاجة، وبالإضافة إلى ذلك أظهر تحليل نقاط ضعف المجتمعات المختلفة أنه نتيجة التطورات التاريخية للممارسات العمالية باتت تلك المجتمعات التي افتقرت الوصول إلى الموارد الطبيعية والإنسانية والمالية تعاني أكثر من غيرها من الإغلاق، وبما أنه لا يمكن على المدى القريب عمل إلا القليل لجعل إما الموارد الطبيعية المتوفرة أو قاعدة المهارات في متناول يد شعوب المجتمعات الريفية، إذا ستكون أكثر المساعدات المباشرة هي تلك التي يمكن تقديمها للمجتمعات الريفية عن طريق حقن موارد مالية في مشاريع العمل، وفي المضمار الحالي بعد أخذ احتياجات المجتمعات الريفية بالحسبان ستكون الطريقة الفضلى لحقن الأموال النقدية في أرياف الضفة الغربية عن طريق تطوير البنية التحتية المحلية كالمياه والمياه العادمة والشوارع وشبكات الكهرباء وغيرها، وعلى أية حال يجب الملاحظة أن مثل هذه المشاريع للبنية التحتية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الطويلة الأمد بدلا من أن تكون محصورة في مشاريع صغيرة تحتاج إلى عمل مستفيض على أساس "النقد مقابل العمل".

مزايا مشاريع البنية التحتية هذه تكمن في أنها تميل إلى حاجة كبيرة للأيدي العاملة وبهذا تكون قد عالجت البطالة بشكل مباشر وتكون قد ضخت النقد في المجتمع المحلي. وثانياً، إنشاء البنية التحتية الأساسية يعزز قاعدة المورد الحتمي للتنمية المستقبلية المنتظرة، ويجب على هذه المشاريع أن تحاول شراء لوازمها محلياً حيثما كان ذلك ممكناً، وبالإضافة يجب الانتباه إلى دعم دور المرأة في هذا السياق في محاولة لتقوية التطور الإيجابي عن طريق زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الفلسطيني.

وهناك احتمالين للعمل على المدى القصير لمناصرة الجهود المحلية للتغلب وهي:

التمركز

وجدت هذه الدراسة أن التمرکز يتمثل في توسيع التجارة والخدمات والزراعة في مجتمعات الريف والبلدات الصغيرة، ووجدت أيضاً أن بعض المجتمعات التي توسعت على حساب إغلاق المحور المدني الرئيسي – والتي سميت محاور التمرکز – يتقلص حجمها سرعان ما يجري تخفيف إغلاق المحور المدني، ومع ذلك، القليل من المتاجر التي أنشئت حديثاً ستوقف أعمالها، ولكن غيرها يبقى وإن تفقد زبائن من المجتمعات المجاورة لعودتهم إلى شراء سلعهم وخدماتهم من المحور المدني غير أنهم سيحافظون على الزبائن من داخل المجتمع، ويمكن مساندة جوانب التمرکز التي قد تكون إيجابية

الدولي أن الأشخاص الذين يقطنون المناطق الريفية هم أقل حظوة في استلام المساعدات الطارئة (أنظر البنك الدولي "أربع سنوات – انتفاضة وإغلاق وأزمة اقتصادية فلسطينية: تقييم، تشرين أول 2004، صفحة 74).

كإنشاء أعمال جديدة و تأمين دخل جديد في الريف ووجود السلع والخدمات محليا، يمكن مساندتها كخطوة نحو التنمية الريفية طويلة الأمد، والمبادرات الخاصة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار تتعلق بتقديم المساعدة عن طريق إعطاء سلف صغيرة جدا و تنظيم تدريبات لإنشاء مشاريع تجارية مبتدئة داخل المجتمع، وبالإضافة تشجيع طريقة ما لتفكيك تمركز بعض الخدمات كالبيطرية منها لمحاور محلية.

تقليص أثر الجدار

ووجدت الدراسة أن المجتمعات المتأثرة بالجدار، وبنوع خاص تلك التي تقع إلى شرقه، والتي اعتمدت كليا في الماضي على إسرائيل للعمل وعلى الزبائن الفلسطينيين-الإسرائيليين، لا تستطيع ذلك بعد، وفي هذه المجتمعات شرعت النساء تتأقلم لفقدان دخل الرجال باتخاذهن دور المعيل في حقل الزراعة بنوع خاص.

وتستطيع الجهود الدولية للمساعدات من إعطاء الأولوية لمثل هذه المجتمعات في برامج تساعد على البقاء في بيوتهم وأراضيهم في منطقة التماس بين الجدار والخط الأخضر، وبالإضافة، يجب أن تتركز هذه المساعدة، وخاصة للمتواجدين شرقي الجدار، في تسهيل وصولهم إلى الأراضي لمكافحة آفة المحاصيل المتدنية من الأراضي المهجورة ورفع مستوى المهارات الرئيسية التي ستستخدم الآن وعلى المدى البعيد، وفي إيجاد حوافز للتجار كالحسابات المدينة والدعم المالي لشراء المحاصيل من المزارعين الصغار في مجتمعات الجدار.

5.2 الاستفادة من الدروس المستخلصة ومن إيجابيات تأقلم المجتمعات

تخفيف تعرض المجتمعات للأثر

في حين أن فرض الإغلاق قد يلحق أثرا ضارا على إي اقتصاد كان، تبين هذه الدراسة بوضوح أن درجة التناغم الاقتصادي العالية بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي تركت معظم المجتمعات الريفية (وخاصة الفئة-أ والفئة-ج) عرضة للهزات الاقتصادية وغير قادرة على استحداث بدائل لمصادر الدخل، وعلى أية حال مهما تكن تطورات عملية السلام المستقبلية توجد شكوك ضئيلة في استمرار الصلة الاقتصادية القوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لذا توجد هناك حاجة لمعالجة ضعف البنية الاقتصادية في أرياف الضفة الغربية عن طريق توجيه الجهود التي من شأنها تخفيف قابلية المجتمعات الريفية للأثر ضمن أطر خطط التطوير الإستراتيجية طويلة الأمد. ومثل هذه الجهود تحتاج للتركيز على النواحي التالية:

- تنويع النشاطات الاقتصادية

- تطوير المهارات
- تعزيز قواعد الموارد المتوفرة

التنوع الاقتصادي

وجدت الدراسة هذه أن المجتمعات التي تمتعت تقليدياً بأعمال داخلية بنسب عالية (الفئة-ب) كان حظها أوفر من بقية المجتمعات بسبب تركيبتها الاقتصادية المتنوعة واعتمادها المتدني على إسرائيل، هكذا يمكن للجهود الرامية إلى توسيع مرمى النشاط الاقتصادي في المجتمعات الريفية أن تحقق نتائج طويلة الأمد، ونظراً للإمكانيات المتوفرة يمكن اعتبار القطاع الزراعي كنقطة انطلاقاً لمثل هذه الإستراتيجية.

بيد أن هذا التقرير لا يوصي بالعودة إلى الزراعة كعنصر أساسي للاقتصاد الفلسطيني المستقبلي، فإن شمولية الزراعة كخيار رئيسي في المواجهة يوحي بأن جهوداً بارعة في هذا القطاع تهدف إلى تنويع النشاطات الاقتصادية التي قد تساعد على ترسيخ قاعدة اقتصادية متينة ضئيلة التأثير بالصدمات الخارجية.

ومن وجهة نظر تطويرية تحتاج المجتمعات إلى أن تتخطى زراعة المؤن الضرورية وتنتقل إلى زراعة التصدير والصناعة، وبالإضافة يجب تطوير القدرات الزراعية لإيجاد أعمال مجدية، ولهذا الهدف يجب الشروع في برامج المساعدات الزراعية التقنية المركزة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين نوع المنتجات.⁵⁰

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الشروع في مشاريع للمجتمعات الريفية والتي تهدف إلى تعزيز قيمة السلع والمنتجات المحلية، وعلى سبيل المثال، يزرع القثاء (نبات الخيار) حالياً في الضفة الغربية ومن ثم يتم بيعه إلى شركات إسرائيلية للتصنيع، فهنا يوجد خيار واحد ينطوي على إنشاء مصنع صغير لتخليل القثاء (نبات الخيار) داخل المجتمعات الريفية التي تخدم أسواق الضفة الغربية، ومثال آخر هو صناعة زيت الزيتون حيث مشاريع المساعدات التقنية التي تركز على سلامة الفلاحة والتصنيع والتعليب والتخزين والتسويق وما إليه قد تخفض مصاريف الإنتاج وتزيده وتحسن من نوعيته ليصبح زيت الزيتون الفلسطيني أكثر منافسة في الأسواق المحلية والأجنبية، وبالإضافة، يمكن للمساعدات الفنية ومشاريع التسليف الداعمة لإقامة صناعات تتعلق بذلك كصناعة الصابون المصنوع من زيت الزيتون والمنتجات الأخرى لمعالجة الشعر التي يمكن لها أن تفتح أسواقاً جديدة.

⁵⁰ وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية شرعت في برنامج السنوات الثلاث لمساندة الزراعة الفلسطينية الخاصة وقطاع الزراعة-التجارية اعترافاً منها في القدرات الزراعية، أنظر وكالة التنمية الدولية/الضفة الغربية - غزة، "النشاط الفلسطيني في شراكة التجارة الزراعية (PAPA) الضفة الغربية وغزة: إطار العمل للطلب المقترح رقم 294-2005-003 " 1 شباط عام 2005).

ومثل هذه المبادرات ستعيد العمل بأجر إلى المجتمعات الريفية وتجعل من المزارعين أقل عرضة للأضرار الناتجة عن تقلبات الأسعار، وبنفس السياق، هنالك إمكانيات لإنشاء معامل فلسطينية لمنتجات الحليب التي ستستخدم الناتج المحلي وبذلك تكون قد ساهمت في إيجاد سوق أكثر تكهنا لمزارعي الماشية المحلية.

تنمية المهارات

ونتيجة للفروق في فرص العمل والأجور المتوفرة في إسرائيل والضفة الغربية اتجه الشباب الفلسطيني إلى ترك الدراسة بغية العمل في إسرائيل كعمال بمهارات متدنية، وهؤلاء العمال أصبحوا الآن معرضين إذ أنهم لا يجدون عملا بديلا في الضفة الغربية، فاتخاذ إجراءات مساندة تستهدف التأهيل المهني للعاطلين عن العمل وبرامج لتنمية المهارات جنبا إلى جنب مع مشاريع التسليف الصغيرة جدا ستساعدهم على إنشاء مشاريع تجارية، ولقد أصبح ذلك هاما بشكل خاص في المجتمعات التي كانت تعتمد على إسرائيل قبل عام 2000 لتشغيل العمال وانهار التشغيل فيها الآن وبقيت المهارات والبنية التحتية نادرة.⁵¹

تعزيز قواعد الموارد المتوفرة

كما جاء أعلاه، قلة قواعد الموارد وبالأخص في مجتمعات الفئة-أ والفئة-ج حدثت من قدرة السكان المحليين على إنشاء مصادر دخل بديلة، لذلك هناك مطلب أساسي في بذل جهود مرموقة لرفع مستوى وتحديث شبكات الطرق والمياه و أيضا المياه العادمة والكهرباء للرقى إلى أعلى حد في الإنتاج ويساعد على القيام بنشاطات اقتصادية أكثر تنوعا على الصعيد المحلي.

وأما تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم النشاطات الاقتصادية ينظر إليها أيضا كمورد ضروري في هذا المضمار وهي بحاجة إلى تعزيز وتقوية، فمثلا تطبيق قانون تشجيع الاستثمار قد يؤدي إلى اجتذاب المستثمرين المحليين والدوليين وفيما إذا جرى وضع وتطبيق مقاييس عليا للنوعية من شأنه أن يشجع التسويق والمنافسة للمنتجات الفلسطينية.

مشاركة النساء في العمل

⁵¹ تتصح مؤسسة العمل الدولية "... إصلاح التدريب المهني والتعليم العالي من أجل تعزيز العلوم والتقنية وصلاتها بالتنمية الاقتصادية وسوق العمل" (مؤسسة العمل الدولية، أوضاع العمال في المناطق العربية المحتلة، 2004 صفحة 37).

زيادة مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية رغم ندورها كانت واحدة من الآثار الايجابية للتجزئة الاقتصادية، ووجدت هذه الدراسة أن النساء أبدن موقفا إيجابيا تجاه العمل ويعتزمن الاستمرار فيه، وعلى أية حال يبدو أن عمل النساء منخفض الأجر أو حتى غير مدفوع وقد يكون له أثر عكسي على تعليم البنات إذ أن بعض النساء يخرجن بناتهن من المدارس ليقمن بأشغال البيت اليومية، وأما الإجراءات التي تعالج مسألة عدم تساوي الأجور⁵² ستشجع النساء على الاستمرار في العمل وعلى تحسين مكانة المرأة في أوساط الأيدي العاملة. وهذا التداخل يجب أن يستهدف (وأن لا يتقيد في) المجتمعات التي عانت من البطالة المرتفعة قبل عام 2000، كما يجب اتخاذ إجراءات إضافية لتسليط الضوء على حماية تعليم البنات وعلى تأمين مراكز حضانة لأطفال النساء العاملات وصرف السلف وتوفير التدريب وإيجاد دوافع أخرى للنساء لكي يشاركن بصورة أبرز في الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة، ويمكن زيادة تسويق أشغال النساء كالتطريز عن طريق تطوير الرسومات والمنتجات، ويمكن إيجاد دعم إضافي عن طريق أنظمة التعليم العام وحملات التوعية العامة في المجتمعات لرفع مكانة النساء لتصبحن أعضاء متعادلات ضمن قوى الأيدي العاملة وكمتعهدات أعمال تجارية.

5.3 إيجاد البيئة المساعدة

تقرير البنك الدولي الأخير عن الانفصال الإسرائيلي والآفاق⁵³ الاقتصادية الفلسطينية يرسم بوضوح الخطوات التي يجب على مختلف أصحاب الشأن اتخاذها كشرط مسبق للوصول إلى وضع يساعد على إيجاد سبل الانتعاش للاقتصاد الفلسطيني، ووفقا لنتائج دراسة البنك الدولي سيلقي هذا القسم الضوء على بعض الجوانب حيث ستكون للخطوات المقترحة أكبر الأثر المباشر على الآفاق الاقتصادية في المجتمعات الريفية.

الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية

وصفت هذه الدراسة تأثير خسارة الزبائن الفلسطينيين-الإسرائيليين على أرياف الضفة الغربية والبلدات الصغيرة، غير أنه حيثما وجدت فرص لاستمرار التجارة مع إسرائيل لعبت هذه دورا اقتصاديا إيجابيا في المجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة، ووجدت الدراسة أن المؤسسات الريفية الوحيدة التي استمرت في تشغيل أعداد كبيرة من العمال نسبيا كانت تلك التي لا تزال لديها طريقة لإيصال سلعها إلى الأسواق الإسرائيلية كنتاج الحجارة والقثاء (نبات الخيار) والأنسجة.

⁵² معالجة عدم مساواة الأجور هي إحدى أولويات أعوام 2005-2008 كما طرحته وزارة شؤون المرأة (النساء الفلسطينيات وأوليات التطور، W/ESCWA/SDD/2004/WG.4/8، 20 أيلول 2004).

⁵³ ركود أو انتعاش؟، البنك الدولي، 1 كانون أول، 2004.

وإذ ندرك أهمية الأسواق الإسرائيلية بالنسبة للسلع الفلسطينية نجد أن إعادة انسياب السلع بشكل يمكن تكلهه وبزيادة حجمها باطراد عبر الحدود بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية هو أحد الأمور الرئيسية في إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وعلى كل حال ينطوي هذا على تحسين ملموس في الإدارة وفي أسلوب تسيير نقاط العبور الحالية وافتتاح نقاط عبور إضافية، وفي هذا المجال يمكن أيضا تدارس استخدام التقنية الحديثة بشكل واسع لتسهيل مرور السلع وزيادة عدد التصاريح المعطاة للتجار وأصحاب الأعمال لتعزيز الاتصالات بين العاملين في المجالات الاقتصادية من الإسرائيليين والفلسطينيين.

الوصول إلى العمل في إسرائيل

لا زالت النظرة إلى أن فرص العمل في إسرائيل هي أكثر الخيارات جاذبية رغم المجازفات التي قد يواجهها هؤلاء الذين لا يحملون تصريحاً للعمل بالإضافة إلى ظروف العمل السيئة، وبنفس الوقت استمرار تنقل الذين لا يحملون التصاريح إلى إسرائيل يدل على استمرارية أهميتهم لمصالح أصحاب العمل الإسرائيليين، والخطط الإسرائيلية الحالية لإيقاف تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بحلول عام 2008⁵⁴ يعني أن مستوى البطالة التي هي الآن مرتفعة في صفوف الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية قد تتفاقم عندئذ، وحتى إذا جرى تخفيف الإغلاق الداخلي لا يمكن لاقتصاد الضفة الغربية في فترة بين وجيزة ومتوسطة أن يلبي طلبات العمل المتزايدة الواردة من هؤلاء الذين فقدوا أعمالهم في إسرائيل وللأعداد المتزايدة من النساء الذين شاركوا القوى العاملة وازدياد عدد من هم في سن العمل.

وهكذا، تساند هذه الدراسة بقوة توصيات البنك الدولي في أن "تُبقي إسرائيل على الأقل إمكانية العمل الحالية للقوى العاملة الفلسطينية لعدة سنوات قادمة، ولتحقيق ذلك يجب استبدال العمل غير القانوني بعدد أكبر من التصاريح إذا تم إنجاز الجدار عام 2005، وفيما إذا قضي على العمل غير الشرعي بهذه الطريقة سيصبح الفحص الأمني للعمال الفلسطينيين أكثر تأكيداً مما هو عليه اليوم"⁵⁵

الوصول إلى أسواق أخرى للتصدير والاستيراد

الاعتماد على شريك تجاري واحد يعرض الاقتصاد إلى مخاطر، وعلى الاقتصاد الفلسطيني أن يجد أسواق تصدير أخرى بالإضافة إلى إسرائيل، وهذه الدراسة وجدت أن

⁵⁴ النواحي الاقتصادية لخطة الانفصال الإسرائيلية: اجتماع مع البنك الدولي، 21 تموز عام 2004 (Power Point Presentation)، أنظر أيضاً نص خطة الانفصال التي نشرها مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في 6 حزيران عام 2004.

⁵⁵ ركود أو انتعاش؟، البنك الدولي، 1 كانون أول، 2004

شراء اللوازم الفلسطينية بدلا من استيرادها من إسرائيل يشكل إستراتيجية تأقلم ايجابية إذ تشير إلى الطريق المتجهة نحو بناء اكتفاء ذاتي أكبر، وتعزيز الوصول إلى أسواق استيراد وتصدير مغايرة ستعطي خيارات إضافية للتنويع الاقتصادي.

وعلى أية حال، يجب الانتباه إلى معالجة بعض الأمور التي تعرقل حاليا احتمالات زيادة التعاون مع دول أخرى والعربية منها على الأخص، وتشمل هذه:

- تشويه الأجور (أي أجور فلسطينية مرتفعة بسبب الاتصال بالسوق الإسرائيلي) سيزيد في أثمان الإنتاج مما ينعكس على سعر السلعة النهائي،
- غياب البنية التحتية الفلسطينية (مثلا الموانئ والمطارات) للتسهيلات التجارية،
- قيود وضعها تعليمات جمارك البلدان العربية وأحكام السفر التي تعرقل المشاريع التجارية الفلسطينية، وأيضا
- أحكام شهادات المنشأ في المناطق الفلسطينية لم تكتمل كليا بعد مما يؤدي إلى أن المصالح التجارية الفلسطينية لا تستطيع أن تبين أن السلع التي أنتجت في فلسطين استخدمت كميات دنيا من اللوازم الإسرائيلية.⁵⁶

وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى إزالة بعض العقبات في وجه التجارة الخارجية المذكورة أعلاه كالتطبيق الكامل لقرار جامعة الدول العربية لإعفاء السلع الفلسطينية من الضرائب الجمركية والمكوس،⁵⁷ هنالك نشاطات معينة أخرى في هذا المجال وقد تشمل ما يلي:

- إنشاء بنك معلومات لمقاييس المنتجات الزراعية والصناعية والتي تشمل مقاييس الدول التي تتاجر مع الفلسطينيين على أسس عادلة،
- توعية فيما يتعلق بمقاييس الأسواق الخارجية بين المزارعين وأصحاب المصانع وتجهيز برامج مساعدات تقنية لتدريبهم للوصول إلى هذه المقاييس،
- وتشجيع نقل الخبرات من خبراء القطاعات الخاصة في البلدان الأخرى عن طريق برامج التعاون التقني.⁵⁸

⁵⁶ م. ناصر، مساندة القطاع العربي الخاص للقطاع الفلسطيني الخاص، ورقة عمل قدمت إلى اجتماع الموارد المالية العربية والمؤسسات (عربي) القاهرة، 7-8 أيلول عام 2004.

⁵⁷ هذا القرار الذي جاء ذكره في ثلاث اجتماعات قمة لجامعة الدول العربية في عام 2001 (القاهرة) وعام 2002 (عمان) وعام 2003 (بيروت) يعفي صادرات الفلسطينيين من الجمارك، وجرى تطبيق هذا القرار بشكل متقطع في بعض الدول العربية (ESCWA, Re-integrating the Palestinian economy with its Periphery, E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/4, 7 July 2004, p. 23).

⁵⁸ التقرير النهائي، للعرب-الدولي للتأهيل والتطوير في المناطق المحتلة الفلسطينية المنعقد في بيروت (11-14 تشرين أول عام 2004) له عدد من التوصيات في كيفية تعزيز المنافسة الفلسطينية عن طريق المشاركة مع القطاع العربي الخاص (أنظر قسم التوصيات صفحة 36-37).

الوصول إلى الأسواق داخل المناطق الفلسطينية المحتلة

صعوبة الوصول إلى الأسواق في المناطق الفلسطينية تعرقل سير الاقتصاد الفلسطيني، رغم ذلك وجدت هذه الدراسة أن التجار والوسطاء يلعبون دورا ايجابيا في تأمين وصول المحاصيل المحلية إلى الأسواق، بينما أن قسما ضئيلا من التجار المحظوظين يزدهرون في الظروف الحالية إلا أن السواد الأعظم من المنتجين خفضوا نشاطهم، وإن تحقق ما جاء في خطة الانفصال⁵⁹ من أنه سيتم تخفيف الإغلاق الداخلي،⁶⁰ سيؤدي ذلك إلى نتيجة ايجابية في تخفيض مصاريف نقل البضائع، ويجب أن تؤكد التداخلات أن عددا أكبر من التجار والمنتجين يستفيدون من هبوط أسعار التكلفة وتحسين طرق وصولهم إلى الأسواق، وبهذا الخصوص، يجب أيضا بذل الجهود لتعزيز الحركة بين الضفة الغربية وغزة.

رؤيا اقتصادية لفلسطين

وأخيرا، بيد أن توفير بيئة مشجعة على التخطيط والتقدم مصيرية بالنسبة لتنمية اقتصاد فلسطيني قابل للاستمرار، ليشمل المجتمعات الريفية، فإنشاء رؤيا واضحة وإستراتيجية مرافقة طويلة الأمد تحدد كيف يريد الفلسطينيون استغلال هذه البيئة الواعدة تدرج في مستوى مماثل من الأهمية.

⁵⁹ مكتب رئيس الوزراء، دائرة الاتصالات، إضافة أ: خطة الانفصال المنقحة – المبادئ الرئيسية، صفحة 3.
⁶⁰ تخفيف الإغلاق الداخلي سيخفض التكلفة عن طريق كسب الوقت الضائع على الحواجز العسكرية والمحطات ظهرا لظهر، انخفاض الحاجة لاستخدام عدة سيارات للنقل وأقل حاجة لاستخدام طرق ثانوية أو ثالثة وما إليه.

ملحقات

الملحق رقم 1: المنهجية

أهداف البحث: حاول هذا البحث إضفاء صورة شاملة على التغيير الاجتماعي-الاقتصادي في أرياف الضفة الغربية وتبيان أسباب حدوث هذا التغيير، وبدوره، من المؤمل أن يُعرف البحث عن السياسة الإنسانية والإنمائية في المنطقة.

أدوات البحث: جرى البحث لهذه الدراسة في ثلاثين مجتمعا ريفيا وبلدة صغيرة من محافظات رام الله وجنين وطولكرم وقلقيلية على مدى ستة أشهر من أيار إلى تشرين الأول عام 2004، وشمل العمل الميداني مزيجا من المقابلات ومن مجموعات تركيز، وجرى على أربع مراحل لتجميع المعلومات عن (1) التغيير الاجتماعي-الاقتصادي في المجتمع (2) القطاعات الرئيسية المنتجة (3) تجارة السلع المنتجة محليا (4) سلوك العمال.

أدوات التحقيق:

أدوات التحقيق	المجيبون	المجموع
مقابلة مع مجموعة على مستوى المجتمع	رؤساء المجتمع من ذكور وإناث	30
مقابلة مع مجموعة من القطاع المنتج	زراعيين	37
	مزارعي ماشية	22
	صناعيين	16
	المجموع	75
مقابلة تتعلق بتجارة السلع المنتجة محليا	تجار بيع بالجملة والمفرق ووسطاء	34
مجموعة تركيز من العمال	نساء	5
	عمال من خارج المجتمع	7
	عمال مهاجرون	7
	عمال من المجتمع	12
	عاطلين عن العمل	7
	المجموع	38

جرى اختيار المجتمعات النموذجية بعد دراسة لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للمجتمعات عبر الضفة الغربية عام 1997، وهذه المعطيات ثبتت خط القاعدة لتقييم التغييرات الاجتماعية-الاقتصادية بمقابله، وجرى تصنيف المجتمعات في ثلاث فئات عمل – بطالة مرتفعة (الفئة-أ) وعمل مرتفع داخل المجتمع (الفئة-ب) وعمل مرتفع خارج المجتمع (الفئة-ج).

وأضيفت فئتان ثانويتان اثنتان للمجتمع (الفئة-د والفئة-ه) ولم يكن ذلك لصفات الأعمال التي مارسها قبل الأزمة ولكن بسبب التغييرات الحديثة التي نتجت عن سياسة الإغلاق

الإسرائيلية، وهؤلاء هم المجتمعات المتأثرة بالجدار و"أوساط التمرکز" الريفية، وتعرف فئات المجتمع كآلاتي:

- فئات المجتمع:** تعريف فئات المجتمع الخمس المستخدمة في هذه الدراسة هي كما يلي:
- أ – **بطالة مرتفعة:** أقل من 20% من جمهور هذا المجتمع كانوا يعملون عام 1997،
 - ب – **عمل مرتفع داخل المجتمع:** بطالة منخفضة نسبيا وعمل داخلي متنوع قبل عام 1997، كان هنالك قطاعين اقتصاديين على الأقل بالإضافة إلى الزراعة تؤمن عملا للمواطنين داخل المجتمع وأكثر من 20% من سكان المجتمع كانوا يعملون.
 - ج – **عمل مرتفع معظمه في إسرائيل:** في عام 1997 كانت البطالة متدنية نسبيا وكل العمل كان تقريبا خارج المجتمع، 95% من الذين عملوا كانوا يعملون خارج المجتمع وما يزيد على 20% من المواطنين كانوا يعملون.
 - د – **المجتمعات المتأثرة بالجدار:** المجتمعات الواقعة إلى غرب الجدار، وهؤلاء إلى شرق الجدار انفصلوا عن أراضيهم التي تقع في الجانب الآخر، ومجتمعات حوصرت بالجدار عام 2004.
 - ه – **أوساط تمرکز:** المجتمعات التي في عام 2004 حلت نوعا ما محل المراكز المدنية في توفير بعض الأشغال والسلع والخدمات لمجموعة المجتمعات المجاورة واختبرت انتقال المصالح التجارية من المدن إليها.

والدراسة هذه تستخدم "العاملين كنسبة من مجموع الشعب" بدلا من مستوى العمل (المعرف بعدد العاملين من مجموع الأيدي العاملة) لان ذلك يبين اعتماد الشعب كله على العاملين.

الملحق رقم 2: تصنيف المجتمعات اقتصاديا في عام 1997 و عام 2004

المجتمع	تصنيف الاستخدام 1997	تصنيف الاستخدام 2004	أ: بطاقة مرتفعة ب: عمل مرتفع معظمه داخل المجتمع ج: عمل مرتفع معظمه في إسرائيل د: مجتمعات متأثرة بالجدار ه: أوساط التمركز
رام الله	أ	أ (د)	
رنتيس	ب	أ	
كفر مالك	ب	ب	
بئر زيت	ب	أ (د)	
نعلين	ج	أ	
بدوين المعرجات	ب	ب	
جفنا	أ	أ	
عين يبرود	ب	أ	
بدرس	ج	أ	
المغير	أ	أ	
دير نظام			
نابلس			
دير شرف	ب	أ	
حوارة	أ	أ	
بيتا	ب	ب (ه)	
عسرة	أ	أ	
عسيرة الشمالية	ب	ب	
فروش بيت دجن	ج	أ	
زيتا جماعين	أ	أ	
دوما	ج	أ	
جنين			
الزبادة	ب	ب	
عنين	ب	أ (د)	
برطعة الشرقية	أ	أ (د،ه)	
بيت قاد	ج	أ	
عراينا	ج	أ (د)	
سير	أ	أ	
الهاشمية	أ	أ	
الجلمة	ب	ب	
قباطية	ب	ب (ه)	
جبع	ب	ب	
قليلية			
حبلا (قليلية)	ب	أ (د)	
طولكرم			
نزلة عيسى	ب	أ (د)	

الملحق رقم 3: الأوضاع الاقتصادية في أرياف الضفة الغربية قبل الانتفاضة

اللائحة رقم 1: توزيع العاملين من أرياف الضفة الغربية تبعا لمكان العمل

1999	
%68.9	الضفة الغربية
%30.8	إسرائيل
%0.3	غيرها

اللائحة رقم 2: توزيع العاملين من أرياف الضفة الغربية المتقاضين أجرا تبعا لأصحاب العمل

1999	
%17.6	السلطة الفلسطينية
%2.1	دولي، الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية الغير ربحية
%37.0	القطاع الخاص
%43.3	إسرائيل

اللائحة رقم 3: توزيع العاملين من أرياف الضفة الغربية تبعا للقطاع ومكان العمل

1999		
الضفة الغربية	إسرائيل	
22.9%	9.0%	الزراعة والصيد والأحراج وصيد الأسماك
17.5%	10.6%	المناجم والمحاجر والصناعة
16.5%	63.2%	البناء
13.4%	11.4%	التجارة والفنادق والمطاعم
5.5%	0.7%	النقل والتخزين والاتصالات
24.2%	5.1%	الخدمات والفروع الأخرى

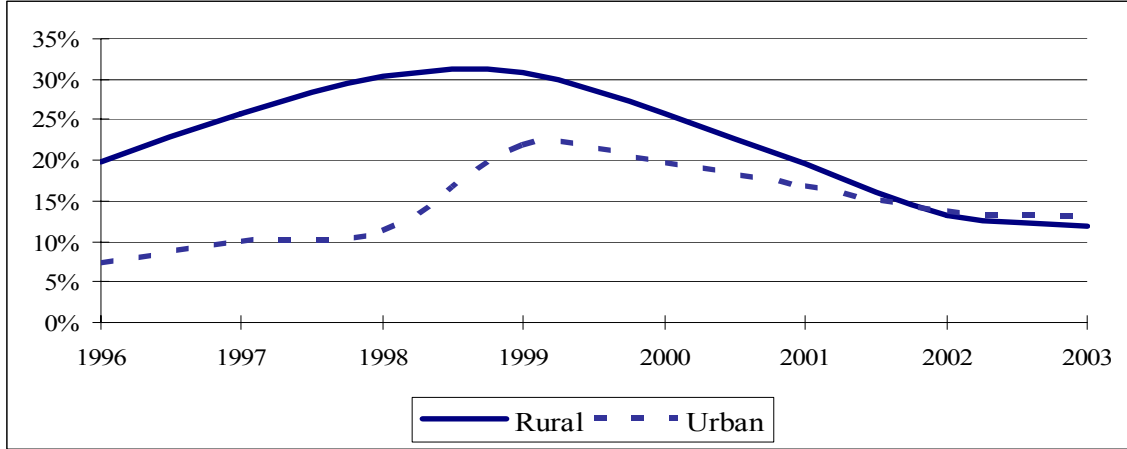
اللائحة رقم 4: توزيع العاملين من أرياف الضفة الغربية تبعا لمنزلة التشغيل

1999	
%4.8	أصحاب عمل
%18.5	عامل مستقل
%66.1	عامل بأجر
%10.7	أفراد العائلة دون أجر مدفوع

المصدر: معطيات غير منشورة لمكتب الإحصائيات المركزية الفلسطينية (1999)

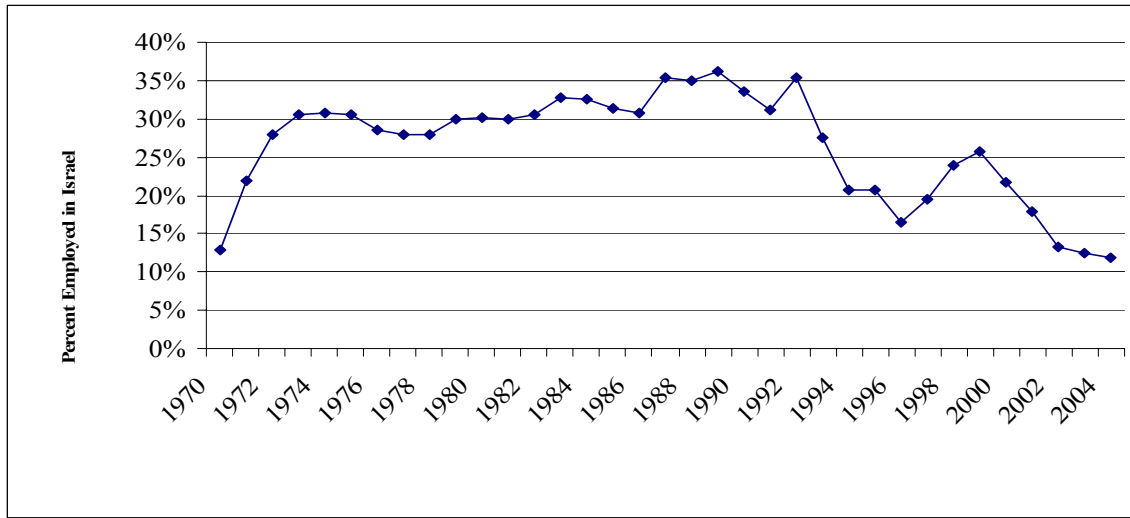
الملحق رقم 4: انحدار في العمل

الشكل رقم 1: النسبة المئوية لفلسطينيي مدن الضفة الغربية العاملين في إسرائيل بالمقارنة مع النسبة المئوية لفلسطينيي أرياف الضفة الغربية العاملين في إسرائيل¹



المصدر: معطيات الأيدي العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، --- مدني — ريفي (2003-1997)

الشكل رقم 2: النسبة المئوية لفلسطينيي الضفة الغربية العاملين في إسرائيل



المصدر: مؤسسة الأبحاث الفلسطينية للسياسة الاقتصادية: تحليل الطلب والعرض للعمال الفلسطينيين، بقلم مخول، كانون الأول 2000، مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأيدي العاملة.

اللائحة رقم 1: معدل الأجر اليومي في شمال وأواسط الضفة الغربية في عامي 2000 و 2003 (دولار أمريكي)

2003	2000	
13.3	16.6	معدل الأجر الزراعي في شمال الضفة الغربية
13.3	18.6	معدل أجر جميع النشاطات في شمال الضفة الغربية
14.8	16.7	معدل الأجر الزراعي في أواسط الضفة الغربية
22.9	22.5	معدل أجر جميع النشاطات في أواسط الضفة الغربية

المصدر: معطيات غير منشورة لال جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الملحق رقم 5: طبيعة العمل المتغيرة

اللائحة رقم 1: النسبة المئوية للعاملين تبعاً لمنزلة العمل في أرياف جنين ونابلس ورام الله

أفراد العائلة غير مدفوعي الأجر	أصحاب العمل المستقلين	العمال بأجر	العمال	أرياف جنين
2003	1999	2003	1999	2003
%17.6	%8.0	%40.6	%64.0	%41.8
%15.7	%14.9	%53.7	%62.7	%30.6
%7.7	%4.7	%65.3	%71.6	%27.0
				%28.0
				%22.4
				%23.6

المصدر: معطيات غير منشورة لالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

اللائحة رقم 2: العمل تبعاً للفرع الاقتصادي نسبة لمجموع العاملين في أرياف جنين ونابلس ورام الله

الزراعة	الصناعة	البناء	التجارة	جنين
الربع 4	الربع 4	الربع 4	الربع 4	المحافظة نفسها
1999	1999	1999	1999	محافظات أخرى
2003	2003	2003	2003	إسرائيل والمستوطنات
%14.6	%7.1	%6.5	%8.6	والمناطق الصناعية
%0.6	%0.6	%0.8	%0.6	نابلس
%3.9	%3.5	%27.4	%6.1	المحافظة نفسها
				محافظات أخرى
				إسرائيل والمستوطنات
				والمناطق الصناعية
				رام الله
%23.7	%11.2	%8.7	%11.3	المحافظة نفسها
%0.0	%2.1	%0.9	%0.9	محافظات أخرى
%2.3	%2.5	%11.5	%6.0	إسرائيل والمستوطنات
				والمناطق الصناعية
				رام الله
%8.3	%16.6	%17.1	%8.4	المحافظة نفسها
%0.0	%1.1	%0.0	%2.0	محافظات أخرى
%1.4	%1.9	%9.6	%4.3	إسرائيل والمستوطنات
				والمناطق الصناعية

النقل	الربع 4	الربع 4	الربع 4	الربع 4	المجموع	الربع 4
1999	2003	1999	2003	1999	2003	2003
جنين						
المحافظة نفسها	3.5%	5.2%	11.9%	18.8%	52.1%	88.6%
محافظات أخرى	0.7%	0.0%	3.0%	2.5%	6.3%	5.4%
إسرائيل والمستوطنات والمناطق الصناعية	0.0%	0.0%	0.7%	0.7%	41.6%	6.0%
نابلس						
المحافظة نفسها	4.9%	3.8%	15.9%	15.9%	73.1%	78.9%
محافظات أخرى	0.7%	0.4%	4.7%	4.8%	9.3%	13.2%
إسرائيل والمستوطنات والمناطق الصناعية	0.0%	0.0%	0.3%	0.3%	17.6%	7.9%
رام الله						
المحافظة نفسها	4.3%	5.0%	19.9%	25.4%	79.0%	86.0%
محافظات أخرى	0.0%	0.4%	1.1%	3.2%	5.0%	6.4%
إسرائيل والمستوطنات والمناطق الصناعية	0.0%	0.0%	1.0%	0.3%	16.0%	7.6%

اللائحة رقم 3: توزيع العاملين من أرياف جنين ونابلس ورام الله تبعا لمنزلة وقطاع العمل

الزراعة	الربع 4	الربع 4	الربع 4	الربع 4	البناء	الربع 4
1999	2003	1999	2003	1999	2003	2003
أصحاب العمل وعاملون مستقلون	42.7%	49.6%	19.5%	25.6%	15.2%	25.8%
عامل بأجر	19.6%	7.2%	76.4%	71.3%	83.1%	71.8%
أفراد العائلة دون أجر مدفوع	37.7%	43.2%	4.1%	3.1%	1.7%	2.4%
التجارة - الفنادق	الربع 4	الربع 4	الربع 4	الربع 4	غيرها	الربع 4
1999	2003	1999	2003	1999	2003	2003
أصحاب العمل وعاملون مستقلون	42.8%	55.7%	60.6%	73.5%	4.9%	5.1%
عامل بأجر	48.1%	29.8%	37.4%	25.9%	95.1%	94.5%
أفراد العائلة دون أجر مدفوع	9.1%	14.5%	2.0%	0.6%	0.0%	0.4%

المصدر: معطيات غير منشورة لالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الملحق رقم 6: تكامل المجتمعات الريفية والبلدات الصغيرة في الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي

منذ عام 1967، كان للسياسات والقوانين الإسرائيلية أثر سلبي على النمو الاقتصادي الفلسطيني، وبعد توقف القتال عام 1967، وضعت الأراضي الفلسطينية تحت حكم عسكري وأصدرت إسرائيل أوامر عسكرية وتعليمات، وما بين عام 1967 وعام 1992 صدر 1300 أمرا عسكريا في الضفة الغربية وحدها.ⁱⁱ ويبين تحليل البنك الدولي أن ثلث الأوامر العسكرية تقريبا تتعلق بتشريع اقتصادي،ⁱⁱⁱ ينظم النشاطات المختلفة في الزراعة، وملكية الأراضي ونقلها واستعمالها والتخطيط لها؛ والتوسع المكاني وإنشاء البنية التحتية؛ والخدمات؛ وموارد المياه؛ والتعريف والضرائب؛ ورخص المصالح والمهن، ويستنتج البنك الدولي أنه رغم أن لبعض هذه التعليمات جوانب إيجابية (مثل إجراءات سلامة السيارات وشروط فضلى للنساء)، "كثيرا ما كانت، على أي حال، هذه الأوامر العسكرية والأنظمة المتعلقة فيها تعني عوائق للفلسطينيين على حساب إنجاز الأعمال ومنافسة السوق الإسرائيلي".

والاقتصاد الفلسطيني أصبح أكثر اندماجا واعتمادا على الاقتصاد الإسرائيلي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومن حيث المبدأ قد يكون لهذا الاندماج نتائج إيجابية وسلبية، ويصرح فضل نجيب، اقتصادي فلسطيني معروف، بأنه عند بحث حسنة ومساوئ ارتباط اقتصاد صغير بأكبر وأقوى منه "يكون الأثر الإيجابي هو الطلب المتزايد لمنتجات الاقتصاد الأصغر، وانتشار التقنية والمعرفة وفد تتجم أيضا آثار أخرى نظرا للقرب الجغرافي إلى سوق أكبر الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إبرام عقود ثانوية ومصالح مشتركة وتنسيق في حقل السياحة والخدمات الأخرى، وأما الأثر السلبي فينجم عن اختفاء العديد من الصناعات في الاقتصاد الصغير واقتصادها على إنتاج سلع لا تحتاج إلى مهارات متفوقة وهجرة قسم كبير من الأيدي العاملة إلى البلد المجاور كما أيضا إلى بلدان أخرى".^{iv}

ويحاول سبستيان ديسوس، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي أن "... الدمج القسري للضفة الغربية وغزة مع إسرائيل لم يعط المكاسب الديناميكية التي كان بالإمكان توقعها، خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والانفتاح الأكبر على أسواق التصدير".^v

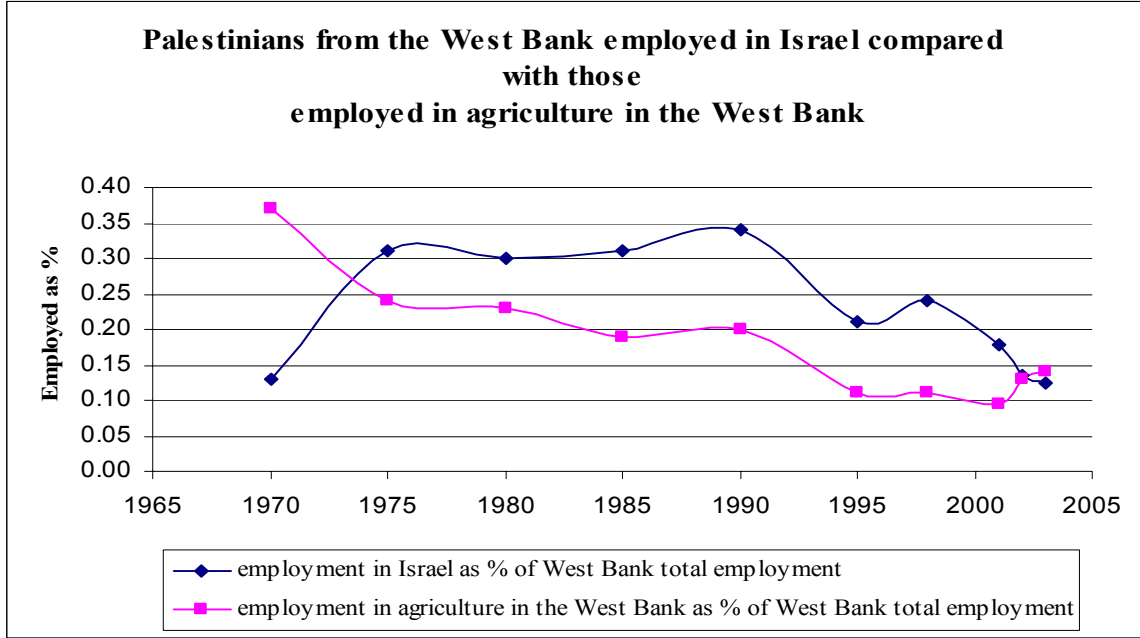
ويبين المحللون كيف أن الاندماج الفلسطيني سمح لإسرائيل الوصول إلى موارد المناطق الفلسطينية،^{vi} ومنذ احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية، كان للبضائع الإسرائيلية طريقا دون أية قيود إلى الأسواق الفلسطينية بينما البضائع الفلسطينية كانت تواجه قيود التصاريح وعقبات إدارية،^{vii} وعلى سبيل المثال، التجارة في المنتجات الزراعية بين المناطق المحتلة الفلسطينية وإسرائيل "... تحكم بعدم وجود أية قيود على

دخول المنتجات الإسرائيلية إلى المناطق المحتلة، بيد أن الدخول المتبادل انتقائي ويعتمد على تصاريح صادرة عن السلطات الإسرائيلية".^{viii}

شرعت إسرائيل في دمج الأيدي العاملة الفلسطينية المتدنية الأجر إلى قوى العمل لديها، ففي نهاية عام 1968، كانت إسرائيل قد أسست 12 مكتب عمل في الضفة الغربية وغزة مما أدى إلى زيادة العمال الذين يعبرون إلى إسرائيل، وفي خلال سنوات السبعينات والثمانينات ثلث التشغيل الفلسطيني تقريبا كان في الأعمال الإسرائيلية والبطالة الفلسطينية كانت بسيطة،^{ix} ورغم أن الأعمال في إسرائيل تواجدت في معظم الأحيان في المناطق الأكثر فقرا، كان الفلسطينيون يجنون أكثر مما كانوا يربحون في المناطق الفلسطينية المحتلة.^x وبحلول عام 1988، اعتمدت مجتمعات ريفية بأكملها كليا على العمل في إسرائيل.^{xi}

وشمل التأثير الإيجابي للعمل في إسرائيل توزيع دخل محسن إذا أخذنا بعين الاعتبار تحيز سوق العمل الإسرائيلي للعمال غير المهرة ممن أتوا من مجموعات دخلها محدود في المجتمعات الريفية، وعلى أية حال، فقد كانت رغبة العمل مقابل أجر أفضل في إسرائيل أن شجعت الفلسطينيين على الامتناع عن الدراسة مما نتج عنه عدم تأهيل للجمهور الفلسطيني والقضاء على تنمية فرص العمل المحلية،^{xii} وواقع الحال في أن قسما من الأيدي العاملة الفلسطينية تبحث عن أعمال في إسرائيل بدلا من القبول بأعمال أجرها أقل في الضفة الغربية يرفع الأجور في سوق العمل الفلسطيني ويخفض مستوى العمل الداخلي،^{xiii} إدراك المتعهدين الفلسطينيين للأجور المحلية منعتهم من تشغيل العمال أو الاستثمار في مشاريع كبيرة مما أضعف الإمكانات الاقتصادية في الضفة الغربية في استيعاب الأيدي العاملة فيها.^{xiv}

قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، كانت الزراعة تلعب دورا هاما في الاقتصاد الفلسطيني، وتدل الإحصائيات إلى أن 51% من الأيدي العاملة في الضفة الغربية كانت تعمل في الزراعة عام 1945 و 40% في عام 1961 و 26% في عام 1980 و 16% في عام 1997،^{xv} وحين ازداد عمل الفلسطينيين في إسرائيل في أوائل السبعينات، انخفضت الأعمال الزراعية في الضفة الغربية، وأوضح البنك الدولي "عقب الاحتلال حصلت تغييرات أساسية؛ سمح لعمال المناطق المحتلة بالبحث عن عمل عبر الخط الأخضر مما تسبب حتما في استنزاف هائل للناس من القطاع الزراعي،^{xvi} وبالإضافة، تقلصت القاعدة الزراعية للعائلات في أرياف الضفة الغربية وأصناف المحاصيل المنتجة اقتصر على الأساسيات كزيت الزيتون وعلف الحيوانات،^{xvii} ومنذ اندلاع الانتفاضة، أخذ هذا الاتجاه بالانعكاس وعاد الفلسطينيون إلى زراعة المون الأساسية. (أنظر الشكل أدناه).

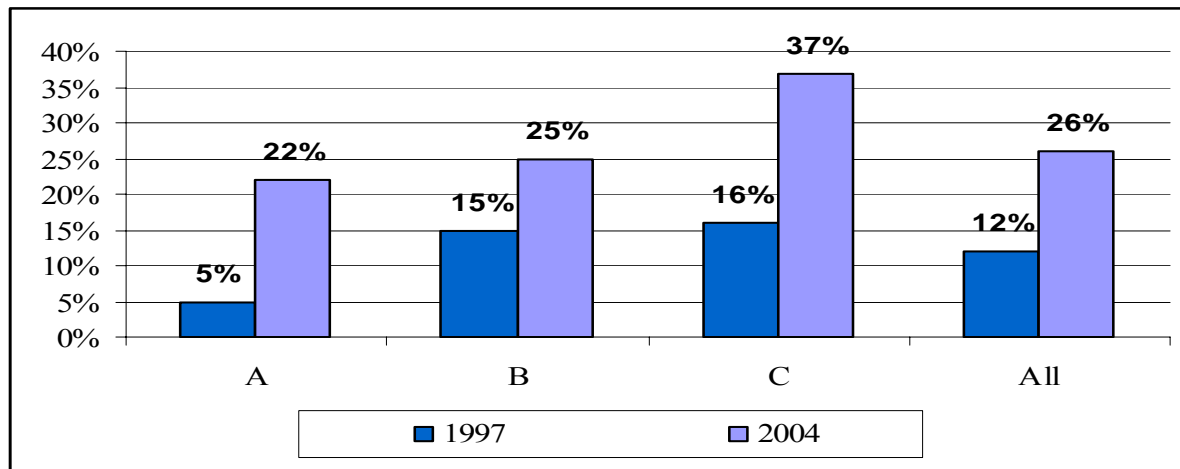


المصدر: حسابات مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة مستندة إلى إحصائيات مكتب الإحصائيات المركزي الإسرائيلي، ملخص إحصائيات إسرائيل (1970-1973)، وإلى مسح الأيدي العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1993-2003).

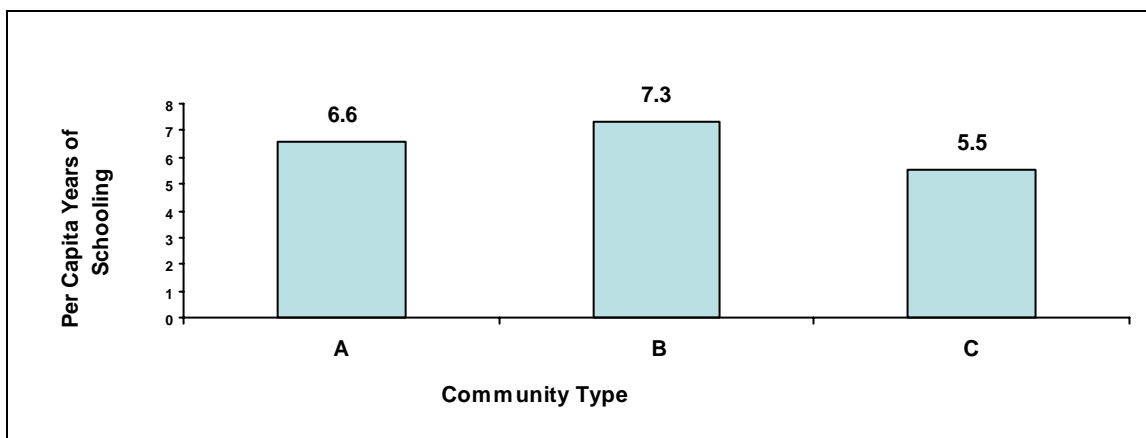
(عنوان الشكل أعلاه: فلسطيني الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل بالمقارنة إلى الذين يعملون في الزراعة في الضفة الغربية) (الرسم البياني الأزرق اللون: النسبة المئوية للعمل في إسرائيل مقابل مجموع العمل في الضفة الغربية) (الخط البياني الأحمر: العمل في الزراعة في الضفة الغربية كنسبة مئوية من مجموع الأعمال في الضفة الغربية)

الملحق رقم 7: مقارنة فئات المجتمعات

الشكل رقم 1: النساء العاملات كنسبة لمجموع العاملين مبيين حسب الفئة الاجتماعية



الشكل رقم 2: مستوى التعليم في مختلف فئات المجتمع عام 1997



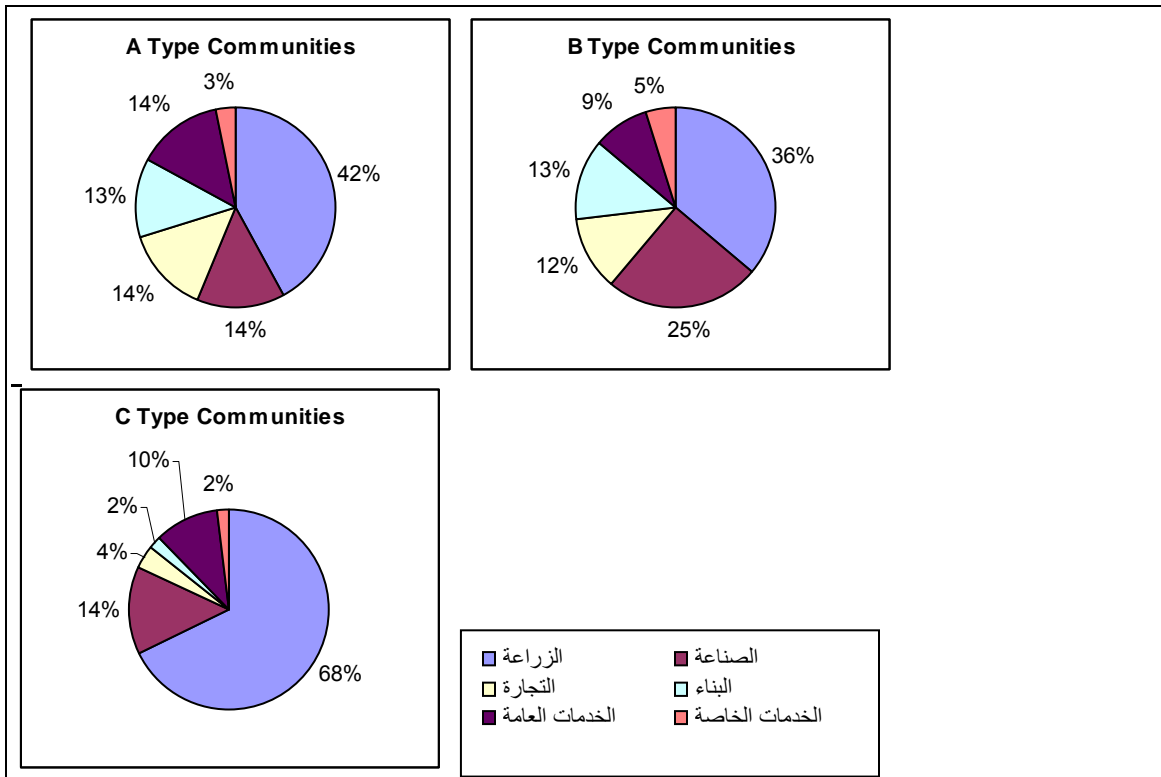
المصدر: معطيات إحصائيات عام 1997 لال جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
(الجملة الأفقية: فئة المجتمع) (الجملة العمودية: سنوات الدراسة للشخص الواحد)

اللائحة رقم 1: معدل وفرة البنية التحتية المائية والخدمات بالنسبة للفئة الاجتماعية عام 1997

الفئة الاجتماعية	النسبة المئوية للمنازل المتصلة بشبكة المياه العامة	النسبة المئوية للمنازل المتصلة بشبكة مياه خاصة	النسبة المئوية للمنازل التي لا تصلها مياه	النسبة المئوية للمنازل التي لا تصلها مياه
أ	60.19%	31.78%	18.53%	مدارس
ب	80%	17%	2%	عيادات
ج	0%	49%	51%	1

المصدر: معطيات إحصائيات النفوس والمؤسسات عام 1997 لالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الشكل رقم 3: توزيع القطاعات الاقتصادية بالنسبة لفئات المجتمع عام 2004



الملحق رقم 8: أثر الجدار على العمل

اللائحة رقم 1: البطالة في الضفة الغربية تبعا للموقع نسبة للجدار

نسبة البطالة (2003)	نسبة البطالة (1997)	
%20	%15	المجتمعات الواقعة شرقي الجدار
%15	%13	المجتمعات الواقعة غربي الجدار
%21	%15	معدل الضفة الغربية
معطيات إحصائيات النفوس والمؤسسات عام 1997 لالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأيدي العاملة (الربع 4-2003) (باستخدام المعدل القياسي للبطالة)		

الملحق رقم 9: تمركز التجارة

اللائحة رقم 1: تغيير في عدد المتاجر في أرياف المجتمعات والبلدات الصغيرة

نوع المتجر	2004	قبل الانتفاضة	التغيير
بقالات	939	836	103
نقل البضائع	212	150	62
أدوات منزلية	72	43	29
تصليح سيارات	134	108	26
رعاية يومية	67	50	17
مطاعم ومأكولات سريعة جاهزة	76	59	17
أدوية ومستحضرات طبية	32	19	13
بيع أحذية	31	18	13
بذور وأسمدة	26	14	12
محروقات	22	14	8
سائل غاز البروبان	54	46	8
خدمات بيطرية	14	6	8
مواد بناء	68	63	5
صرافة	9	5	4
منتجات ألبان	22	20	2
خدمات إدارية	23	22	1
أثاث	26	31	5-
لحوم طازجة	83	92	9-
فواكه وخضراوات	80	99	19-

المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

اللائحة رقم 2: تغيير في عدد المتاجر حسب المجتمعات

المجتمع	تغيير في عدد المتاجر	المجتمع	تغيير في عدد المتاجر
نزلة عيسى	203-	بيت قاد	4
الجملة	84-	كفر مالك	5
عنين	67-	حبلا	6
حوارة	57-	المغير	12
دير شرف	17-	ببر زيت	14
نعلين	17-	عين يبرود	21
بدرس	3-	رنتيس	24
سير	3-	قصرى	41
فروش بيت دجن	1-	جبع	62
زيتا جماعين	1-	الزبادة	64
جفنا	1-	برتعة الشرقية	90
دير نظام	0	قباطية	116
دوما	3	عسيرة الشمالية	119
غرابونا	4	بيتا	193

المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

الملحق رقم 10: الفقر

اللائحة رقم 1: نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك المنزلي الشهري ونوعية المجتمع

نوعية المجتمع	مستوى الفقر
مدني	32%
ريفي	38.5%
مخيم لاجئين	41.2%
المجموع	35.5%

المصدر: مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية لالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (كانون الأول 2003)

اللائحة رقم 2: نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك المنزلي الشهري والمناطق

المنطقة	مستوى الفقر
الضفة الغربية – شمالاً	43%
الضفة الغربية – الوسط	14.4%
الضفة الغربية – الجنوب	38.5%
مجموع المناطق الفلسطينية المحتلة	35.5%

المصدر: مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية لالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (كانون الأول 2003)

الملحق رقم 11: الصناعة

اللائحة رقم 1: توزيع العاملين من أرياف جنين ونابلس ورام الله الذين يعملون في القطاع الاقتصادي الخاص في الضفة الغربية

القطاع الاقتصادي	1999	2003
الزراعة	29.6%	34.4%
التصنيع	23.5%	17.9%
البناء	22.3%	17.9%
التجارة – الفنادق	16.9%	22.5%
النقل – التخزين	7.7%	7.3%
المصدر: معطيات الأيدي العاملة الغير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني		

اللائحة رقم 2: تغيير في مستوى التشغيل في الصناعات الرئيسية في المجتمعات المختارة للدراسة بأرقام مطلقة للعمال ونسبة التغيير المئوية

النشاط	قبل الانتفاضة	2004	التغيير
ورش معادن وخشب	74	27	-63.5%
نحت الحجارة	420	195	-53.6%
ورش نسيج	3081	771	-75.0%
قص الحجارة	1650	910	-44.8%
المجموع	5225	1903	-63.6%
فئة المجتمع	1997	2004	التغيير
أ	450	207	-54.0%
ب	1009	383	-62.0%
د	2277	481	-78.9%
هـ	1489	832	-44.1%

المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

الملحق رقم 12: الزراعة

اللائحة رقم 1: دور الزراعة في المجتمعات المختارة للدراسة حيث أنها المستخدم الرئيسي

المجتمع الزراعة المستخدم (مصنفة)	حيث هي الأكبر	النسبة المئوية لجانلات المجتمع التي تعمل في الزراعة أساسي	النسبة المئوية لجانلات المجتمع التي تعمل في الزراعة فقط	عدد المحاصيل (صنفت المحاصيل بناء على أهميتها)	نسبة المحاصيل الزراعية المباعة خارج المجتمع في عام 2004	الأسواق الزراعية الانتفاضة
فروش بيت دجن	75	0	+3	كلها (الفارعة وبيتا والمجتمعات المجاورة والخليل وبيت لحم)	نابلس ورام الله والقدس وبيت لحم	قبل
عرا بونا	54	67	+3	(القطاني والزيتون والخضراوات)	معظمها (قباطية)	المجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية (75%)؛ وجنين
سير	100	71	+3	(الزيتون والقطاني والحمص)	كلها (المجتمعات المجاورة)	المركز المدني والمجتمعات المجاورة
دير نظام	92	80	2	(الزيتون والقطاني)	القليل (المجتمعات المجاورة والمركز المدني)	نابلس والخليل وغزة
جبع	15	66	1	(الزيتون)	كلها (الخليل ورام الله)	المجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية وغزة والخليج والضفة الغربية)
بدرس	63	50	1	(الصبار)	معظمه (المركز المدني)	غزة ونابلس وإسرائيل
رنتيس	100	84	2	(الزيتون والخضراوات)	القليل (الخليل وأسرائيل وغزة)	الخليل وغزة و نابلس والأردن والمجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية
عنين	25	54	+3	(الزيتون واللوز والقطاني)	معظمها (قباطيا وطوباس)	المجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية
قباطية	60	25	+3	(الخضراوات والزيتون)	معظمها (قباطية وطوباس)	

قصرى	22	97.5	والقطاني) 1 (الزيتون)	القليل (رام الله والخليل وبيت لحم ووزارة الزراعة)	الأردن والخليج
حبلا	17	5	2 (الخضراوات والحمضيات)	معظمها (بيتا)	إسرائيل (تعاقد ثانوي) والمجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية
الجملة	50	0	2 (الخضراوات والقطاني)	كلها (قباطية وإسرائيل 25%)	المجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية (100%)
بيت قاد	100	0	2 (القطاني والبصل)	كلها (قباطية)	جنين
نزلة عيسى	9	71	+3 (الخضراوات والقطاني والزيتون)	القليل (المركز المدني)	المجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية
عين يبرود	44	87.5	2 (الزيتون والخضراوات)	القليل (المركز المدني والمجتمعات المجاورة)	غزة والخليل والأردن
زيتا جماعين	6	60	1 (الزيتون)	القليل	فقدان المجتمعات الفلسطينية- الإسرائيلية والخليل وغزة
جفنا	43	90	+3 (المشمش والمكسرات والزيتون)	معظمها (المجتمعات المجاورة والمركز المدني)	
المغير	9	93	2 (القطاني والزيتون)	القليل (المجتمعات المجاورة)	رام الله

المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

اللائحة رقم 2: تغيير في عدد الأشخاص العاملين في زراعة الخضراوات

2004	قبل الانتفاضة	المجتمع
		حجم صغير
220	105	قنابية
450	300	الجملة
50	10	غرابونة
40	30	فروش بيت دجن
1200	2000	حبلا ^{xviii}
		حجم كبير
450	700	الجملة
25	22	عرابونة
80	70	فروش بيت دجن
600	1000	حبلا

المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

اللائحة رقم 3: التغيير في مستوى إنتاج زراعة الخضراوات

2003/2002	2002/2001	2001/2000	2000/1999	
735941	740161	734171	738621	المساحة (بالدعم)
567732	557473	542720	549455	الإنتاج (بالطن)
3270	3203	3129	3160	القدرة الإنتاجية (كغم للدعم)

المصدر: الإحصائيات السنوية الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة

الملحق رقم 13: المواشي

اللائحة رقم 1: الاستثمار في المواشي والزراعة

عدد الأبقار والخراف والماعز			مجموع المساحات المزروعة (بالدعم)		
2000	2002	2003	2000	2002	2003
91441	149230	161795	361500	363451	350223
85675	111579	114732	261613	244757	239106
89584	95050	99361	190504	205447	207091

المصدر: الإحصائيات السنوية الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة

اللائحة رقم 2: إنتاج المواشي في محافظات جنين ورام الله ونابلس (طن أوروبي)

00/99	01/00	02/01	03/02	
2115	2255	2406	2577	رام الله
7952	8696	9273	10329	لحوم*
				حليب
2707	2579	3983	4735	جنين
16610	17467	21527	22933	لحوم
				حليب
2958	2826	3504	3955	نابلس
23564	24762	28044	29670	لحوم
				حليب

المصدر: معطيات منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
*لا تشمل لحوم الدواجن

اللائحة رقم 3: فائدة النشاط الزراعي وتربية المواشي

آلاف الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	المحاصيل الزراعية	لمجموع
473678	55%		قيمة الإنتاج النباتي
382367	45%		قيمة إنتاج المواشي
128766	29%		مصاريف الإنتاج النباتي
311728	71%		مصاريف إنتاج المواشي
344912	83%		القيمة المضافة للإنتاج النباتي
70639	17%		القيمة المضافة لإنتاج المواشي

المصدر: الإحصائيات الزراعية السنوية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – 2003/2002: تعميم للصحافة

اللائحة رقم 4: لائحة لبيان تدني أسعار الزيتون واللحوم والأجبان

2004	قبل الانتفاضة	
11	20	أعلى سعر لزيت الزيتون (شاقلا جديدا/كغم)
19	25	أعلى سعر للجبن (شاقلا جديدا/كغم)
2.5	4.5	أعلى سعر للحوم الخراف (دينار أردني/كغم)
المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة		

الملحق 14: تركيز الإنتاج والتجارة

اللائحة رقم 1: منشأ لوازم المنتجين في المجتمعات المختارة

2004	قبل الانتفاضة	الزراعة
%91.45	%50.12	الضفة الغربية
%8.55	%49.88	إسرائيل/أجنبي
		المواشي
%17.82	%16.10	الضفة الغربية
%82.18	%83.90	إسرائيل/أجنبي
		الصناعة
%80.86	%79.41	الضفة الغربية
%19.14	%20.59	إسرائيل/أجنبي
المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة		

اللائحة رقم 2: مواقع الأسواق حيث تباع سلع المنتجين في المجتمعات المختارة

2004	قبل الانتفاضة	الزراعة
%72.44	%66.65	المجتمع نفسه
%18.55	%17.78	المحافظة نفسها
0.00	%0.23	محافظات أخرى
%9.00	%15.34	إسرائيل
		المواشي
%70.64	%6.52	المجتمع نفسه
%27.81	%81.09	المحافظة نفسها
%1.55	%12.39	محافظات أخرى
%0.00	%0.00	إسرائيل
		الصناعة
%42.51	%41.92	المجتمع نفسه
%14.97	%8.98	المحافظة نفسها
%37.13	%37.72	محافظات أخرى
%5.39	%11.38	إسرائيل
المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة		

الملحق رقم 15: الخروج من الاقتصاد المتعامل بالنقد

اللائحة رقم 1: اعتماد المزارعين على العمال بأجر وأفراد العائلة دون أجر في المجتمعات المختارة

2004	قبل الانتفاضة	الزراعة
%96.69	%27.68	المزارعون المعتمدون بالدرجة الأولى على أعمال أفراد العائلة
%3.31	%72.32	المزارعون المعتمدون بالدرجة الأولى على عمال بأجر
		المواشي
%98.48	%97.39	المزارعون المعتمدون بالدرجة الأولى على أعمال أفراد العائلة
%1.52	%2.61	المزارعون المعتمدون بالدرجة الأولى على عمال بأجر
		المصدر: معطيات "الاقتصاد المتجزئ" لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

الملحق 16: العقود الثانوية

اللائحة رقم 1: أنتاج القثاء (نبات الخيار) في محافظة جنين (بالأطنان) والأسواق المستهدفة

03/02	02/01	01/00	00/99	
17775	16328	17112	9324	إسرائيل (زراعة مفتوحة)
2502	4760	4720	5750	الضفة الغربية (دفيئات)

المصدر: الإحصائيات السنوية الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة

اللائحة رقم 2: مؤشرات السياحة في إسرائيل (1999-2003)

2003	2002	2001	2000	1999	
1.03	0.81	1.12	2.26	2.16	قدوم السياح (بالملايين)

المرجع باللغة الإنجليزية غير سليم

اللائحة رقم 3: حصة المحافظة من إنتاج القثاء (نبات الخيار) للأسواق الإسرائيلية في الضفة الغربية

المحافظة	01/00 الإنتاج (بالأطنان)	02/01 المساحة (بالدنمات)	02/01 الإنتاج (بالأطنان)	03/02 المساحة (بالدنمات)
طوباس	%18	%14	%28	%25
طولكرم	%1	%1	%0	%0
جنين	%74	%81	%56	%55
نابلس	%6	%5	%16	%19
قلقيلية	%0	%0	%0	%0
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: الإحصائيات السنوية الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة

اللائحة رقم 4: المساحة المزروعة بالقثاء (نبات الخيار) والكميات المنتجة في محافظات شمال الضفة الغربية

المحافظة	00/99 الإنتاج (طن)	01/00 المساحة (دنم)	01/00 الإنتاج (طن)	02/01 المساحة (دنم)	02/01 الإنتاج (طن)	03/02 المساحة (دنم)	03/02 الإنتاج (طن)
طوباس	2596	1298	4253	1555	6287	2325	9075
جنين	9324	4662	17112	9255	16328	4665	17775
نابلس	680	340	1368	574	2489	913	5006
قلقيلية	0	0	6	4	9	6	35

المصدر: الإحصاء

ⁱ الشكل رقم 1 يبين مستوى منخفض للعمل في إسرائيل نسبيا في أعوام 1996 و 1997، وجاء ذلك بسبب الإغلاق المتقطع على الضفة الغربية في عام 1996 و عام 1997 بعد عدد من الهجمات الانتحارية (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، التقرير ربع السنوي، نيسان 1997، والبنك الدولي - خيارات السياسة طويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني، تموز 2002، صفحة 16)، ويبين الرسم البياني في الملحق رقم

- 4 (اللائحة رقم 1) أن التدفق العمالي الإجمالي نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلية بقيت ثابتة بين أعوام 1970 وأوائل عام 1990، وبين 1993 و1996 انحدر تدفق العمال نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلية وتحسنت ما بين عام 1997 وعام 2000، وانحدر تدفق العمال مرة أخرى بعد أيلول عام 2000، ولا وجود لمعطيات تفصل بين ما يختص بمدن الضفة الغربية وما يختص بأريافها قبل عام 1996.
- ⁱⁱ أوامر عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة: 1967-1992، مركز القدس للإعلام والاتصالات، الطبعة الثانية، 1995.
- ⁱⁱⁱ البنك الدولي، إنماء الضفة الغربية: استثمار في السلام، جلد رقم 3 إنماء القطاع الخاص، أيلول 1993، واشنطن، صفحة 108.
- ^{iv} ف. نقيب، 2000، الصلات الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل خلال فترة الاحتلال وفترة الحكم الذاتي المحدود النطاق، ورقة عمل 2015، جامعة واترلو، كندا.
- ^v س. ديسوس، 2003، تاريخ الازدهار الفلسطيني، 1968-2000.
- ^{vi} أنظر مثلاً، س. روي، قطاع غزة: السياسة الاقتصادية لعرقلة التنمية، (معهد الدراسات الفلسطينية، 2001)؛ س. تماري، التجزئة والاحتلال (معهد الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994).
- ^{vii} مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة، تجارة البضائع الفلسطينية في أعوام التسعينات: الفرص والتحديات، UNCTAD/GDS/SEU/1 كانون الثاني 1998، صفحة 10.
- ^{viii} البنك الدولي، تنمية المناطق المحتلة، استثمار في السلام، جلد رقم 4: الزراعة، أيلول 1993، صفحة 12.
- ^{ix} البنك الدولي، خيارات لسياسة الاقتصاد الفلسطيني الطويلة الأمد، تموز عام 2002، صفحة 46.
- ^x قطاع غزة، نفس المصدر السابق.
- ^{xi} التجزئة والاحتلال، نفس المصدر السابق.
- ^{xii} ل. فركش، هجرة العمل الفلسطيني إلى إسرائيل: العمل، الأرض والاحتلال 1967-2000، ستنشره دار روتلدج، 2005.
- ^{xiii} البنك الدولي، خيارات لسياسة الاقتصاد الفلسطيني الطويلة الأمد، تموز عام 2002، صفحة 44.
- ^{xiv} هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، نفس المصدر السابق.
- ^{xv} أ. نيكول وي. شلب، 2004، الإدارة الممكنة للمياه الجوفية في الضفة الغربية وغزة، سلطة المياه الفلسطينية ومؤسسة التنمية عبر البحار.
- ^{xvi} البنك الدولي، تنمية المناطق المحتلة، جلد رقم 4 الزراعة، أيلول عام 1993، صفحة 22.
- ^{xvii} م. المالكي وك. شلبي، التحول الاجتماعي-الاقتصادي في ثلاث قرى فلسطينية، مركز معن للتنمية، رام الله، 1993.
- ^{xviii} في حبل (محافظة قلقيلية) تدنى التشغيل في حقل الزراعة المروية بسبب عدم التمكن من الوصول إلى الأراضي الزراعية بعد بناء الجدار.

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

مكتب التنسيق الخاص للأمم المتحدة

UNSCO, Government House
P.O. Box 490
91004 Jerusalem
www.unsco.org